العدد
617

الاقتصاد

اقتصاديات..
التقنية الحيوية.. ابتكر في المملكة

الملف..
التصنيع.. الورقة الرابحة

تقرير..
الاستثمار الأجنبي.. الشرقية تتصدر

القحطاني القابضة
Al Qahtani Holding

شركة القحطاني القابضة

مساهمة مقفلة

مجموعة أبناء عبدالهادي عبدالله الجضعي القحطاني القابضة
عبـدالعزيـز، خـالد، مـحمد

Abdulhadi A. AL Qahtani Sons Group Holding
Abdulaziz, Khaled, Mohammed

التعدين القابضة
MINING HOLDING

سيمسيرف
CemServ

القحطاني ماريتايم
ALQAHTANI MARITIME

رفاد العقارية
Refad Real Estate

القحطاني للمرطبات
ALQAHTANI BEVERAGES

شركة إتحاد صناعة الطوب
ذات مسؤولية محدودة
Consolidated Cem Manufacturing Co.
(Limited Liability)

CBI

المرطبات القابضة
BEVERAGES HOLDING

كوميدات
COMEDAT

شركة كوميدات السعودية المحدودة
Saudi Comedat Company Limited

Jordan Ice & Aerated Water Co.
شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنية

OUR JV'S & PARTNERS

TUBULAR
Coating Solutions Limited

International SledgeHammer
COMMITMENT TOWARDS PERFECTION....

TIW
A DRIL-QUIP Company

AQH Head Office & AQM | Al Khobar | Tel.: 839 7900 Fax.: 882 2584 - P.O.Box 2224, Dammam 31451
AQS | Khamis Mushait | Tel: 227 9109 Fax: 2271237 P.O.Box 1120, Khamis Mushait 61961
CCMC | Jeddah | Tel: 289 955 / 289 9966 - P.O.Box 12168, Jeddah 21473
CMH | Al Khobar | Tel: 887 3030 Fax: 887 6672 - P.O.Box 3099, Alkhobar 31952
www.aqh.com.sa

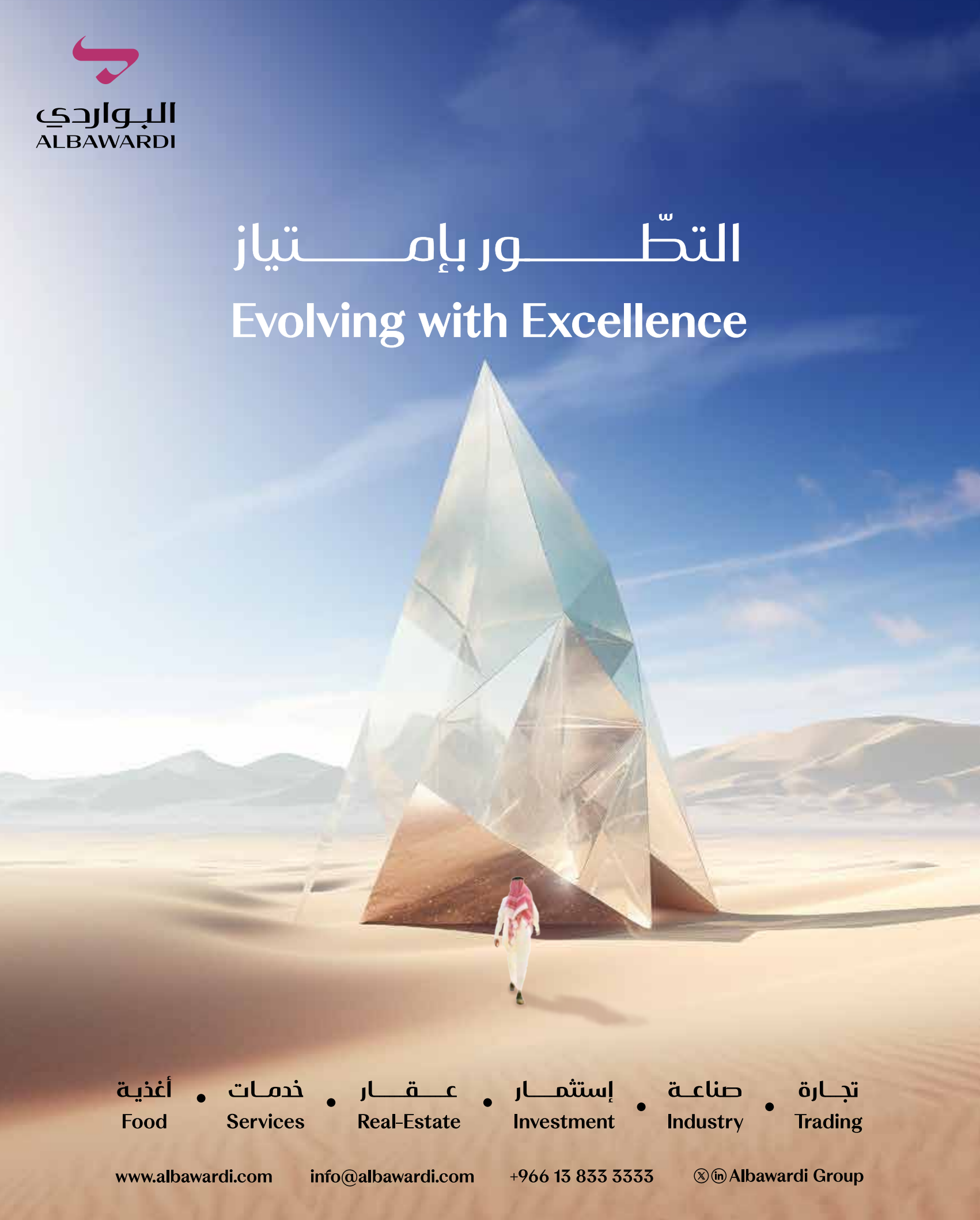
البواردي
ALBAWARDI
التطّـــــور بإمـــــتياز
Evolving with Excellence
تجـارة • صناعـة • إستثمـار • عـقـار • خدمـات • أغذية
Trading • Industry • Investment • Real-Estate • Services • Food
www.albawardi.com info@albawardi.com +966 13 833 3333 Albawardi Group

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الاقتصـــاد

مجلـة اقتصـاديـة تـصـدر
عـن غـرفـة الشـرقـيـة

العدد 617
سبتمبر/أكتوبر 2025م
(صفر/ربيع أول 1447هـ)
السنة الثامنة والخمسون

الرئيس
بـدر بن سـليـمان الرزيـزاء

النائب الأول للرئيس
حمـد بن محمـد البـوعلـي

النائب الثاني للرئيس
حمـد بن محمـد العمـار

الأعضاء
أغاريد بنت إحسان عبدالجواد
بـدر بن محمـد العبدالكريـم
حـمـد بن حـمـود الحـمـاد
سعـد بن فـضـل البوعينيـن
عبدالرحمن بن محمد البسام
عبدالعزيز بن محمد العثمان
فهـد بن عبدالله الفـراج
فهـد بن هـذال المطيـري
قصي بن عبدالله الجشـي
ماجـد بن إبراهيـم الجميـح
محمد بن عبدالمحسن الراشـد
محمد بن علـي المجدوعـي
ناصـر بن راشـد آل بجـاش
ناصـر بن عبدالعزيز الأنصـاري
نـوف بنت عبدالعزيـز التركـي

الأمين العام
عبدالرحمن بـن عبدالله الوابـل

مساعد الأمين العام والمشرف على التحرير
محمـد بن سعـد القويـزانـي

ص.ب 719 الدمام 31421
المملكة العربية السعودية
هاتف: 8187 859 013 / 8158 859 013
فاكس: 0392 857 013
e-mail: aliktisad@chamber.org.sa

الرقم المجاني: 920024555

• يسمح بنقل أو إعادة نشر أي موضوع من المجلة بشرط الإشارة إلى المصدر بوضوح.
• المقالات والأبحاث التي تنشر في "الاقتصاد" لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة ولكن تعبِّر عن رأي كاتبها.

ردمد: NSSI: 9131 - 5830

الاشتراكات:
• 120 ريالاً للأفراد والمؤسسات والمصالح الحكومية.
• 180 ريالاً للاشتراكات خارج المملكة.

الإعلانات: إدارة التسويق
هاتف: 1111 857 013 تحويلة 8166

طباعة:
مطابع اليوم
اليوم الطباعي Al Yaum Printing Complex
هاتف Tel +966 13 858 0080
فاكس Fax +966 13 858 4691
ص.ب P.O.Box 565 الدمام Dammam 31421
المملكة العربية السعودية Kingdom of Saudi Arabia
printing@alyaum.com
www.alyaum.com

رئيس التحرير
خالد بن علي اليامي

kalyami@chamber.org.sa
twitter @alyamik

هكذا عاد التوازن لأسواق العقار!

خلال الفترات الأخيرة شهد القطاع العقاري سلسلة من التحولات الجذرية، استهدفت تحقيق التوازن والاستدامة في السوق العقارية، وذلك في سياق يتسق مع مستهدفات رؤية 2030 بتعزيز جودة الحياة وتيسير تملك المساكن للمواطنين.

وقد كان للقرارات الأخيرة كالتعديلات على نظام رسوم الأراضي البيضاء، وتوسيع نطاق الإفصاح والشفافية، وتنظيم العرض العقاري، وبيع الأراضي بأسعار ميسرة عبر منصة التوازن العقاري، والأحكام النظامية الخاصة بضبط العلاقة الإيجارية، أثر مباشر في إعادة تشكيل المشهد العقاري، والتي لا تعكس فقط استجابة حكومية لتحديات السوق، بل تُشير إلى تحول هيكلي "واعٍ" يستهدف رفع كفاءة القطاع، والحد من الممارسات الاحتكارية التي طالما ساهمت في تضخم الأسعار وتعطيل حركة التطوير العمراني.

فإن أحد أبرز التحديات التي واجهت السوق قديمًا كان الاختلال بين العرض والطلب، خاصة في المدن الكبرى مثل: الرياض وجدة، فبينما ارتفع الطلب نتيجة النمو السكاني والتحول الحضري، ظل العرض مقيدًا بسبب الاحتكار العقاري أو ضعف التطوير في بعض المناطق، وهنا جاءت القرارات الأخيرة لتكسر هذا الجمود، وتحفّز على تطوير الأراضي غير المستغلة، مما يسهم في ضخ المزيد من الوحدات السكنية والتجارية.

من جانب آخر، أتاحت وزارة الشؤون البلدية والإسكان أدوات تمويلية وتشريعية جديدة، أبرزها برامج الشراكة مع القطاع الخاص ومنصات التمويل العقاري، مما سهل على المواطنين تملك المساكن بأسعار أكثر عدلاً.

ومع استمرار هذه الإصلاحات، بدأنا نلمس مؤشرات أولية على تراجع نسب التضخم العقاري، واستقرار نسبي في الأسعار، ولكن يبقى التحدي الأكبر في ضمان استمرارية هذا التوازن دون الإضرار بالمطورين أو المشترين، وهو ما يتطلب مرونة في السياسات، ومتابعة دقيقة لمتغيرات السوق.

في النهاية، يبدو أن السوق العقاري يسير بخطى ثابتة نحو التوازن والنضج، ويشهد عملية إعادة هيكلة شاملة، تقوم على أسس قانونية وتنظيمية واقتصادية أكثر رسوخًا، بهدف بناء سوق عقاري متوازن ومستدام، قادر على تلبية طموحات التنمية السكنية والاقتصادية في آنٍ واحد، ولكن نجاح هذه الرحلة مرهون بالتكامل بين التشريعات، والشفافية، وتوسيع قاعدة التملك.

الملف

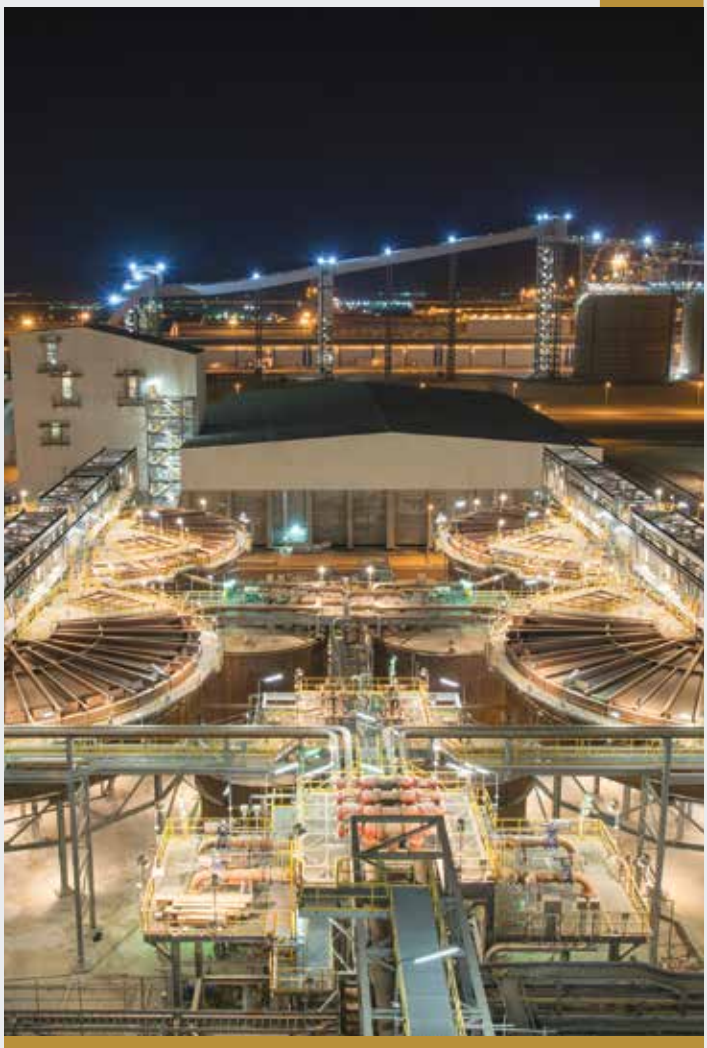

التصنيع.. الورقة الرابحة 6

أسواق

السندات والصكوك.. النمو الصامت 28

حان وقت الاستثمار في أسهم القيمة! 34

اقتصاديات

الأراضي لن تبقى بيضاء! 16

التقنية الحيوية.. ابتكر في المملكة 22

تحليل

أسعار الذهب والفضة تسرق الأضواء! 40

كريتيف

الروبوتات تحوِّل النفايات إلى أصول! 42

وعي الآلة.. خرافة أم حقيقة! 48

تقرير

الاستثمار الأجنبي.. الشرقية تتصدر 66

لاقندر

"بلاستيك الكربون" يقود الاستثمار الأخضر 54

من الغرفة

فعاليات وأحداث غرفة الشرقية 72

ثروات

كيف تدير الشركات إرث موظفيها القدامى؟ 60

رأي

مخاوف الاقتصاد: من التقنيات المالية إلى أسعار الذهب 27
عبدالعزيز المقبل

درسان للشركات والأفراد 39
محمد اليامي

للصبر آخر! 65
صباح التركي

الملف

القطاع الصناعي

التصنيع.. الورقة الرابحة

الاقتصاد - هيئة التحرير

بدخول التحوُّل الاقتصادي في المملكة عقده الثاني، بدأت ملامح صعود القطاعات غير النفطية تتصدر واجهة المشهد، ومن أبرزها القطاع الصناعي، مستفيدًا من البرامج والاستراتيجيات الوطنية والتدفقات الاستثمارية الضخمة، التي تستهدف توطين الصناعات المستقبلية ورفع القيمة المضافة.

توسعت "أرامكو" بالشراكة مع "معادن" لتطوير سلسلة إنتاج الليثيوم التجارية

فلم تعد الصناعة مجرد قطاع داعم، بل محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي؛ إذ يتقدم قطاع التصنيع بخطى ثابتة نحو الريادة، ليصبح أحد أهم أركان الاقتصاد غير النفطي، فما كان يُنظر إليه في السابق كقطاع تكميلي، بات اليوم محط أنظار المستثمرين المحليين والدوليين، بدعم مباشر من الدولة ورؤية استراتيجية واضحة المعالم؛ ففي ظل مواصلة الاقتصاد الوطني تحقيق مستهدفات تنويعه، تبرز الصناعة كورقة رابحة قادرة على ضمان مرونة الاقتصاد، وتعزيز تنافسيته عالميًا، وتمكينه من التكيّف مع التحولات الجيو-اقتصادية والبيئية التي يشهدها العالم.

التصنيع قلب التحول الاقتصادي

ففي العام الجاري، واصل مؤشر الإنتاج الصناعي (IPI) ارتفاعه خلال عام 2025م بنسبة تراوحت بين 2% و3.1% على أساس سنوي، مدعومًا بنمو لافت لاسيما في أنشطة التصنيع والتوريدات المرتبطة بالمياه والنفايات، وقد سجل التصنيع نموًا يفوق 5% في بضعة أشهر من العام الجاري، كما

> **سجل قطاع التصنيع نموًا يفوق 5% في بضعة أشهر من العام الجاري، كما شهد تسارعًا لافتًا بإصدار وزارة الصناعة 83 ترخيصًا صناعيًا جديدًا، وافتُتحت 58 مصنّعًا باستثمارات بلغت نحو 2.85 مليار ريال.**

شهد القطاع في العام نفسه تسارعًا لافتًا بإصدار وزارة الصناعة 83 ترخيصًا صناعيًا جديدًا، وافتُتحت 58 مصنّعًا باستثمارات بلغت نحو 2.85 مليار ريال، فيما بدأت 133 منشأة صناعية جديدة مرحلة الإنتاج الفعلي خلال الشهر نفسه.

وفي هذا السياق، يشير تقرير المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية إلى أن حجم الاستثمارات المرتبطة بالتراخيص الجديدة تجاوز 6.6 مليارات ريال، بينما بلغت قيمة الاستثمارات في المصانع التي دخلت مرحلة الإنتاج نحو 2.3 مليار ريال، ويعكس هذا الزخم الاستثماري ثقة متزايدة بالقطاع، خاصة مع ازدياد مساهمة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عامًا بعد عام، مدفوعًا بمبادرات حكومية قوية مثل "صُنع في السعودية"، وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

وثمة تركيز كبير على إنشاء تجمعات صناعية متخصصة في قطاعات استراتيجية مثل البتروكيماويات، الصناعات الغذائية، الطيران، والمركبات، إضافة إلى التوسع في التصنيع الذكي والتقنيات المتقدمة، فأنجزت خطوات مهمة نحو هذه القطاعات المستقبلية: ففي مجال البطاريات، توسّعت "أرامكو" بالشراكة مع "معادن" لتطوير سلسلة إنتاج الليثيوم التجارية بحلول 2027م، ووقّعت أرامكو كذلك اتفاقًا مع شركة "BYD" الصينية لتعزيز الابتكار في تقنيات المركبات الكهربائية، بموازاة الجهود المبذولة لتحقيق نسبة تبنٍ تصل إلى 30% للمركبات الكهربائية خلال السنوات المقبلة، أما في إطار جذب شركات التقنية العالمية، أعلنت "لينوفو" في أغسطس 2025م، عن تأسيس مقر إقليمي لها في المملكة بالتعاون مع شركة محلية لإنشاء منشأة صناعية لإنتاج الحواسيب والهواتف الذكية والخوادم، التي من المتوقع أن تبدأ عملياتها

بحلول 2026م، مما يعكس تطوّر الأوساط الصناعية نحو التقنية المتقدمة.

36 ألف مصنع بحلول عام 2035م

وتقود وزارة الصناعة والثروة المعدنية، الجهود المبذولة لتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة، ومن أبرز ملامحها المدن الصناعية والتجمعات المتخصصة المتقدمة في قطاعات حيوية كصناعة الطيران، والسيارات، والصناعات الغذائية، والصناعات التعدينية، والبتروكيماويات. وقد وصل عدد المدن الصناعية في المملكة إلى حوالي 40 مدينة، ووصل عدد المصانع إلى 12 ألف مصنع بنهاية عام 2024م، مقارنة بـ7.200 مصنع عام 2016م، وتهدف الاستراتيجية إلى مضاعفة عدد المصانع بما يقارب أربعة أضعاف أي 36 ألف مصنع في عام 2035م، ومن بين هذه المصانع سيكون هناك مصنعان للسيارات لإنتاج أكثر من 300 ألف مركبة سنويًا، وثلاثة مصانع متقدمة للأدوية الحيوية واللقاحات الطبية، و4 مصانع لتجميع مكونات الطائرات، و8 مصانع لتشكيل المعادن، وتستهدف كذلك إنتاج 800 ألف طن من الكيماويات المتخصصة، بالإضافة إلى 15 مصنعًا للتقنيات الحديثة ومستشعرات إنترنت الأشياء.

وفعليًا بدأ التحوّل الصناعي قبل سنوات وتحديدًا مع انطلاق الرؤية، وذلك بفضل عديد من المبادرات، ومنها مبادرة (مصانع المستقبل) للتحول من الصناعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة، والتي قدمت 1.22 مليار ريال من القروض للمصانع ضمن برامج تنافسية.

وبشكل عام، تسعى المملكة لجعل المدن والتجمعات الصناعية، مراكز للتصنيع والإنتاج، وفي الوقت نفسه مراكز اقتصادية تقوم على الربط الذكي بين مواقع التصنيع والأسواق المحلية والعالمية، وذلك اعتمادًا على بنية تحتية قوية وشبكة من وسائل النقل البحرية والبرية، وتمثل مدينتا الجبيل وينبع الصناعيتان مركزين رئيسين في قطاع البتروكيماويات العالمي، كما أصبحت مدينة رأس الخير مركزًا محوريًّا للصناعات التعدينية، إذ تحتوي على مجمع لمعادن الألومنيوم، هو أحد أكبر المجمعات الصناعية عالميًّا، أما مدينة جازان، فقد خصصت في الصناعات الأساسية والتحويلية، وأصبحت

مركزًا للصناعات الثقيلة والأنشطة كثيفة الاستهلاك للطاقة، بالإضافة إلى الصناعات الغذائية والأنشطة الزراعية، فيما تعد مدينة الملك عبدالله الاقتصادية (KAEC) نموذجًا صناعيًا فريدًا يدمج بين التصنيع واللوجستيات، خاصةً أنها تضم أحد أكثر الموانئ تطورًا في العالم، مما يعزز مكانتها كمركز للتجارة العالمية، بينما تستقطب مدينة سدير للصناعة والأعمال الاستثمارات في الصناعات الدوائية والغذائية والتصنيع الخفيف.

الحفاظ على معدلات نمو إيجابية

وعلى الرغم مما يواجه العالم حاليًا، والاقتصاد العالمي من تحديات متزايدة، بسبب عدم الاستقرار في سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف التمويل، وتقلبات أسواق الطاقة، إلا أن الصناعة الوطنية بالمملكة استطاعت الحفاظ على معدلات نمو إيجابية، وأسهم في ذلك حزمة الإصلاحات الهيكلية ضمن رؤية 2030، والتي جعلت القطاع الصناعي ضمن أولوياتها، من خلال عديد من المبادرات مثل "صُنع في السعودية" وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

ومع أن هناك بعض التحديات، التي تواجه قطاع الصناعة، وخاصةً فيما يتعلق بالبنية التحتية للطاقة، إذ سجل قطاع الكهرباء والغاز تراجعًا في بعض الفترات بنسبة 7.7%، إلا أن وزارة الطاقة تسعى لمواجهة ذلك ومواكبة الطلب الصناعي المتزايد، وبدأت بالفعل في تسريع تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة، ورفع القدرة الإنتاجية المستهدفة إلى 120 جيجاواط بحلول عام 2030م. ولذلك، فإن تقارير مثل "أكسفورد إيكونوميكس" وضعت تقديرات متفائلة وتوقعت أن يحقق الناتج الصناعي في المملكة متوسط نمو سنوي يتراوح بين 4% إلى 5% حتى عام 2027م، في حال استمرت الاستثمارات الحالية، واستمرت المبادرات الحكومية الداعمة. وتشير التوقعات أيضًا إلى أن القطاع الصناعي سيشهد تطورًا كبيرًا في السنوات القادمة، في إطار التركيز على توطين الصناعات الاستراتيجية ودعم الشركات الناشئة، كما ستسهم الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية واللوجستيات في تبوأ المملكة مكانة متميزة في المجال الصناعي.

مكان متميز ضمن صناعات المستقبل

وكانت المملكة قد أطلقت عددًا من التجمعات الصناعية المتخصصة، ليس فقط لتحقيق المنافسة عالميًا، ولكن أيضًا ليكون لها مكانة متميزة ضمن صناعات المستقبل؛ ففي مدينة جدة هناك منطقة "أيرو بارك الأولى"، وهي أول تجمع متخصص لصناعة وصيانة الطائرات، وتمتد على مساحة 1.2 مليون متر مربع، بهدف توطين التقنيات المتقدمة وتوفير بيئة استثمارية محفزة لصناعة الطيران، وفي مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، يبرز دور مجمع الملك سلمان لصناعة السيارات ودوره في توفير بيئة متكاملة ومحفزة لتصنيع السيارات التقليدية والكهربائية، عبر توطين التقنيات واستقطاب رواد الصناعة العالميين لإنتاج 300 ألف سيارة سنويًّا في مجمع صناعي واحد.

ولا شك أن الجهود المستمرة في قطاع التصنيع، من أجل توطين التكنولوجيا المتقدمة، تدعم نمو صناعات جديدة، مثل، الإلكترونيات والسيارات الكهربائية، عبر شركات وطنية يقودها صندوق الاستثمارات العامة، مثل "آلات" و"سير".

كما أعلنت شركة "بي واي دي" الصينية لصناعة السيارات عن خطة لتوسيع حضورها في المملكة، مستفيدة من الزخم الذي أحدثه دخول "تسلا" للسوق المحلي، ولدى شركة "بي واي دي" في حاليًا 3 صالات عرض، وتخطط لإضافة 7 مواقع جديدة بحلول النصف الثاني من عام 2026م، وفقاً لما ذكره المدير العام للشركة، "جيروم سايجوت".

السلعة الرابعة على المستوى العالمي

وفي إطار السعي إلى توطين التقنيات الاستراتيجية، وتمكين الكفاءات الوطنية، وتحقيق الاكتفاء التقني في المجالات المتقدمة، اهتمت المملكة بقطاع أشباه الموصلات، ولا تعتبر صناعة أشباه الموصلات صناعة قائمة بذاتها، ولكنها تُعد داعمة للصناعات الأخرى، مثل، صناعة السيارات وإنترنت الأشياء والإلكترونيات وغيرها، ويشهد هذا القطاع نموًا متسارعًا ، إذ يتجاوز حجم السوق العالمي الـ 600 مليار دولار سنويًا، ومن المتوقع أن يصل إلى تريليون دولار بحلول عام 2030م، مدفوعًا بتوسع تطبيقات تقنيات الاتصالات

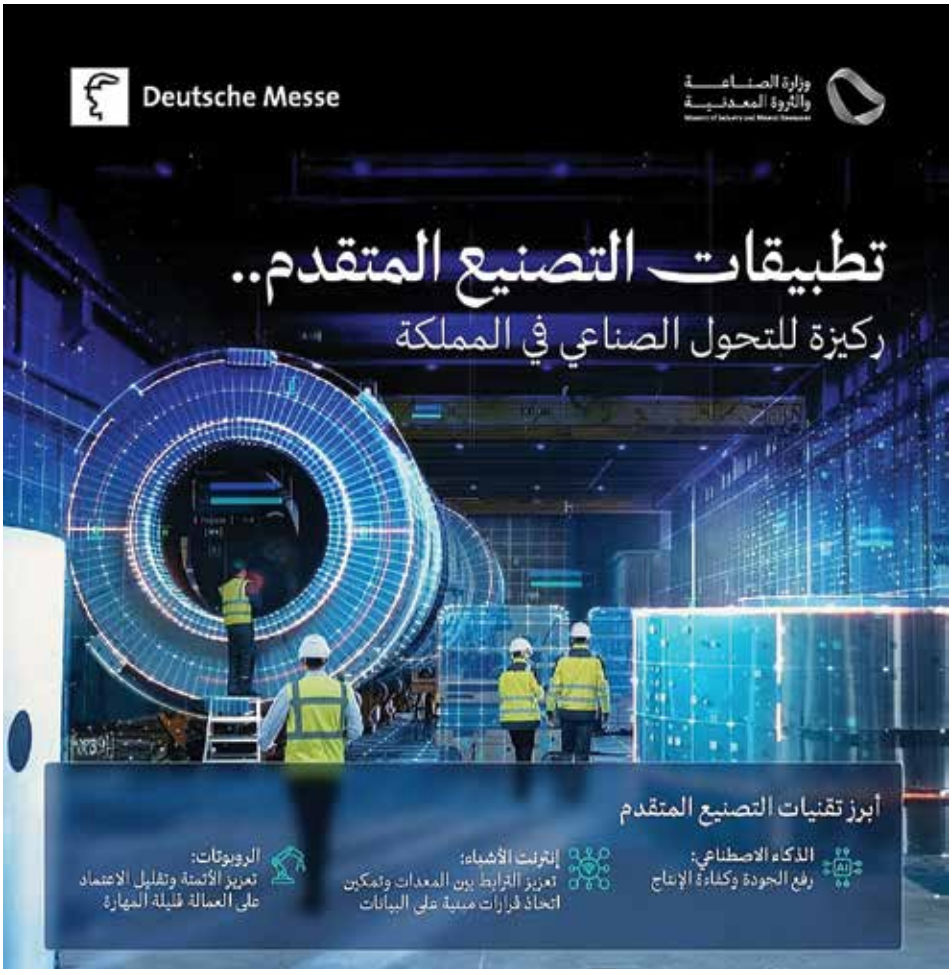

المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء.

وفي هذا السياق، يشير مدير البرنامج السعودي لأشباه الموصلات، "أحمد الفيفي"، إلى أن صناعة أشباه الموصلات تعتبر السلعة الرابعة على المستوى العالمي، من حيث القيمة السوقية خلف النفط الخام وصناعة السيارات والبتروكيمياويات، متوقعاً أن يتجاوز حجمها تريليون دولار في عام 2030م. ويوضح أن صناعة أشباه الموصلات من أكثر الصناعات نموًا حول العالم، وتعتبر ركنًا أساسيًا في الحياة اليومية الرقمية، وتدخل في مختلف الصناعات، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي والسيارات، إذ تشكل الرقائق الإلكترونية نحو 40% من قيمة السيارة.

وكانت المملكة قد أطلقت البرنامج السعودي لأشباه الموصلات لدعم البحث والتطوير وتأهيل الكوادر البشرية، وأسست برنامج حاضنة أشباه الموصلات لتقديم الدعم لرواد الأعمال والشركات الناشئة، ومن جهةٍ أخرى، فقد تم تدشين "مركز القدرات الوطنية لأشباه الموصلات" بالتعاون مع جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية "كاوست"، ليكون بمثابة مركز وطنيٍ متخصص في بناء القدرات البشرية والتقنية، كما أعلنت إنشاء صندوق بقيمة مليار ريال للاستثمار في شركات أشباه الموصلات التي تخطط لبدء عملياتها في المملكة، إذ يستهدف الصندوق أن يصل عدد شركات أشباه الموصلات العاملة إلى 50 شركة خلال الـ 5 أو 6 سنوات القادمة.

تصنيع 25 رقاقة إلكترونية

وفي عام 2021م، كشف وزير الاتصالات وتقنية المعلومات "عبدالله السواحة" عن تصنيع أول رقاقة إلكترونية في المملكة، وبعدها، تسارعت الخطوات والجهود المبذولة لدعم وتمكين منظومة أشباه الموصلات في المملكة، إذ أعلنت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية عن نجاحها في تصميم وتصنيع 25 رقاقة إلكترونية متقدمة طُوِّرَت بأيدٍ سعودية لأغراض التدريب والبحث والتطوير.

وتقترب المملكة من اتفاق تاريخي جديد مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال أشباه الموصلات، يسمح لشركات تصنيع الرقائق الأمريكية بتصدير أشباه الموصلات إلى المملكة لتشغيل مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي، ولا يعد ذلك الاتفاق مجرد صفقة تجارية، لكنه يُعد خطوة استراتيجية ترسخ لصعود السعودية كقوة إقليمية في مجال الذكاء الاصطناعي.

ومن الخطوات المهمة لتوطين صناعة الإلكترونيات، إعلان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي، الأمير محمد بن سلمان، تأسيس شركة "آلات" ضمن شركات "صندوق الاستثمارات العامة"، بهدف جعل المملكة مركزًا عالميًا للصناعات المستدامة، التي تركز على التقنية المتقدمة والإلكترونيات، وستستثمر شركة "آلات" 100 مليار دولار، حتى حلول عام 2030م، لتعزيز قدرات القطاع التقني في المملكة، وتصنيع منتجات للأسواق المحلية والدولية، في مجالات، الصناعات المتقدمة، وأشباه الموصلات، والأجهزة المنزلية الذكية، والصحة الذكية، والأجهزة الإلكترونية الذكية، والمباني الذكية، والجيل الجديد من البنى التحتية.

> **التصنيع الأخضر ليس مجرد تكملة للمشهد الصناعي، بل أصبح محركًا استراتيجيًا للنمو، والاستدامة، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة في المملكة.**

الطاقة والبيئة في قلب الصناعة

إلى جانب الصناعات التقليدية والتقنية، تولي المملكة أهمية خاصة للصناعات الخضراء، مثل إنتاج الهيدروجين الأخضر، وإعادة التدوير، وتصنيع معدات الطاقة المتجددة، ومن هنا تأتي الشراكات مع شركات عالمية في مجال تصنيع بطاريات الليثيوم والمركبات الكهربائية، لضمان استدامة النمو الصناعي دون الإخلال بالتوازن البيئي، فالمملكة لا تكتفي بالخطاب، بل تخطو خطوات ملموسة فمشروعات الطاقة

المتجددة حاليًا بلغت حوالي 10 مشاريع بحجم إجمالي قدرة تشغيلية تقارب 6,151 ميغاواط للطاقة الشمسية، ومشروع واحد بقدرة 400 ميغاواط من الرياح بحلول نهاية عام 2024م، باستثمارات تجاوزت 19.84 مليار ريال في هذه المشاريع.

وفي مجال التدوير، تسعى المملكة إلى رفع معدل إعادة التدوير من نسبة 10% حاليًا إلى 95% من النفايات عبر الاستراتيجيات الوطنية، مما يُتوقع أن يُضيف نحو 120 مليار ريال سنويًا للناتج المحلي الإجمالي ويوفر نحو 100 ألف وظيفة في المستقبل القريب، أما في محيط تصنيع مكونات الطاقة المتجددة فقد وقّع صندوق الاستثمارات العامة ثلاث شراكات رئيسة مع مؤسسات دولية لتوطين إنتاج مكونات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح (الخلايا واللوحات الشمسية، والمعادن الأساسية، ومكونات توربينات الرياح)، ومن تلك الشراكات مشروع مشترك مع Envision Energy لتصنيع مكونات توربينات الرياح بطاقة سنوية مستهدفة نحو 4 جيجاواط، واتفاق مع Jinko Solar لتوطين إنتاج خلايا وألواح شمسية بقدرة 10 جيجاواط سنويًا، وشراكة مع شركة TCL Zhonghua لتصنيع السيليكون البلّوري (ingots) والواح wafers بطاقة إنتاجية تُقدَّر بـ 20 جيجاواط، كل هذه الأرقام والاتفاقات تؤكد أن التصنيع الأخضر ليس مجرد تكملة للمشهد الصناعي، بل أصبح محركًا استراتيجيًا للنمو، والاستدامة، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة في المملكة.

ضامن حقيقي لاستدامة النمو

والواضح أن قطاع التصنيع في المملكة لم يعد مجرد مكوّن في الاقتصاد، بل أصبح المحرك الفعلي للتحول الوطني، والضامن الحقيقي لاستدامة النمو في مرحلة ما بعد النفط، ومع اتساع نطاق الاستثمار، وتعدد مجالات التصنيع، وتمكين الكفاءات الوطنية، تتجه المملكة نحو إعادة تعريف موقعها في خارطة التصنيع العالمية، ليس كمستهلك، بل كمنتج ومُصدر ومُبتكر.

فلقد بات التصنيع في قلب الرؤية حيث لم تعد المملكة تكتفي باستثمار مواردها الطبيعية، بل تدخل مرحلة نوعية جديدة من الصناعة، وهو ما أشار إليه وزير الصناعة والثروة المعدنية، "بندر الخريف" بأن الصناعة السعودية تدخل مرحلة نوعية

جديدة، ليست فقط على صعيد التوسع في عدد المصانع، بل من حيث تنوّع القطاعات، وزيادة مساهمة التقنية، وتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويؤكد أن أحد الأهداف الرئيسة هو خلق فرص حقيقية للمستثمرين المحليين والدوليين من خلال سياسات واضحة، وبرامج حوافز مصممة بعناية لتقليل المخاطر وتعزيز العائد على الاستثمار، خاصة في الصناعات التي كانت المملكة تعتمد على استيرادها لسنوات طويلة.

ومن جانبه، يرى وزير الاستثمار "خالد الفالح" أن التحول الصناعي في المملكة يعكس رؤية استثمارية استراتيجية تتجاوز مفهوم التوطين التقليدي، إلى تمكين صناعات قادرة على المنافسة عالميًا، ويبرز هنا برنامج الحوافز الصناعية الموحدة كأداة محورية، إذ يغطي ما يصل إلى 35% من التكاليف الاستثمارية الرأسمالية للمشروعات، الأمر الذي يفتح أبوابًا واسعة أمام المستثمرين الجدد للدخول في أسواق واعدة ومحمية في الوقت نفسه بسياسات استقرار وتشجيع مدروسة، كما يُشير "الفالح" إلى أهمية البنية التحتية المتطورة، والموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة، باعتبارهما عنصرين جاذبين للصناعات الموجهة للتصدير.

تبنّي تقنيات الثورة الصناعية الرابعة

تأتي هذه التوجهات مدعومة بإرادة سياسية واقتصادية واضحة لتعزيز موقع المملكة كمركز صناعي إقليمي، وربما عالمي، وتُعد الاستراتيجية الوطنية للصناعة من أبرز معالم هذا التحول، حيث تستهدف رفع عدد المصانع وتوسيع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي غير النفطي، وتمتد هذه الاستراتيجية لتشمل تطوير صناعات نوعية جديدة، منها المركبات الكهربائية، والأدوية، والتقنيات المتقدمة، إلى جانب تعزيز مكانة المملكة في الصناعات التقليدية مثل البتروكيماويات والمعادن.

ولا يمكن الحديث عن مستقبل التصنيع دون التطرق إلى ما تسعى إليه المملكة بتبنّي تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في مصانعها، من خلال الاستثمار في الأتمتة، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء الصناعية، فهذه الخطوة لا تعني فقط رفع كفاءة الإنتاج، بل أيضًا تمكين المصانع من العمل بمرونة وتنافسية على مستوى عالمي، ومع توسع المدن الصناعية الذكية، والتكامل مع منظومات الخدمات اللوجستية، تبدو البيئة الصناعية مهيأة لأن تصبح حاضنة للمصانع الرقمية ومراكز الابتكار التقني في المنطقة.

وتتجلى أيضًا هنا أهمية ربط التصنيع بالاستدامة، وهو توجه أصبح عالميًا، وتتبناه المملكة بشكل واضح ضمن مبادراتها الخضراء، فهناك جهود متزايدة لدمج مبادئ الاقتصاد الدائري، وخفض الانبعاثات الكربونية في العمليات الصناعية، مع تعزيز استخدام مصادر الطاقة النظيفة، هذا التوجه لا يعزز فقط من فرص المملكة في أسواق التصدير التي أصبحت أكثر حساسية للمعايير البيئية، بل يفتح مجالاً واسعًا للاستثمار في التقنيات النظيفة، ومشروعات الطاقة المتجددة المرتبطة بالتصنيع، وتطوير حلول مبتكرة لإدارة الموارد.

فصل محوري في قصة التحول الوطني

ومن خلال هذه المسارات، تتكشّف أمام المستثمرين المحليين والدوليين فرص متعددة، تشمل الدخول في صناعات جديدة، أو إنشاء مصانع لإنتاج مكونات ومعدات ومواد كانت تُستورد سابقًا، كما أن سلاسل القيمة الصناعية الممتدة في المملكة تمنح المستثمرين قدرة على التكامل مع منشآت قائمة أو تصدير منتجاتهم بسهولة إلى أسواق إقليمية ودولية. وبفضل الاتفاقيات التجارية والبنية التحتية المتقدمة، فإن المُصنع في المملكة لم يعد يخدم السوق المحلي فقط، بل أصبح بوابة لأسواق الخليج، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وحتى أوروبا وآسيا.

ولا تقتصر الفرص على المشاريع الكبرى، بل تمتد لتشمل رواد الأعمال، والشركات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تملأ فجوات مهمة في سلاسل التوريد، أو تقدم خدمات صناعية مساندة، أو تطور منتجات مبتكرة محليًا. إن البيئة الصناعية السعودية الجديدة تُتيح لهذه الشركات أن تنمو بسرعة، مستفيدة من حاضنات الأعمال، وبرامج التمويل، ومنصات الدعم التقني والتدريب.

ورغم هذه الصورة المتفائلة، فإن نجاح التحول الصناعي يتطلب مواجهة بعض التحديات الجوهرية، لعل أبرزها الحاجة إلى تأهيل الكفاءات الوطنية على أعلى مستوى تقني، لضمان قيادة المصانع الذكية، وتشغيل خطوط الإنتاج الحديثة بكفاءة، كما أن إدارة التكاليف التشغيلية والقدرة على ضبط سلاسل التوريد تمثل تحديًا آخر، خاصة في ظل التقلبات العالمية، هناك أيضًا أهمية للتوازن بين تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء قاعدة صناعية وطنية قوية ومستقلة تعتمد على المعرفة المحلية والابتكار الذاتي. ومع ذلك، فإن التوقعات المستقبلية تشير إلى أن المملكة ستشهد طفرة صناعية حقيقية خلال السنوات القليلة القادمة، فمن المتوقع أن ترتفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي، وتزداد حصة المنتجات غير النفطية في الصادرات، مع دخول المملكة بقوة إلى قطاعات صناعية متقدمة، كذلك ستتوسع الشراكات الدولية في التصنيع، وستُصبح المملكة مركزًا إقليميًا للبحث والتطوير الصناعي، خاصة في الصناعات النظيفة، والمركبات الكهربائية، والحلول التقنية.

فإن المشهد الصناعي يُرسي قواعد جديدة لاقتصاد ما بعد النفط، ويقدّم فرصًا هائلة لكل من يملك الرؤية والاستعداد للدخول في هذا السوق، فالمملكة لا تكتفي بأن تكون بيئة جاذبة للاستثمار، بل تسعى لأن تكون حاضنة للابتكار الصناعي، ومركزًا رئيسًا في سلاسل الإمداد العالمية، ومصدرًا للحلول الصناعية المستدامة، إنها مرحلة جديدة، يكتب فيها التصنيع فصلاً محوريًا في قصة التحول الوطني. ■

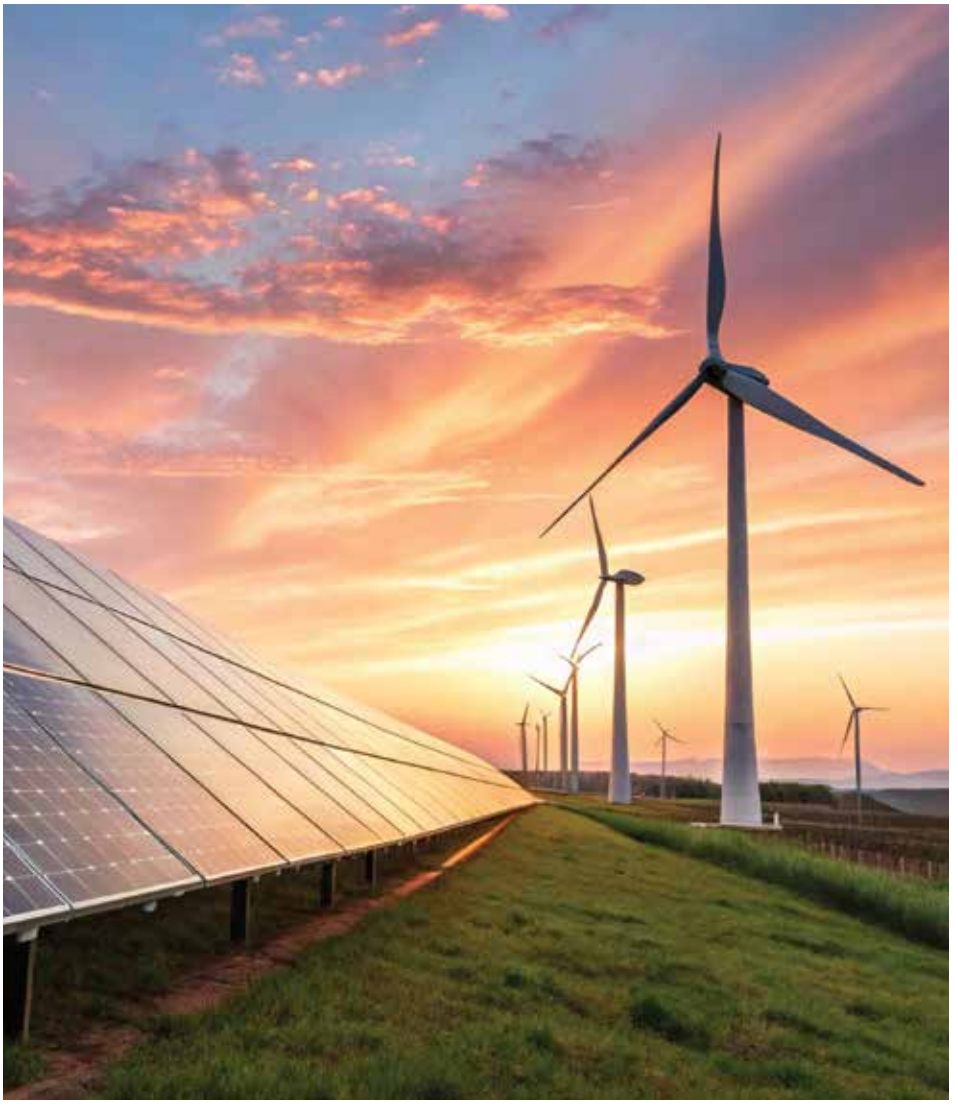

اقتصاديات

العقار

الأراضي لن تبقى بيضاء!

الاقتصاد: خالد الشايع

مع تزايد الحاجة إلى تهيئة بيئة استثمارية مستدامة، جاءت رسوم الأراضي البيضاء كأداة استراتيجية تهدف إلى إعادة توازن سوق العقارات، فلا يمثل تطبيق الرسوم مجرد سياسة مالية فحسب، بل يُعد حافزًا اقتصاديًا ذكيًا يحوّل الأراضي الخام غير المستغلة إلى أصول منتجة تسهم في تحفيز عجلة البناء والتشييد، وتوفر فرصًا استثمارية واعدة للمطورين والمستثمرين على حد سواء.

وقد بات من الواضح أن هذا التوجه لا يخدم فقط أهداف الإسكان والطلب السكني المتزايد، بل يُسهم في إعادة تدوير الثروة العقارية، وخلق بيئة أكثر شفافية في السوق، ما يفتح المجال أمام نمو صحي مستدام يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والمجتمع في آنٍ واحد.

تعديلات نظام رسوم الأراضي البيضاء

ومنذ أن أقر مجلس الوزراء في أواخر أبريل 2025م، تعديلات على نظام رسوم الأراضي البيضاء، برفع الرسوم السنوية إلى 10% على الأراضي غير المطوّرة وشاملة للعقارات الشاغرة، زادت نسبة العقارات المعروضة في السوق لأكثر من 200 مليون متر مربع، وهو ما أنعكس بشكل إيجابي على الحركة العقارية، ليس في الرياض فقط التي شهدت المرحلة الأولى من التطبيق، بل امتد التأثير إلى مدن رئيسة مثل الدمام وجدة، نتيجة الترقب الواضح لتوسيع تطبيق النظام على باقي المناطق، ما دفع عديدًا من المستثمرين إلى تعديل استراتيجياتهم، والبحث عن حلول استثمارية أكثر جدوى.

ويبدو واضحًا أن تطبيق الرسوم أدى إلى تقليص مساحات المضاربة العقارية التي أسهمت سابقًا في رفع الأسعار بشكل غير منطقي، وهو ما كان يشكّل تحديًا كبيرًا أمام المواطنين الساعين لتملك السكن.

ومن خلال هذا التعديل الهيكلي بتوسيع نطاق تطبيق رسوم الأراضي البيضاء خصوصًا في مدينة الرياض، وتقسيم الأراضي إلى خمس شرائح بحسب أولوية التطوير، مع فرض رسوم متدرجة تبدأ من 2.5% حتى 10% سنويًا، بدأ السوق يشهد تغيرًا ملحوظًا في سلوك المستثمرين العقاريين، حيث انتقل التركيز من انتظار ارتفاعات الأسعار إلى التطوير الفعلي للأراضي وتحويلها إلى مشروعات سكنية وتجارية تعود بالنفع على الاقتصاد ككل؛ إذ عكس هذا التدرج في الرسوم استراتيجية ذكية تهدف إلى تحفيز ملاك الأراضي في المناطق الحيوية على اتخاذ خطوات عاجلة نحو التطوير أو البيع، وبالفعل، بدأت مؤشرات هذا التوجه تظهر جليًا من خلال ارتفاع وتيرة المزادات العقارية، وزيادة حجم المشاريع السكنية الجديدة، خصوصًا في مناطق مثل النرجس، العارض، والمناطق الشمالية للعاصمة.

التأثير الإيجابي يمتد تدريجيًا إلى مناطق أخرى

وقد أوضح الرئيس التنفيذي لشركة "منصات العقارية"، خالد المبيض، أن

خالد المبيض

تطبيق الرسوم أسهم في تراجع الأسعار في الرياض بشكل ملحوظ نتيجة زيادة المعروض، وأشار إلى أن التأثير الإيجابي لم يقتصر على العاصمة، بل بدأ يمتد تدريجيًا إلى مناطق أخرى بفعل الترقب، مؤكدًا أن التوسع في التطبيق سيُحدث تأثيرًا أوسع وأكثر استقرارًا على السوق العقارية.

وحول أبرز الآثار التحولية التي أحدثتها رسوم الأراضي البيضاء، قال المبيض، إنها تغيير الثقافة الاستثمارية السائدة في السوق، فبدلاً من تجميد الأراضي لسنوات دون أي تطوير، أصبح التوجّه أكثر نحو ضخ الاستثمارات في البنية التحتية

"زادت نسبة العقارات المعروضة في السوق لأكثر من 200 مليون متر مربع منذ تعديلات رفع الرسوم السنوية إلى 10% على الأراضي غير المطوّرة.

"الرسوم سوف تخلق ضغطًا حميدًا على أصحاب الأراضي لدفعهم نحو الدخول في شراكات تطويرية أو بيع أراضيهم لمطورين قادرين على تحويلها إلى مشروعات.

وتطوير الوحدات السكنية والتجارية، ما يحرك قرابة 90 قطاعًا اقتصاديًا مرتبطًا بالإنشاءات، ويؤكد أن هذا التحول مفيد للاقتصاد الوطني، إذ يُخرج رؤوس الأموال المجمدة ويوجهها نحو أنشطة منتجة، كما يسهم في توفير وحدات سكنية بأسعار أكثر واقعية، لافتًا إلى أنه حتى لو لم يتم فرض الرسوم مباشرة في بعض المناطق، إلا أن حالة الترقب وحدها كانت كافية لتحريك السوق ودفع المستثمرين لتغيير نهجهم.

وثمة تقارير صادرة عن شركة الراجحي المالية أشارت إلى أن التعديلات التي طرأت على نظام رسوم الأراضي البيضاء سيكون لها أثر إيجابي كبير على المدى المتوسط والبعيد، خصوصًا في مواجهة الأسعار التضخمية الناجمة عن المضاربة في بعض أحياء الرياض، وأكدت أن العاصمة تظل المحور الأساسي للنشاط الاقتصادي في المملكة، لاسيما مع مشاريع ضخمة قيد التنفيذ مثل: حديقة الملك سلمان، المربع الجديد، بوابة الدرعية، وتنظيم إكسبو 2030م، وكأس العالم 2034م، وأن الطلب العقاري سيبقى مرتفعًا، مما يجعل من الضروري وجود أدوات تنظيمية تضمن استقرار السوق.

المستثمرون ينتظرون وضوح الصورة المستقبلية

وعلى الرغم من تراجع النشاط العقاري بنسبة 22% في الربع الثاني من عام 2025م، بحسب تقارير السوق، إلا أن هذا التباطؤ يمكن أن يُعزى إلى انتظار المستثمرين وضوح الصورة المستقبلية بعد تطبيق الرسوم، ما ينبئ بعودة النشاط بوتيرة أسرع خلال النصف الأول من عام 2026م، وعلى الجانب الآخر، أبدى بعض العقاريين في المناطق الشرقية والغربية مخاوفهم من التسرع في تطبيق الرسوم، خصوصًا في ظل الركود النسبي الذي تعانيه هذه المناطق.

وقد عبّر الرئيس التنفيذي لشركة "تمكين للاستثمار"، حامد بن حمري، عن قلقه من أن تؤدي الرسوم إلى زيادة الركود في المنطقة الشرقية، التي لم تشهد زيادات سعرية ضخمة كما في الرياض، وأوضح أن السوق في الدمام والخُبر لا تزال مستقرة، وأن أي إجراء ضريبي في الوقت الحالي قد يُبطئ التعافي الحاصل.

أما فيما يتعلق بالمنطقة الغربية، يقول المثمن العقاري، علي الكاشف، إن هناك حالة من الترقب في جدة، خصوصًا في ظل التأثيرات غير المباشرة للقرار، والتي بدأت تظهر من خلال زيادة المعروض وتراجع الأسعار في بعض الأحياء بنسبة تصل إلى 30%، مشيرًا إلى أن إزالة الأحياء العشوائية وعمليات التطوير المصاحبة ستزيد من الضغط على السوق في المستقبل القريب.

ضغط "حميد" على أصحاب الأراضي الكبيرة

ومن الواضح أن اللائحة المطورة لنظام رسوم الأراضي البيضاء جاءت لتعيد هيكلة طريقة التطبيق، عبر تصنيف النطاقات الجغرافية إلى شرائح حسب أولوية التطوير العمراني، وتحديد نسب رسوم متدرجة، فهذه الآلية تستهدف تحفيز البيع أو التطوير العاجل، خاصة في الأراضي الخام والكبيرة الواقعة داخل النطاقات العمرانية، وهي الفئة الأكثر تسببًا في تقييد العرض ورفع الأسعار، مما يخلق ضغط "حميد" على أصحاب الأراضي الكبيرة، لدفعهم نحو الدخول في شراكات تطويرية، أو بيع أراضيهم لمطورين قادرين على تحويلها إلى مشاريع سكنية وتجارية.

ونتيجة لذلك، يتوقع أن يشهد السوق خلال الفترة القادمة تحولاً جذريًا في طبيعة المعروض، سواء من حيث الجودة أو الكمية، بما يسهم في توفير خيارات أوسع للمستهلك النهائي، لا سيما في المناطق ذات الخدمات المكتملة.

ومنذ انطلاق البرنامج وحتى مطلع عام 2025م، تم ضخ أكثر من 160 مليون متر مربع من الأراضي إلى السوق، منها 39 مليون متر دخلت فعليًا حيز التداول، وفي عام 2021م فقط، تم فرض الرسوم على أكثر من 400 مليون متر مربع من الأراضي، مما أدى إلى تطوير أو بيع نحو ربع هذه المساحات، وهو ما يعكس حجم الكتلة العقارية التي بدأ تحريكها فعليًا.

وقد فتح هذا التغير في سياسة التعامل مع الأراضي البيضاء آفاقًا واسعة للمطورين العقاريين والشركات التمويلية، إذ أصبحت شركات التطوير العقاري عنصرًا رئيسًا في المعادلة الجديدة، خصوصًا تلك التي تتمتع بقدرات تمويلية قوية وشراكات استراتيجية، كما يُتوقع أن تستفيد شركات الأسمنت ومواد البناء والمقاولات من هذه الطفرة، نظرًا لزيادة الطلب على المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى استفادة البنوك وشركات التمويل العقاري من زيادة الإقراض الموجه نحو التطوير لا المضاربة.

وبدأت فعليًا تحالفات بين كبار ملاك الأراضي وصناديق التطوير العقاري بهدف تسريع عملية تحويل الأراضي إلى مشاريع قائمة، في محاولة لتجنب عبء الرسوم السنوية العالية، هذه الشراكات ستسهم في خلق وحدات سكنية بأسعار مناسبة، خصوصًا مع احتمالية خفض أسعار الفائدة خلال الشهور القادمة، مما يعزز القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة ويعيد النشاط للسوق

حامد بن حمري

علي الكاشف

تحول استراتيجي شامل في السوق العقاري

ويبدو أن فرض رسوم على الأراضي البيضاء لا يُعد مجرد أداة مالية أو تنظيمية، بل هو تحول استراتيجي شامل في فلسفة التعامل مع السوق العقاري، هذه السياسة أعادت تعريف العلاقة بين المالك والسوق، حيث لم يعد الاحتفاظ بالأراضي دون تطوير أمرًا مقبولاً اقتصاديًا، بل أصبح مكلفًا وغير مجدٍ.

ومن خلال هذه الآلية، يتم تحفيز رؤوس الأموال المجمدة على التحرك نحو التنمية، وتوجيه الاستثمار نحو الإنتاج الفعلي بدلاً من المضاربة. كما تخلق هذه السياسة بيئة أكثر عدالة للمواطنين الباحثين عن السكن، وتعيد للعقار دوره التنموي الحقيقي.

وفي ظل التغيرات التي تشهدها المملكة، ومع الزخم الكبير الناتج عن المشاريع الوطنية الكبرى، فإن تحرير 20% فقط من الأراضي البيضاء كفيل بإحداث توازن حقيقي في السوق العقارية، وقد يؤدي إلى خفض الأسعار بنسبة تصل إلى 40%، ويتوقع خلال السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة، أن نشهد نقلة نوعية في حجم الأراضي المطورة، قد تتجاوز 350 مليون متر مربع، وهو ما سيؤدي إلى تحول مدن المملكة إلى بيئات أكثر حيوية، تحتضن مشروعات سكنية ومجتمعات عمرانية متكاملة.

وأخيرًا فإن استدامة سوق العقارات السعودية أصبحت الآن أقرب من أي وقت مضى، بفضل السياسات الجريئة التي تعالج جذور المشكلة لا أعراضها فقط، وتجعل من العقار أداة للتنمية لا لتكديس الثروة. ■

اقتصاديات

التقنية الحيوية

التقنية الحيوية.. ابتكر في المملكة

الاقتصاد: هيئة التحرير

في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها المملكة ضمن رؤية 2030، تبرز التقنية الحيوية كأحد أعمدة المستقبل الواعد، ليس فقط بوصفها أداة للابتكار العلمي، بل كقطاع اقتصادي استراتيجي يحمل فرصًا استثمارية هائلة.

ومن خلال إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتقنية الحيوية مطلع عام 2024م، دخلت المملكة مضمار التنافس العالمي بعزمٍ على تحويل هذا القطاع إلى مصدرٍ متجددٍ للنمو الاقتصادي، والإسهام بنسبة طموحة تصل إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

وإن ما يُميز هذا التوجه ليس فقط التركيز على الاكتفاء الذاتي في الصناعات الحيوية، بل تبنّي نموذج تنموي متكامل يدمج بين التصنيع المحلي، والبحث والتطوير، وتطوير الكفاءات الوطنية، ليشكّل بذلك بيئة استثمارية خصبة للشركات الناشئة والمستثمرين في مجالات مثل اللقاحات، والعلاجات الجينية، والصحة الرقمية، والزراعة المستدامة.

فرصة ذهبية للاستثمار في اقتصاد المعرفة

ومع تنامي الشراكات الدولية، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير، وتوافر بنية تحتية علمية متقدمة، تُثبت المملكة أن التقنية الحيوية ليست فقط مستقبل الصحة والبيئة، بل هي أيضًا محركٌ استراتيجي للنمو الاقتصادي طويل الأمد، وفرصة ذهبية للاستثمار في اقتصاد المعرفة.

وتسير المملكة بخطى واثقة نحو الريادة العالمية في مجال التقنية الحيوية، من خلال استراتيجية وطنية طموحة تهدف إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي، وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق تقدم نوعي في قطاع الرعاية الصحية، هذه الاستراتيجية، التي ترتكز على أربعة محاور رئيسة، تُمثل بوابة عبور المملكة إلى مستقبل يقوم على الابتكار والمعرفة، وليس فقط على الإنتاج.

الاستراتيجية الوطنية للتقنية الحيوية

وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للتقنية الحيوية أربعة محاور أساسية:

1. تطوير قدرات تصنيع اللقاحات والمستحضرات البيولوجية: تهدف المملكة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأدوية واللقاحات الحيوية، مع التوسع في التصدير وتقليل الاعتماد على الواردات.

2. تسريع التحول نحو الطب الدقيق: وذلك من خلال توسيع قاعدة البيانات الجينومية الوطنية، ودمج تقنيات التحليل الوراثي في الرعاية السريرية لتعزيز الوقاية والعلاج المبكر.
3. تعزيز الأمن الغذائي من خلال التكنولوجيا الحيوية النباتية: بما يدعم الاستدامة البيئية ويُحقق الأمن الغذائي في مواجهة التحديات المناخية.
4. تحقيق مساهمة فاعلة في الناتج المحلي غير النفطي: تستهدف المملكة من خلال هذه الاستراتيجية أن تسهم التقنية الحيوية بنسبة 3% في الناتج المحلي غير النفطي.

نقطة تحول نوعي في الاقتصاد الوطني

ويُشكل الجمع بين مفهومي "صُنع في السعودية" و"ابتكر في السعودية" نقطة انطلاق نحو تحول نوعي في الاقتصاد الوطني، فالدول التي تدمج الابتكار مع التصنيع تُحقق قيمة مضافة أعلى من تلك التي تركز فقط على الإنتاج، كما هو الحال في الولايات المتحدة وسويسرا، اللتين تُحققان مكاسب ضخمة من الملكية الفكرية وابتكار الأدوية الجديدة.

وتؤكد المؤشرات أن المملكة، وتحديدًا العاصمة الرياض، في طريقها للتحول إلى مركز عالمي في مجال التقنية الحيوية، منافسةً مدنًا رائدة مثل بوسطن الأمريكية، وثمة توقعات أن يرتفع حجم سوق التقنية الحيوية في المملكة إلى نحو 11.6مليار دولار بحلول عام 2033م، مقارنة بـ 7.1 مليار دولار في عام 2024م، مدفوعًا بزيادة الاستثمارات، وتطور البنية التحتية، والطلب المتنامي على المستحضرات الحيوية، كما يُتوقع نمو سوق الصحة الرقمية بوتيرة متسارعة، ليصل إلى نحو 17 مليار دولار بحلول عام 2033م، مقارنة بـ 2.5 مليار دولار في عام 2024م بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 23.8%.

نمو قطاع البحث والتطوير في المملكة

ويشهد قطاع البحث والتطوير في المملكة نموًا ملحوظًا، حيث سجّل معدل نموًا سنويًا بنسبة 17.4% في عام 2023م، وتحتضن مؤسسات بحثية مثل جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، بنية تحتية متطورة تشمل مصانع تجريبية، ومراكز تسلسل جينومي، ضمن برنامج الجينوم البشري، الذي نجح في تسلسل بيانات أكثر من 650 ألف فرد، ويعكس هذا الإنجاز التقدم الكبير في تأسيس قاعدة بيانات وراثية متكاملة، تدعم التحول نحو الطب الشخصي وتحسين جودة الحياة.

بيئة محفزة على الابتكار والبحث العلمي

وقد أطلقت المملكة مبادرات متعددة لدعم الشركات الناشئة في القطاع، منها "مسرّع التقنية الحيوية"، إلى جانب تسريع إجراءات هيئة الغذاء والدواء لإجازة التجارب السريرية، ما يُشكل بيئة محفزة على الابتكار والبحث العلمي.

وتُشير الخبيرة في شركة (PwC)، "كلوديا بالم"، إلى أن المملكة تمتلك مقومات فريدة للريادة في مجالات مثل علم الجينوم، والعلاج الجيني، والتقنيات الزراعية الحديثة، لا سيما مع التحديات البيئية التي تواجه العالم، مثل التصحر وتغير المناخ، وأشارت إلى استضافة مشروع "نيوم" كمركز جديد للأنشطة العلمية والتجارية، بما يسهم في إجراء التجارب السريرية، بالإضافة إلى ذلك، تُساعد مبادرات الابتكار، إلى تعزيز جهود الباحثين، وتسويق التقنيات والمنتجات المبتكرة.

وأضافت "بالم"، أن المملكة تدخل مرحلة التكنولوجيا الحيوية العالمية، بفضل مجموعة من العوامل التي تعمل لصالحها، مثل الاهتمام العالمي بعلم الجينوم والعلاج الخلوي والجيني، فضلاً عن التأثير السلبي لتغير المناخ، وضرورة الزراعة في المناطق الجافة، كما تُتيح مكانة "أرامكو" كأكبر شركة في العالم للمملكة فرصةً فريدةً لدفع عجلة تطبيقات التقنية

الحيوية الصناعية، والاستفادة من خبراتها، إلى جانب خبرات شركة "سابك" لإطلاق منتجات جديدة في أسواق الطاقة، هذا بالإضافة إلى العلاقات الدولية المتشعبة والقوية للمملكة مع الدول الكبرى مثل الصين، التي تتيح لها مزيدًا من فرص الشراكة والتعاون في هذه المجالات.

فرص كبيرة لبناء شركات مبتكرة

والتحول الذي يشهده قطاع الرعاية الصحية في المملكة يتجاوز مجرد تحديث المستشفيات، بل يشمل إعادة هيكلة جذرية يقودها القطاع الخاص، بدعم حكومي. فقد تجاوزت قيمة الاستثمارات المحلية والدولية في هذا القطاع أكثر من 8 مليارات دولار عبر 170 صفقة استثمارية، بين عامي 2020م و2024م، مع توجه متزايد نحو حلول الذكاء الاصطناعي في التشخيص، واستخدام البيانات الجينومية لتخصيص العلاج.

ويرى مستشار النمو في مجموعة "أرانكا"، "راو كارتيكيا"، أن البيئة الاستثمارية في المملكة أصبحت جاذبة للشركات الناشئة، خاصة في مجال التقنيات الحيوية، حيث توفر المملكة فرصًا كبيرة لبناء شركات مبتكرة، تُسهم في خلق وظائف نوعية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وأضافت "كارتيكيا" أن قطاع الرعاية الصحية في المملكة يشهد تحولاً جذريًا في تاريخه الحديث، لطالما اعتُبر القطاع يقدم خدمات عامة تعتمد على الإنفاق الحكومي، لكنه يتحول الآن وبسرعة إلى منظومة تنافسية، مدفوعةً بالابتكار، ويقودها القطاع الخاص، إذ يكمن جوهر هذا التحول في إعادة تنظيم حاسمة لرأس المال، فبين عامي 2020 و2024م، استثمرت الشركات والمؤسسات أكثر من 6.5 مليار دولار في مشاريع الرعاية الصحية المحلية، مما يُشير إلى اهتمام قوي لتمكين الرعاية القائمة على التكنولوجيا، وليس فقط زيادة سعة المستشفيات.

ليست بلدًا منتجًا فقط بل مُبدعًا ومُبتكرًا

وتشير تقارير شركة "آرثر دي ليتل" إلى أن السوق العالمي للتقنية الحيوية قد يشهد نموًا من 1.5 تريليون دولار إلى 4 تريليونات دولار بحلول عام 2030م وتُدرك المملكة هذا التحول، حيث أطلقت مشاريع مثل "برنامج الجينوم السعودي"، الذي يُعد حجر الأساس لتطوير الرعاية الصحية المبنية على البيانات الوراثية.

وتستهدف المملكة استثمار ما يعادل 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي في البحث والتطوير بحلول عام 2040م، بما يُسهم في إضافة 16 مليار دولار للاقتصاد الوطني، وخلق وظائف متقدمة في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

وتؤكد مديرة شركة آرثر دي ليتل، "أنكيتا جولاتي"، أن التقاء البيانات الجينومية مع تقنيات الذكاء الاصطناعي يُمثل مستقبل الطب الحديث، حيث يُمكن من خلاله تصميم علاجات دقيقة، ومخصصة لكل مريض، بشكل يرفع من كفاءة العلاج ويقلل من تكاليف الرعاية الصحية.

ويُعد برنامج الجينوم السعودي واحدًا من المشاريع الرائدة في هذا المجال، إذ لا يقتصر على دراسة الصفات الوراثية للسكان، بل يسهم في إعادة رسم خريطة الرعاية الصحية في المملكة.

ومن خلال رؤية واضحة، واستثمارات استراتيجية، وبنية تحتية متطورة، تُثبت المملكة أنها ليست فقط بلدًا منتجًا، بل بلدًا مُبدعًا ومُبتكرًا. وبدخولها عالم التقنية الحيوية من أوسع أبوابه، تضع المملكة نفسها في موقع متقدم على خريطة المستقبل، لتكون مركزًا عالميًا يجمع بين الابتكار والتصنيع، ويقود التحول نحو اقتصاد المعرفة. ■

مخاوف الاقتصاد: من التقنيات المالية إلى أسعار الذهب

عبدالعزيز المقبل
twitter: @AzizSapphire

توسعت دائرة مخاوف الاقتصاد العالمي من مستقبل الديون السيادية للبنوك المركزية العالمية، لتتجاوز مخاوف التضخم ونسب الفوائد، وتضمّ إليها مخاوف جديدة من أن الأنظمة التقنية، وشركات التكنولوجيا، والعملات المشفّرة، أصبحت تهدّد الاقتصاد العالمي باحتمالية المجازفة بمستقبل مالي يختطف القيمة الاقتصادية الإنتاجية إلى حواسيب مشفّرة رهينة للظروف الجيوسياسية والدولية.

وفي ظلّ ما يشهده العالم من انقسامات إقليمية وتحالفات اقتصادية بعيدة عن أحادية القطبية التي طغت على العقود الماضية، فإنّ الاختيارات القادمة مستقبلاً حتمًا ستضع في الاعتبار أن القيمة الاقتصادية تكمن فيما تستطيع المجتمعات إنتاجه وتطويره ليكون ذا قيمة اقتصادية ملموسة، تشفع لهذه المجتمعات بتحسين قدراتها المعيشية وتنميتها نحو ازدهار مجتمعاتها.

أما طباعة الأموال وإصدار الديون فيثبت يومًا بعد آخر أنه نموذج عالي المخاطر، خصوصًا في أوقات الدورات الاقتصادية الانكماشية. ما يميّز الفترة الحالية هو أنّ الحلول التقنية المالية والعملات المشفّرة تحوّلت من كونها وسائل تمكينية للممارسات التجارية إلى كونها مخاطر مالية في أيدي تنظيمات ضبابية على المستويين الدولي والإقليمي.

ومع تضاؤل فرص حلحلة أزمة الديون المتراكمة، والتي أصبحت تتفاقم مع ارتفاع نسب الفوائد، تتزايد أيضًا شكوك الأفراد والمؤسسات حول احتمالية استخدام الحلول التقنية كمخرج لما قد يهزّ الأسواق العالمية.

في فترات سابقة، كان الحديث يدور حول الركود التضخّمي، وهو حالة الاقتصاد العالمي المحاصر بركود اقتصادي مقترن بحالة من التضخّم الاقتصادي عند المستهلك. وهذه المخاوف أصبحت تتزايد مع توسّع نطاقات الحروب التجارية، وفرض التعريفات الجمركية، وتراجع الدبلوماسية الدولية في حلحلة الصراعات الإقليمية، إضافة إلى التهديدات المتزايدة لخطوط الإمداد والتجارة العالمية.

إنّ المؤشرات الأولية لتراجع اقتصادات كبرى مثل ألمانيا وفرنسا، وتراجع التصنيفات الائتمانية للدول الصناعية الكبرى، ما هي إلا إشارات واضحة على أن استمرار حالة الركود التضخّمي سيؤزّم الاقتصاد العالمي بشكل أوسع، ما لم يُتدارك هذا المخاض الدبلوماسي المتأزّم.

ولم تكن تحركات أسعار الذهب الأخيرة في الأسواق العالمية متوقّعة بهذا الزخم في الأوساط المالية، خصوصًا أنها شهدت استمرارًا في الارتفاعات الأسبوعية، ما طرح تساؤلات عديدة حول دوافع هذه القفزات الكبيرة في الأسعار.

تعدّدت القراءات في الأسواق؛ إذ ذهب كثير من المراقبين إلى تبرير هذه الارتفاعات بأنها مدعومة بظروف إغلاق الحكومة الأمريكية، فيما أرجعها آخرون إلى تغيّر رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبعض برر ذلك بتراجع أسواق الأسهم العالمية. وهناك من رأى أنها توجه إلى الملاذات الآمنة، وآخرون علّلوها بأنها استثمار في الأصول المادية.

غير أن الوصف الأدق لما حدث هو أنّ ارتفاعات أسعار الذهب جاءت نتيجة تهافت الأفراد والمؤسسات والصناديق والحكومات والبنوك المركزية، لا إلى التحوّط، ولا إلى الاستثمار أو المضاربة، بل إلى الخروج من النظام المالي المقوَّم بالعملات الورقية إلى نظام التقييم بالذهب والفضة كأموال وأصول ذات قيمة مادية ومعنوية. ■

أسواق

السندات والصكوك

السندات والصكوك.. النمو الصامت

الاقتصاد: هيئة التحرير

خلال الآونة الأخيرة، شهدت سوق السندات والصكوك في المملكة نموًا متواصلاً، مدفوعًا بالإجراءات التنظيمية وثقة المستثمرين في قوة ومتانة ومرونة اقتصاد المملكة، حيث تتصدر باقي دول مجلس التعاون الخليجي في إصدارها، وسط توقعات بالريادة الإقليمية والخليجية خلال السنوات المقبلة.

وقد استطاع المركز الوطني لإدارة الدين جمع 5.3 مليار ريال، من خلال إصدار صكوك مقومة بالعملة المحلية شهر أغسطس 2025م، بزيادة قدرها 5.8% مقارنةً بالشهر السابق، كما بلغت الإصدارات 2.35 مليار ريال و4.1 مليار ريال في يونيو ومايو 2025م، على التوالي، في خطوة تعكس الجهود المتواصلة لتعزيز سوق الدين وتنويع مصادر التمويل.

وأشار تقرير لشركة "إس آند بي جلوبال" الأمريكية المتخصصة في التحليلات المالية والمصرفية، إلى إصدار البنوك صكوكًا بقيمة بلغت 9.5 مليار دولار منذ بداية العام الجاري وحتى 27 أغسطس 2025م، بمعدل نمو بلغ 79%، مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2024م، منها 4.2 مليار دولار من صكوك الشريحة الأولى، بمعدل نمو هائل بلغ 110% مقارنةً بعام 2024م.

الريادة الإقليمية.. بالأرقام

كما كشف تقرير للمركز المالي الكويتي "المركز"، أن المملكة تصدّرت سوق الدين الرئيس في منطقة الخليج في النصف الأول من عام 2025م، بحصة بلغت 52.1% من إجمالي إصدارات دول مجلس التعاون الخليجي، وتمكنت من جمع 47.9 مليار دولار من خلال 71 صفقة سندات وصكوك، وأيضًا سلَّطت وكالة "ستاندرد آند بورز" العالمية للتصنيف الائتماني الضوء على دور المملكة في قيادة التمويل الإسلامي، متوقعةً بأن يصل حجم إصدارات الصكوك العالمية إلى ما بين 190 – 200 مليار دولار نهاية العام الجاري، مع طرح ما يصل إلى 80 مليار دولار من إصدارات العملات الأجنبية.

وذكر المستشار المالي والمصرفي، "طلعت حافظ"، أن القطاع المالي في المملكة يعزز زخم رؤية 2030، رغم التقلبات الاقتصادية العالمية، مشيرًا إلى النمو المتزايد في الودائع لأجل وشهادات الإدخار، والذي يعكس الوعي المتزايد بأهمية الادخار والاستثمار لتأمين الاحتياجات المالية المستقبلية، حيث تلعب البنوك، بتوجيه من البنك المركزي، دورًا محوريًا في تعزيز هذا التوجه، بدعم من مبادرة أطلقتها وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين، العام الماضي، بطرح منتج "صح للصكوك الحكومية والمخصص للأفراد"، بهدف مساعدة المواطنين على بناء خطط مالية مستدامة مع تعميق الشراكات مع القطاع الخاص.

طلعت حافظ

استراتيجية تعزيز الاستدامة المالية

ومن جانبه أشاد خبير واستشاري الأعمال، "سودهانشو سينغ"، باستراتيجية المملكة الخاصة بتعزيز الاستدامة المالية، وتحسين خدمة الدين العام، وتعميق سوق الدين المحلي (الصكوك والسندات)، بما يتماشى مع رؤية 2030، وبرنامج تطوير القطاع المالي، الذي يهدف إلى تنويع الاقتصاد وتوسيع الأصول والأدوات المالية، مشيرًا إلى أن متوسط تكلفة الدين في المملكة يبلغ 3.6%، وهو من بين أدنى المعدلات في الأسواق الناشئة، ويدعم هذا المستوى

بشار الناطور

المنخفض من المخاطر استراتيجية تمويل متنوعة، والالتزام بمعايير الاستقرار المالي الدولية، وتعميق البنية التحتية لسوق رأس المال المحلية.

وأضاف أن إصدار الصكوك يساعد في تحقيق هدف المملكة المتمثل في زيادة حصة أدوات الدين في الناتج المحلي الإجمالي إلى 24.1% بنهاية عام 2025م، ارتفاعًا من 15.6% في عام 2019م، كما يهدف برنامج تطوير القطاع المالي إلى رفع القيمة السوقية للأسهم إلى 80.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة أصول البنوك إلى 3.5 تريليون ريال، مدعومًا بسيولة السوق، واستقرار الاقتصاد الكلي، واستمرار الثقة في الإدارة المالية.

وقال "سينغ" إن المملكة لا تزال من أبرز الدول المُصدرة في سوق الصكوك العالمية إلى جانب ماليزيا وإندونيسيا، لافتًا إلى ارتفاع إصدار الصكوك بالعملات الأجنبية بنسبة 29% على أساس سنوي في عام 2024م، ليصل إلى 72.7 مليار دولار، وبلغ إجمالي إصدارات الصكوك العالمية في العام نفسه ما قيمته 193.4 مليار دولار، موضحًا أن استراتيجية المملكة لإصدار الصكوك لا تقتصر على جمع الأموال محليًا، بل تشمل أيضًا الصكوك الخضراء والمرتبطة بالاستدامة، بما يعمل على مواءمة الأدوات المالية مع الأهداف البيئية والاجتماعية، ويعكس انخراط المملكة النشط في هذا المجال التزامها طويل الأمد بالتنويع الاقتصادي والاستثمار المسؤول.

قدرة على المرونة والتكيف

ورغم التوترات الجيوسياسية المتزايدة، فإن سوق الدين في دول مجلس التعاون الخليجي عامة وفي المملكة على وجه الخصوص، أظهرت قدرة على المرونة والتكيف، فعلى سبيل المثال، يبلغ إجمالي سوق الدين في المملكة 480 مليار ريال حاليًا، مع توقعات بوصوله إلى 500 مليار ريال، وفقاً للرئيس العالمي للتمويل الإسلامي في وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، "بشار الناطور"، أن المملكة تواصل إصدار الصكوك بالعملة المحلية، بهدف تحفيز مشاركة القطاع المصرفي بأكمله في شراء الدين.

وثمة توقعات بأن تتصدر المملكة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث استحقاقات السندات على مدى السنوات الخمس المقبلة، حيث من المتوقع أن تستحق سندات بقيمة 168 مليار دولار تقريبًا بين عامي 2025 و2029م، مما يُبرز الدور المتنامي للمملكة في مشهد الدين في المنطقة.

جهة إصدار سندات سيادية موثوقة

ومع استمرار حذر المستثمرين العالميين بشأن ديون الاقتصادات الناشئة، تُعتبر المملكة وجهة استثمارية مستقرة وجذابة بشكل متزايد، إذ تنبع هذه الثقة من أساسها المالي القوي وخططها الطموحة للتحول الاقتصادي، فبحسب رئيسة استراتيجيات وأبحاث الاستثمار في ستيت ستريت جلوبال أدفايزرز، "كارين خير الله"، أنه في حين أن عددًا من الدول يعاني من ارتفاع الديون وارتفاع تكاليف الخدمة، تحافظ المملكة على نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة نسبيًا وأقل بكثير من المعدلات العالمية، وأضافت أن الانضباط المالي يُمكّن المملكة من أن تكون جهة إصدار سندات سيادية موثوقة في الأسواق الناشئة، متوقعةً بأن تشهد المملكة نموًا اقتصاديًا مطردًا في السنوات القادمة، مدفوعًا بالإصلاحات الهيكلية والاستثمارات الضخمة في القطاع غير النفطي، لافتةً إلى أنه لتمويل مشاريع كبرى مثل "نيوم"، قامت كل من الحكومة وصندوق الاستثمارات العامة بتوسيع إصدارات السندات والصكوك، بما في ذلك التمويل الأخضر، وقد أدى ذلك إلى منحنى عائد أكثر نضجًا وتحسين اكتشاف الأسعار عبر آجال الاستحقاق.

سوق ديون أكثر قوة واستدامة

ويعد إدراج السندات السعودية المقومة بالدولار في مؤشر "جي بي مورغان" للأسواق الناشئة في عام 2019م، بمثابة "نقطة تحول"، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين العالميين، حيث ساعدت هذه الخطوة في تمهيد الطريق لسوق ديون أكثر قوة واستدامة، كما تستفيد السندات من تصنيفات ائتمانية قوية، وهو ما يعكس المتانة المالية للمملكة وفعالية إصلاحاتها، وشددت "خير الله"، على أن الحفاظ على سلامة المالية العامة يعتمد على استمرار التنويع الاقتصادي ونمو الإيرادات غير النفطية، كما يتطلب الحفاظ على تصنيفات ائتمانية عالية انضباطًا ماليًا مستمرًا وتطبيقًا ناجحًا للإصلاحات.

وقال محلل الائتمان في وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيف الائتماني، "تيموشين إنجين"، "يستمر تطور الأسواق المالية في المملكة بشكل عام في التسارع بفضل استثمارات رؤية 2030 واسعة النطاق، والإصلاحات التنظيمية، ومبادرات جذب التمويل الخارجي، والاستثمارات في البنية التحتية لأسواق رأس المال على مدى العقد الماضي"، وأضاف أن نمو الأسواق سيساعد الشركات على تنويع قواعد تمويلها وتأمين رأس مال طويل الأجل.

كارين خير الله

"يهدف برنامج تطوير القطاع المالي إلى رفع القيمة السوقية للأسهم إلى 80.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة أصول البنوك إلى 3.5 تريليون ريال.

داميان هيتشن

"توقعات بأن يصل حجم إصدارات الصكوك العالمية ما بين 190 – 200 مليار دولار نهاية العام الجاري، مع طرح نحو 80 مليار دولار من إصدارات العملات الأجنبية.

سندات خضراء مقومة باليورو

وفي خطوةٍ تمثل علامة فارقة في سوق السندات في منطقة الشرق الأوسط، قامت المملكة بإصدار أول سندات خضراء مقومة باليورو، حيث تستخدم عائدات هذه السندات في تمويل مشاريع ضمن الإطار العام للتمويل الأخضر، مما يُعزز انتقالها إلى اقتصاد أكثر استدامة، إذ حظيت هذه السندات التي تبلغ مدتها سبع سنوات، باهتمامٍ كبيرٍ من المستثمرين، حيث تجاوزت قيمة طلبات الاكتتاب 6.5 مليار يورو، مما يعكس الاهتمام المالي القوي بمشاريع التحول في المملكة، كما ارتفع عائد السندات بنحو 125 نقطة أساس، مما يُبرز الثقة في الجدارة الائتمانية للمملكة وآفاقها الاقتصادية، بالإضافة إلى الأهمية المتزايدة للأسواق الناشئة، وخاصةً تلك الموجودة في منطقة الخليج.

وأشار الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ساكسو بنك، "داميان هيتشن"، إلى الأهمية الاستراتيجية للسندات الخضراء، معتبرًا أنها بمثابة أداة مالية بالغة الأهمية لتعزيز رؤية 2030، لاسيما في تعزيز الاعتماد على الطاقة المتجددة وخفض انبعاثات الكربون، مؤكدًا أن التزام المملكة بهذه السندات قد يُشكل سابقة إقليمية. وأوضح "هيتشن"، أن السندات الخضراء تسهم في تحقيق الاستقرار والمرونة الاقتصادية على المدى الطويل من خلال تمويل القطاعات غير النفطية، التي تلعب دورًا محوريًا في تحقيق أهداف الطاقة المتجددة، حيث تمول مشاريع مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لمساعدة المملكة على تحقيق ما يصل إلى 130 جيجاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030م، لافتًا إلى أنه من أهم الإنجازات في هذا الإطار، تمويل محطة الهيدروجين الأخضر في نيوم بقيمة 8 مليارات دولار، وهو أكبر مشروع من نوعه في الشرق الأوسط.

ويمكن التأكيد على أنه مع الإصلاحات الاستراتيجية المتواصلة، وتزايد اهتمام المستثمرين، والهيئات التنظيمية التي تقوم بخطوات استباقية، فإن سوق الصكوك والسندات في المملكة مهيأة لتحقيق معدلات نمو قوية خلال السنوات المقبلة، مما يضع المملكة كلاعب رئيسٍ في أسواق رأس المال الإقليمية والعالمية. ■

أسواق

أسهم القيمة

حان وقت الاستثمار في أسهم القيمة!

الاقتصاد: خالد الشايع

في عام 2016م، وبينما كانت أسواق الأسهم العالمية تعيش حالة من التذبذب الحاد، جلس المستثمرون في سوق الأسهم يراجعون محافظهم المتأرجحة، فكانت أعين الجميع آنذاك تتجه نحو أسهم النمو، بينما كانت هناك شركة بتروكيماوية ضخمة، تتداول بسعر أقل بكثير من قيمتها الدفترية، لكن لم يلتفت إليها القليل ممن قرروا أن يغامروا، على طريقتهم الخاصة لا بمطاردة الموجة، بل بالغوص في العمق، باحثًا عن القيمة الحقيقية خلف الضجيج.

ومرت السنوات، وخلالها تغيرت السوق، وبدأت الأنظار تعود إلى تلك الشركات الراسخة، وتضاعف سهم الشركة التي اختارها هؤلاء المستثمرون، وأثبتت استراتيجيتهم القائمة على الاستثمار في أسهم القيمة أنها ليست فقط أقل خطرًا، بل ربما الأكثر ربحًا على المدى الطويل.

ما المقصود بأسهم القيمة؟

وتعرف أسهم القيمة بأنها تلك الأسهم التي تتداول في السوق بسعر أقل من قيمتها الحقيقية أو الجوهرية، وهذا التقييم لا يُبنى على الحدس أو التوقعات السطحية، بل على تحليل دقيق للبيانات المالية للشركة، ومؤشرات أدائها، وقدرتها على تحقيق أرباح مستقبلية مستدامة. ويُفضل هذا النوع من الاستثمار المستثمرون الذين يبحثون عن الاستقرار والعوائد الثابتة على المدى البعيد، وليس المضاربون الذين يتطلعون إلى الربح السريع.

وفي السوق السعودية، تظهر أسهم القيمة بشكل جلي في قطاعات مثل: البتروكيماويات، المصارف، والاتصالات، حيث تتمتع هذه الشركات بمراكز مالية قوية، ونماذج أعمال راسخة، وأرباح منتظمة.

القيمة والنمو.. أين يكمن الفرق؟

ولفهم السياق الاستثماري بشكل أفضل، لا بد من التمييز بين أسهم القيمة وأسهم النمو؛ إذ تُمثل الأولى الشركات الكبيرة والمستقرة، التي تتداول بأسعار منخفضة مقارنةً بقيمتها الدفترية أو الجوهرية، وغالبًا ما تكون خارج دائرة الضوء الإعلامي، وتنتمي إلى شركات عملاقة مثل: البنوك الكبرى أو شركات البتروكيماويات، أما الثانية، فهي شركات صاعدة، ذات إمكانات نمو مستقبلية عالية، لكنها تحمل في طياتها مخاطرة أكبر، نظرًا لاعتمادها على تطلعات مستقبلية قد لا تتحقق، وتظهر في قطاعات ناشئة كالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والسوق الموازية.

جاذبية أسهم القيمة

ووفقًا إلى مؤشرات السوق فإن المملكة تمر بمرحلة انتقالية مهمة نحو النضج الاستثماري، في ظل التحولات الاقتصادية والتنظيمية الجارية، هذه المرحلة تجعل من أسهم القيمة خيارًا أكثر منطقية، لا سيما في ظل تراجع جاذبية أسهم النمو، وازدياد الحاجة إلى التوازن في المحافظ الاستثمارية.

"السوق السعودية تعيش تحولاً هيكليًا غير مسبوق، يجعل من أسهم القيمة ركيزة أساسية لبناء محفظة قوية قادرة على الصمود أمام التقلبات."

"مع تزايد الإدراج في السوق، وانفتاحها على قطاعات جديدة كالتقنية، والخدمات اللوجستية، فإن تنويع المحفظة لم يعد مجرد خيار، بل ضرورة استراتيجية."

فيصل الشماس

وارن بافيت

في اللعبة حتى في أوقات العواصف، وأضاف أنه مع الخطط التطويرية التي تنفذها هيئة السوق المالية، تتجه السوق السعودية تدريجيًا إلى أن تصبح أكثر شمولاً من حيث عدد ونوعية القطاعات والشركات، مؤكدًا أن هذا التوسع عزز من عمق السوق والقدرة على التنويع، وخلق فرصًا استثمارية جديدة تجذب شرائح أوسع من المستثمرين المحليين والعالميين للاستثمار، ليشكل مشهدًا ماليًا أكثر توازنًا يزيد من قدرة السوق على امتصاص التقلبات والتفاعل بمرونة مع المتغيرات الإقليمية والعالمية.

استراتيجية استثمار طويلة الأجل

ومن المعروف أن الأسواق تتحرك في دورات، ومع كل دورة يتغير المزاج الاستثماري، ففي فترات النمو والوفرة، تتصدر أسهم النمو المشهد، حيث يبحث المستثمرون عن أرباح سريعة وعوائد كبيرة، أما في أوقات التباطؤ الاقتصادي أو الضبابية، فإن المستثمرين ينجذبون إلى الأسهم التي توفر استقرارًا وربحية منتظمة، وفي هذه الظروف، تأخذ أسهم القيمة زمام المبادرة، مدفوعة بانخفاض مكررات الربحية، وتوزيعات الأرباح المستقرة، والطلب على الاستثمارات الآمنة، ويبرز دور الأسهم الدفاعية – وهي نوع من أسهم القيمة – في الحفاظ على استقرار المحافظ، حتى في أوقات الأزمات.

فالاستثمار في أسهم القيمة ليس مجرد تكتيك مرحلي، بل هو استراتيجية طويلة الأمد، يقوم هذا النهج على فكرة أن السوق قد تسيء تقييم الشركات أحيانًا، مما يخلق فرصًا للمستثمرين الصبورين لشراء هذه الأسهم بأسعار مغرية، ثم الانتظار حتى "يُدرك السوق" قيمتها الحقيقية.

ويشير المستثمر الشهير "بنيامين غراهام"، الذي يعد الأب الروحي لاستثمار القيمة، إلى أن السوق على المدى القصير "آلة تصويت"، لكنه على المدى البعيد "آلة وزن"، وهذا هو جوهر فلسفة أسهم القيمة: البحث عن الشركات الجيدة، في أوقات لا يراها فيها الجميع كذلك.

ويعتبر التحليل الأساسي هو الأداة الأهم في تقييم أسهم القيمة، وهناك عدة نماذج لذلك، منها النموذج الذي طوّره الاقتصادي رويدن وارد في عام 1969م، اعتمادًا على فلسفة غراهام ووارن بافيت، والذي يركز على 7 معايير، منها: جودة التصنيف الائتماني، نسبة الدين إلى الأصول، النمو الإيجابي للأرباح، مكرر الربحية (P/E)، نسبة السعر إلى القيمة الدفترية، ومن خلال هذه الأدوات، يستطيع المستثمر تحديد الأسهم المقيمة بأقل من قيمتها، والتي تمتلك احتمالية كبيرة لتحقيق عوائد مرتفعة على المدى الطويل.

صوت من داخل السوق

غير أن الخبير طارق الماضي، يعتقد أن الأمر أكبر من مجرد قوانين جامدة، ويؤكد أنه من خلال متابعته للسوق لأكثر من ثلاثة عقود، وجد أن لكل متداول منطق

يختلف عن الآخر، فهناك من يتداول بالأسهم الخاسرة، على اعتبار أنها هي الأسهم التي تتحرك صعودًا ونزولاً، ولكن هناك مشكلة في تحديد ما هي الأسهم ذات القيمة، فهناك أكثر من 30 شركة تحدد مسارات السوق، وفي الغالب هي ليست دقيقة، ويشدد الماضي على أن تحديد السعر العادل للسهم لا يكون من خلال نشاط السهم في الفترة الماضية، ولكن ما سيكون عليه خلال العامين القادمين على الأقل، فالقوة هي في توقع المستقبل، فمثلاً الشركات النفطية يتم تحديد مستهدفها من خلال توقع أسعار النفط، وكذلك شركات البتروكيماويات، من خلال توقع أسعار البتروكيماويات، قائلاً: هنا نحن لا نحكم بناءً على ما أمام عيوننا الآن، ولكن من خلال استشراف المستقبل.

وبحسب الماضي هناك معايير يمكن الاعتماد عليها، ولكن السؤال الأهم هو هل الشركة لها توقعات مستقبلية جيدة، مثل شركة أسمنت تعمل بكامل طاقتها، هل لديها القدرة على التوسع، لتحقيق النمو، لهذا نجد شركة مثل: المراعي تتوسع في كل عام في نشاطات مختلفة وجديدة، وهذا ينطبق على باقي الشركات، فهناك شركات نجاحها وفشلها يعتمد على سعر منتجيها في السوق، كشركات التصنيع، متى ما ارتفع السعر؟ فهذا يؤثر عليها، لهذا المستثمر يسأل عن المستقبل وليس الماضي، مؤكدًا على أن الأفضل للمستثمر إلا يستثمر في قطاع واحد ولكن في عدة قطاعات لتنويع محفظته وتجنب الخسارة.

المشهد الراهن بين التقلبات والفرص

وكانت السوق السعودية، قد شهدت خلال العام الجاري حالة من التراجع، حيث خسر المؤشر العام نحو 4.43%، وبلغت الخسائر السوقية قرابة 882 مليار ريال، وتأثرت الأسواق بعوامل عدة، منها انخفاض أسعار النفط، وارتفاع الفائدة، وتباطؤ الاقتصاد الصيني، مع ذلك، يرى المحللون أن هناك فرصًا واعدة تنتظر من يقرأ السوق جيدًا، ويتوقع الخبراء تحسنًا في الأداء مع بداية عام 2026م، بدعم من السياسات النقدية التيسيرية، واستقرار الجغرافيا السياسية، وارتفاع الطلب العالمي على النفط.

ويشير خبير السوق بشر بخيت، إلى أن المستقبل سيكون لصالح الشركات الناشئة وأسهم السوق الموازية، لكنها ستكون بحاجة لرؤوس أموال ذكية واستثمارات استراتيجية، بعيدًا عن المضاربات قصيرة الأجل، مشيرًا إلى أن هيئة السوق المالية تسعى إلى تحويل السوق نحو بيئة أكثر نضجًا وشفافيةً، عبر تطوير الأنظمة، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتعزيز التنوع القطاعي، وهذا بدوره يعزز من دور أسهم القيمة، ويجعلها مكونًا رئيسًا في المحافظ الاستثمارية المتوازنة، قائلاً: إنه مع تزايد الإدراج في السوق، وانفتاحها على قطاعات جديدة مثل: التقنية، والخدمات اللوجستية، فإن تنويع المحفظة لم يعد مجرد خيار، بل ضرورة استراتيجية لمواكبة التحولات الهيكلية في السوق.

طارق الماضي

بشر بخيت

ما الذي يجب أن يفعله المستثمر؟

وبناء على ما سبق، فإن الاستثمار في أسهم القيمة يتطلب الصبر والتمهل وعدم الانجراف وراء تقلبات السوق الآنية، والاعتماد على التحليل الأساسي لا على الشائعات أو الأخبار العاطفية، وتنويع المحفظة بين القطاعات المختلفة لتقليل المخاطر، النظر إلى المستقبل، لا الماضي فقط، عند تقييم السهم.

في النهاية، ليست كل الأسهم المغرية تحمل قيمة، ولا كل سهم راكد هو فرصة، لكن من يفهم طبيعة السوق، ويقرأ بين السطور، يجد في أسهم القيمة فرصة للاستقرار، والنمو المستدام، وخلق الثروة على المدى الطويل. ■

محمد اليامي
twitter: @mohamdalyami

درسان للشركات والأفراد

في الخطاب الملكي السنوي في مجلس الشورى، الذي ألقاه ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن سلمان، في العاشر من سبتمبر الماضي، وكان الحديث عن الجانب الاقتصادي مهمًا ومبهجًا في الوقت نفسه؛ حيث التأكيد على عدم الاعتماد على مصدر متذبذب للإيرادات، واستعراض أهم نتائج التركيز على التنويع الاقتصادي.

التنويع أوصلنا كما قال سموه إلى "أن الاقتصاد السعودي يمضي في تنويع مساراته، وتأكيد قدرته في تقليص الاعتماد على النفط، وللمرة الأولى في تاريخنا حققت الأنشطة غير النفطية 56% من الناتج المحلي الإجمالي، الذي تجاوز 4.5 تريليون ريال، وكل ذلك وغيره من المنجزات جعلت المملكة مركزًا عالميًا يستقطب مختلف النشاطات، ولعل اختيار 660 شركة عالمية المملكة مقرًا إقليميًا لها، وهو أكثر مما كان مستهدفًا لعام 2030م، يُجسد ما تحقق في البنية التحتية ومستوى الخدمات التقنية، مما يؤكد متانة الاقتصاد السعودي وآفاقه المستقبلية الرحبة".

هذه بعض النتائج لرؤية 2030، وقد لفتني في ثنايا الخطاب الأخرى ما يمكنني تسميته دروسًا مهمة من تجربة الأداء الحكومي، خاصة وإننا بعد عشر سنوات تقريبًا من إطلاق الرؤية، نرى القطاع العام يعمل بوتيرة تفوقت في بعض التفاصيل على القطاع الخاص، فعند حديث سموه عن المرحلة السابقة أكد قدرة القطاع العام والخاص على مواجهة التحديات والتأقلم السريع مع تغير الظروف، وأن الأداء الحكومي كان له دور بارز في امتصاص الصدمات الاقتصادية ومرونة ومراجعة مسار برامج وتحويرها ومكوناتها لتكون أكثر مناعة ضد أي تقلبات دون تعطيل متطلبات التنمية.

وفي رأيي هذا درس مهم لأننا نرى كثيرًا من الشركات والمجموعات الاقتصادية تتلاشى، أو تخرج من المنافسة وتصبح أقل حضورًا نتيجة عدم تأقلمها مع المتغيرات، أو حتى تباطؤها في إحداث التغيير اللازم، مما يجعل تأثير التغييرات والصدمات عليها كبيرًا ومؤلمًا، أو يجعلها تصل إلى مرحلة يصعب معها التعافي ويصبح أداؤها يسير في خط أفقي يميل مع الوقت إلى النزول.

الشركات التي تأخرت في مواكبة الثورة الرقمية، أو تحسين تجربة العميل، أو تطوير منتجها وخدمتها لتلائم التغيرات الاجتماعية والطبيعة الديموغرافية، وتلك التي تفرط في المواهب السعودية، أو تحاول الالتفاف على الأنظمة الجديدة، أو أي من الأسباب التي تشبه ذلك تبدأ الدخول في نفق النسيان، أو الانزلاق إلى منحدر الخسائر ومن ثم التلاشي.

الدرس الثاني في رأيي هو قول سموه الكريم: "إن المصلحة العامة هي الهدف الأسمى الذي نتوخاه من تلك البرامج والمستهدفات، ونحن عازمون - بحول الله وقوته - على تحقيقها وإكمالها، إلا أننا نؤكد أيضًا أننا لن نتردد في إلغاء أو إجراء أي تعديل جذري لأي برامج أو مستهدفات تبين لنا أن المصلحة العامة تقتضي ذلك".

بعض الشركات عندما تضع خطة أو تعيد الهيكلة، أو تتوسع في مجالها أو في مجالات جديدة، ولا ترى النتائج المستهدفة تتحقق لا تتوقف وتنظر بتمعن للبحث عن مكمن الخطأ، أي إنها بعكس الأداء الذي تميزت به رؤية 2030 تتردد في " إلغاء أو إجراء أي تعديل لاي برامج أو مستهدفات" اتضح من التجربة أنها لا تحقق مصلحتها أو مصالح شركاءها وعملاءها أو حتى مو ظفيها .

الدرسان مهمان للشركات والأفراد والعبرة منهما هي أن الوقت جزء من رأس المال، وهو جزء مهم في دورة حياة الشركات، وفي حياة الإنسان بالطبع، وهو العامل الأهم في "سرعة التأقلم" وفي تعديل الأهداف، لأنه ببساطه عندما يمضي لا يعود، وإذا مضى بخسائر فإن متوسط العوائد سيتأثر بالتأكيد. ■

أسعار الذهب والفضة تسرق الأضواء!

تحليل جو الهوا

من المعروف تاريخيًا أن الذهب يتأثر بقوة بقيمة الدولار، والذي لطالما كان اللاعب الرئيسي في تحركات أسعار الذهب، وبالتالي من الطبيعي مراقبة قرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن السياسة النقدية، بالإضافة إلى تصريحات رئيسه "جيروم باول".

الفيدرالي بدون شك، يعتبر المعني الأول في معرفة سلوك العملة الأولى عالميًا، فمثلاً أي تصريحات أو تلميحات بشأن تخفيضات مستقبلية بشأن سعر الفائدة، مع رسم خريطة طريق واضحة لذلك، يؤدي إلى تراجعات على الدولار. وهنا من الطبيعي أن يستفيد الذهب وينتعش على الأقل على المدى المتوسط، كما حصل منذ العام الماضي عندما حصل نوع من الاستدارة في السياسة النقدية، والتوقعات الكبيرة نحو مرحلة من تخفيض في سعر الفائدة على الدولار.

وبذلك يكون الفيدرالي الأمريكي وبسبب التحول في سياسته النقدية وعبر تأثيره على معدل سعر صرف الدولار، يكون قد لعب الدور الأكبر في الصعود الكبير الذي حققه سعر الذهب، وكان مسؤولاً عن معظم النسبة الكبيرة من الارتفاعات التي تحققت، وهذا العامل ساهم أيضًا في بناء الاتجاه الصاعد لأسعار الذهب، على مدى شهور عديدة وليس فقط ارتفاعات قصيرة أو ارتفاعات مبنية على ردة فعل على قرارات ينتهي مفعولها بعد جلسات قليلة.

بالإضافة إلى ذلك، وصول معدل صرف الدولار في فترة سابقة من هذا العام، إلى أقل مستوى له في 3 سنوات، دعم بقوة أسعار الذهب والتي هي معظم الأوقات في علاقة عكسية مع سعر الدولار، رغم إننا شاهدنا في فترة سابقة صعود لأسعار الذهب مع الدولار سويًا.

أعود إلى العلاقة العكسية للدولار والذهب. ومن الطبيعي أن تتفاعل وتلمع أسعار الذهب بقوة كردة فعل على تراجعات الدولار، لأن الذهب في النهاية، مثله مثل أي سلعة يباع بالدولار، وبالتالي يصبح

هناك طلب عالي عليه عند حصول ذلك.

البنوك المركزية في السنوات الأخيرة دخلت موجة شراء كبيرة على المعدن الأصفر، وتصدرت الصين وروسيا العناوين بشراء كميات كبيرة من الأطنان، بالإضافة إلى دول أخرى، ولكن الصين التي لديها قدرة كبيرة في شراء ما تشاء من أطنان، بالإضافة إلى ذلك، الصين هي أكبر منتج للذهب في العالم، وثاني أكبر منتج للفضة بعد المكسيك.

وللشهر الـ 11 على التوالي استمر التنين الصيني بزيادة احتياطه من الذهب وأصبح عند 74 مليون أونصة حسب بيانات شهر سبتمبر، وتحتل المركز السادس في ترتيب الدول التي تمتلك أكبر احتياطي من الذهب، وطبعًا باستطاعة الصين مع احتياطي العملات الضخم التي تملكه، والذي يصل إلى أكثر من 3.4 تريليون دولار، أن تشتري بسهولة ما تشاء من المعروض، وتتصدر الترتيب الذي على رأسه الولايات المتحدة مع 8133 طن، والذي لم يتغير منذ عقود، ويبدو أن أمريكا غير مهتمة بزيادة هذا الاحتياط أو حتى بيعه عند مستويات عالية. ولكن عند استعراض الدول التي تملك احتياطيات ضخمة من العملات نجد اليابان في المرتبة الثانية مع احتياطي يبلغ 1.23 تريليون دولار، ولكن في المقابل احتياطي متواضع جدًا من الذهب يبلغ حوالي 846 طن، وفي المرتبة التاسعة عالميًا، وعلى ما يبدو أن اليابان ليست على عجل في زيادة هذا الاحتياط، والذي يشكل فقط حوالي 6% من الاحتياط النقدي التي تملكه.

التوترات الجيوسياسية والتجارية دخلت على الخط في الأشهر الأخيرة، وساهمت أيضًا في دعم أسعار الذهب في اتجاهه الصاعد، فمثلاً حرب الرسوم التجارية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى وعلى رأسها الصين، زادت بقوة من حالة عدم اليقين، وأوجدت مخاوف بشأن عودة معدلات التضخم إلى الارتفاع، بالإضافة إلى ذلك أتى الإغلاق الحكومي الأمريكي، والذي أضاف المزيد من عدم اليقين.

ويأتي تضخم الدين العام الأمريكي والذي لامس مستويات 38 تريليون دولار، في شهر أكتوبر وبدأ يقلق الأسواق والمراقبين، حول كيفية تعامل الولايات المتحدة مع هذا الدين، والذي زاد 2.2 تريليون دولار عن شهر أكتوبر من عام 2024م بمعدل زيادة يومية تبلغ 6 مليارات دولار، وإذا استعرضنا رحلة الدين العام الأمريكي، خلال 100 سنة، نجد أن الدين كان عند 380 مليار دولار في عام 1925م إلى 38 تريليون دولار هذا العام، ولاحظوا هنا تشابه الأرقام مع رقم 38.

هذه المخاوف من سرعة تضخم الدين العام الأمريكي بشكل خاص، وأيضًا بالنسبة إلى الدين العام العالمي، كل ذلك ساهم أيضًا في دعم ارتفاعات المعدن الأصفر.

في النهاية يجب أن نعرج أيضًا على الفضة، التي بدأت تسرق الأضواء وتنافس المعدن الأصفر، بعد الرالي الكبير التي سجلته، خصوصًا أنها تأخرت في بداية الارتفاعات التي حصلت على الذهب، وشاهدنا اهتمامًا إعلاميًا كبيرًا بحركة الأسعار، وبدأت تتصدر أحيانًا العناوين، وطبعًا لا يجب أن نغفل الفرق بين حجم سوق الفضة وسوق الذهب، ودور البنوك المركزية التي تخزن الذهب بشكل أساسي، ولكن التألق الذي حصل في أسعار الفضة بعد تحطيم الرقم القياسي السابق عند حوالي 50 دولارًا، ولو أتى متأخرًا، أعاد بالذاكرة حركة الثمانينيات للفضة عندما سجلت في بداية عام 1980م إلى هذه الأرقام، وأيضًا إلى عام 2011م عندما وصلت تحديدًا إلى مستويات 49.75 دولار تحديدًا. ■

الروبوتات تحوِّل النفايات إلى أصول!

الاقتصاد - هيئة التحرير

لم يكن أحد ليتخيل قبل سنوات أن تصبح إعادة التدوير ميدانًا تتفوق فيه الآلات على البشر، ولكننا اليوم نعيش هذه الحقيقة؛ ففي أحد المصانع الحديثة على أطراف مدينة أوروبية، يتحرك روبوت ذكي بين أكوام من النفايات الإلكترونية بدقة مذهلة، يميز المعادن الثمينة من خلال لونها، ويتعرف على البلاستيك وفقًا لملمسه، ثم يفرزها بسرعة تتجاوز قدرات الإنسان بكثير.

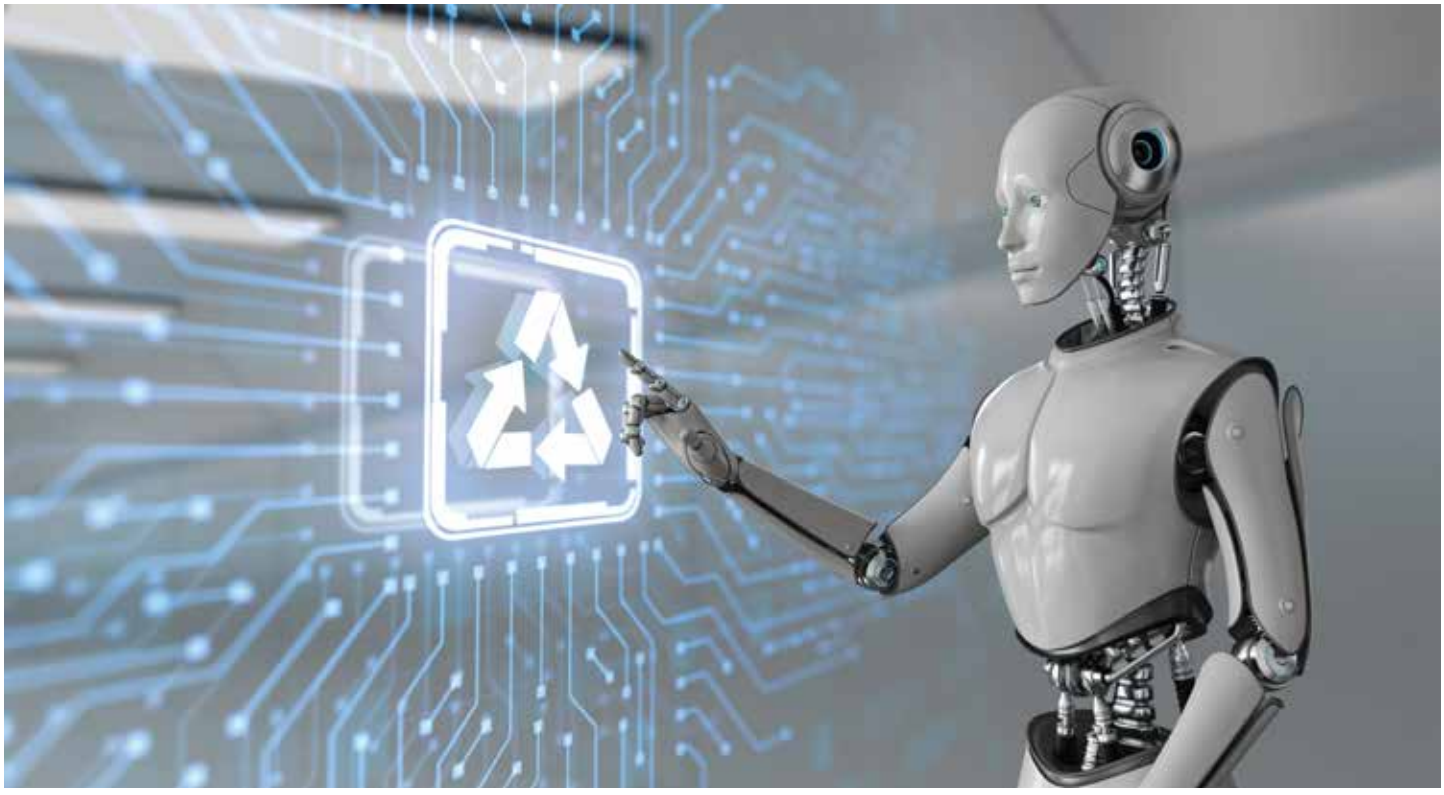

ففي "عصر الروبوتات"، تغيرت المعادلة، وتقدمت التكنولوجيا الصفوف، حتى في القطاعات التي طالما اعتمدت على المهارات البشرية، وعلى رأسها إدارة النفايات، إذ تبرز أزمة النفايات كأحد أكبر التحديات البيئية، فنحو ملياري طن متري من النفايات تُنتج سنويًا عالميًا، يُعاد تدوير 19% فقط منها، فيما ينتهي المطاف بـ 37% في المكبات، مخلفةً أضرارًا بيئية وصحية جسيمة، إلا أن ثورة تقنية صامتة بدأت تعيد رسم المشهد بالكامل.

ثورة تقنية في قلب النفايات

شهدت السنوات الأخيرة تحولات جوهرية في قطاع إدارة النفايات، مدفوعة بالتقدم في الذكاء الاصطناعي والروبوتات، فقد أصبحت منشآت التدوير تعتمد على تقنيات متقدمة تشمل أنظمة استشعار بالأشعة تحت الحمراء، وكاميرات عالية الدقة، وتحليلات تنبؤية، ما مكن الروبوتات من أداء مهام معقدة بدقة تصل إلى 99%، والتمييز بين أكثر من 500 نوع من المواد. وتُشير التقديرات إلى أن السوق العالمية لفرز النفايات الروبوتي ستنمو من 2.8 مليار دولار في عام 2025م، إلى 6.7 مليار دولار بحلول عام 2030م، وذلك بفضل الدعم الحكومي، والاستثمارات المتزايدة، والوعي البيئي المتصاعد.

ابتكارات عالمية تتحدى التحديات

ففي الاتحاد الأوروبي، يطور مشروع "ريكون سايكل"، الروبوتات والذكاء الاصطناعي لمعالجة تعقيدات إعادة تدوير النفايات الإلكترونية، نظرًا لاختلاف حالات التلف وتنوع نماذج الأجهزة المستخدمة، ويوضح منسق المشروع، "أليش أودي"، قائلاً: "يُعالج نهج إعادة التهيئة الذاتية في المشروع هذه التعقيدات من خلال دمج الأجهزة المعيارية والبرمجيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي وتقنيات المعالجة التكيفية".

وفي الولايات المتحدة، أبرمت شركة "جلاسير"، الناشئة في مجال تكنولوجيا إعادة التدوير، اتفاقية تعاون مع شركة "وست كونكشنز"، لاختبار ونشر أنظمة فرز للنفايات قائمة على الذكاء الاصطناعي في منشأة بولاية بنسلفانيا، في خطوة تهدف إلى أتمتة أكبر لقطاع استعادة الموارد وزيادة الكفاءة وتحسين جودة المواد القابلة لإعادة التدوير.

ووفقًا لشركة "جلاسير"، يمكن للروبوتات العمل جنبًا إلى جنب مع الكوادر البشرية لمعالجة كميات كبيرة من النفايات مع تقليل مستويات التلوث، حيث يهدف المشروع إلى توفير رؤى عملية حول كيفية دمج الأتمتة المدعومة بالذكاء الاصطناعي في مرافق استعادة المواد الحالية، ويعكس هذا التعاون توجه أوسع نحو استخدام الأدوات الرقمية والروبوتات لتحديث البنية التحتية لإعادة التدوير في الولايات المتحدة.

ثروات ضائعة وأدوات ذكية لاستعادتها

أعلنت شركة "أمازون" عن نجاحها في دمج الروبوتات في نظامها لإعادة تدوير الإلكترونيات المستعملة من شبكة مراكز البيانات الضخمة البالغة 120 مركزًا حول العالم، حيث تعاونت مع شركة "مولج"، الناشئة في مجال الروبوتات، ضمن محاولاتها لخفض بصمتها الكربونية، وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد.

ويصل إجمالي الخسائر السنوية جراء عدم تدوير النفايات الإلكترونية إلى 62 مليار دولار في مختلف دول العالم، بالنظر إلى إعادة تدوير 22% منها فقط.

وذكرت الناشطة الأمريكية في مجال البيئة والاستدامة، "رينيه تشو"، أن الروبوتات المُجهزة بكاميرات وأجهزة استشعار عالية السرعة، بالإضافة إلى قدرات التعلم الآلي، تستطيع فرز النفايات بشكل أسرع وأرخص بكثير من البشر، فعادةً ما يفرز البشر من 50 إلى 80 قطعة في الساعة، بينما يستطيع روبوت الذكاء الاصطناعي فرز ما يصل إلى 1000 قطعة في الساعة بدقة أكبر، علاوةً على ذلك، لا تعتذر الروبوتات عن مرضها أو تحتاج إلى إجازات؛ إذ يمكنها العمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع مع تدخل بشري ضئيل، مما يزيد ساعات العمل بنسبة 50%.

وأوضحت أن أنظمة الذكاء الاصطناعي لديها القدرة على التعامل مع جميع أنواع النفايات، بما في ذلك النفايات المنزلية، والنفايات الطبية والبيولوجية الخطرة، والنفايات الإلكترونية والبطاريات، بالإضافة إلى الخردة ونفايات التعدين، مشيرةً إلى أن الخوارزميات لا يقتصر دورها على تحديد المواد من خلال الوسائل البصرية فحسب، بل تشمل أيضًا تحليل تركيبها الكيميائي، فضلاً عن تحديد العلامة التجارية على أي منتج، وفرز الإلكترونيات والبلاستيك التي يصعب إعادة تدويرها، ويمكنها تحديد المعادن الثمينة في النفايات الإلكترونية من خلال شكلها ولونها وموادها، وهو ما يصعب على البشر القيام به، لاسيما وأن هذه النفايات عادةً ما تكون مزيجًا معقدًا من مجموعة من العناصر.

المملكة نحو طموح رقمي لتدوير مستدام

وعلى المستوى الإقليمي، يُتوقع أن ينمو سوق روبوتات إعادة التدوير في دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل 18.7% سنويًا حتى عام 2032م، لترتفع القيمة

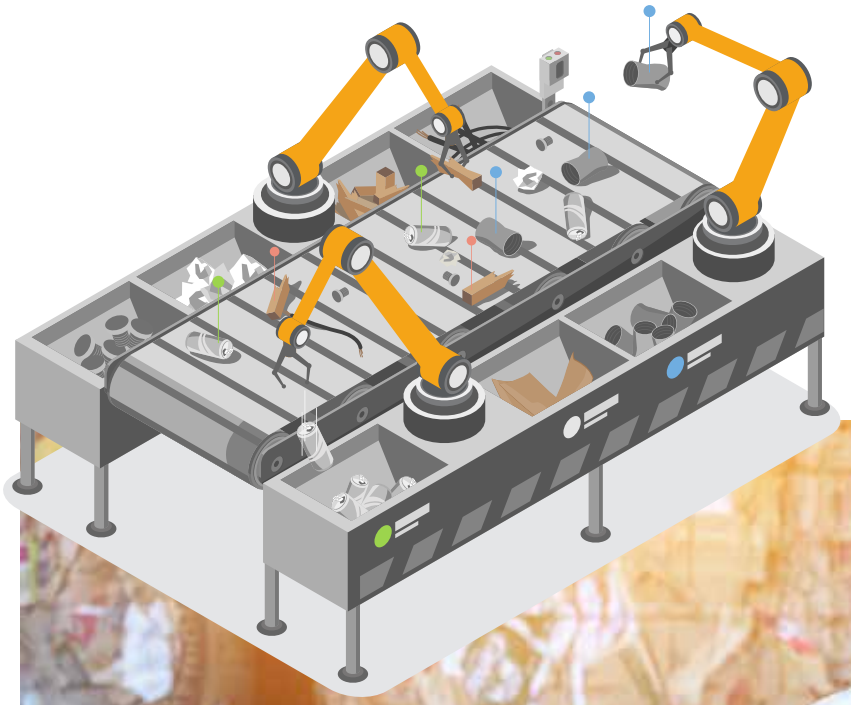

من 378 مليون دولار في عام 2024م، إلى 1.5 مليار دولار، وتعد المملكة في طليعة هذا التحول، بفضل سياسات حكومية طموحة تهدف لتحويل النفايات إلى فرص اقتصادية.

ووفقًا لشركة أبحاث السوق "موردور إنتجلينس"، تنتج المملكة أكثر من 110 ملايين طن من النفايات سنويًا، تتركز في مدن الرياض وجدة والدمام، ومن المتوقع نمو القيمة السوقية لقطاع إدارة النفايات من حوالي 6 مليارات دولار بنهاية العام الجاري، إلى 8.7 مليار دولار بحلول عام 2030م.

ويؤكد رئيس جمعية البحث العلمي والابتكار، "عبدالله العقيل"، أن البحث العلمي يُعد دافعًا رئيسًا في مواجهة التحديات البيئية في المملكة، بدءًا من إعادة التدوير وتقنيات تحويل النفايات إلى طاقة، وصولاً إلى استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات الفرز والجمع، مما يُعزز في نهاية المطاف الكفاءة التشغيلية ويُقلّل من الضرر البيئي، مشيرًا إلى أن الجمعية توفر حاضنات أعمال ومسرّعات ابتكار، مُقدمة الدعم الفني والمالي، كما تُسهّل التواصل بين الباحثين والجهات المانحة والمستثمرين للمساعدة في تحويل الأفكار إلى حلول جاهزة للتسويق.

توجه شامل نحو الروبوتات في المملكة

وتشهد المملكة طفرة في استخدام الروبوتات عبر قطاعات عدة، من الرعاية الصحية إلى الصناعة، مرورًا بإدارة النفايات، وتُضخ استثمارات كبيرة لتطوير هذه التطبيقات، بما يُعزز الإنتاجية ويحسن العمليات التشغيلية، ويؤسس لريادة سعودية في الاقتصاد الأخضر.

ويرى خبراء أن الروبوتات لا تُهدد الوظائف، بل تخلق فرصًا جديدة في مجالات البرمجة والصيانة وتحليل البيانات، وتُكمل قدرات البشر في بيئة عمل متكاملة.

"السوق العالمية لفرز النفايات الروبوتي ستنمو من 2.8 مليار دولار في عام2025 إلى 6.7 مليار دولار بحلول عام 2030م.

"62 مليار دولار خسائر عالمية جراء عدم إعادة تدوير النفايات الإلكترونية سنويًا و87% يذهب إلى المكبات.

واقع متغير وتحديات قائمة

مع التوسع في الأتمتة، تبرز تحديات مثل التكلفة العالية للروبوتات، وتعقيد أنظمة الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن الحاجة إلى تدريب الكوادر البشرية للتعامل مع هذه التقنيات. كذلك، تؤدي زيادة استخدام الروبوتات إلى ارتفاع النفايات الإلكترونية عالميًا بنسبة تصل إلى 12% بحلول عام 2030م، أي نحو 2.5 مليون طن متري إضافي سنويًا.

ورغم هذه التحديات، فإن روبوتات إعادة التدوير لم تعد حلمًا مستقبليًا، بل واقعًا يعيد تشكيل صناعة إدارة النفايات، فهي تُقلل الهدر، وتزيد من استرجاع الموارد، وتوفر بيانات آنية دقيقة، وتُوسع من نطاق العمليات لمواكبة الطلب العالمي المتنامي على المواد المُعاد تدويرها، فهي ليست مجرد آلات، بل أدوات لصياغة مستقبل أكثر استدامة، تفتح أبوابًا واسعة أمام الاستثمارات والفرص، وتضع المملكة والعالم على مسار جديد من النمو الأخضر والتحول الرقمي.

فرصة استراتيجية للمستثمرين

وبذلك يُشكّل الاستثمار في روبوتات إعادة التدوير فرصة استراتيجية للمستثمرين الذين يتطلعون إلى دخول سوقٍ واعد يجمع بين العوائد المالية والبعد البيئي، فمع التوسع العالمي في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والأتمتة، وتوقعات نمو سوق أنظمة فرز النفايات الروبوتية إلى 6.7 مليار دولار بحلول عام 2030م، بمعدل نمو سنوي مركب يتجاوز 18%، ويعكس اتجاهًا تصاعديًا في الطلب على حلول ذكية لمعالجة النفايات بكفاءة، ما يعني أن الدخول المبكر في هذا القطاع قد يتيح للمستثمرين تحقيق عوائد رأسمالية قوية ومستمرة.

إضافة إلى ذلك، يُعد القطاع مدعومًا بتحولات تشريعية وتنظيمية تعزز الاقتصاد الدائري وتمنح الأفضلية للشركات التي تقدم حلولاً مبتكرة في إدارة النفايات، كما تسهم الكفاءة التشغيلية العالية التي توفرها الروبوتات—من خلال تقليل التكاليف البشرية، وزيادة سرعة ودقة الفرز، وتقليل نسب التلوث—في تحسين هوامش الربح على المدى الطويل، كل ذلك يجعل من روبوتات التدوير خيارًا استثماريًا جذابًا، لاسيما لأولئك الذين يسعون للجمع بين النمو المالي والمسؤولية البيئية. ■

كريبتف

الذكاء الاصطناعي

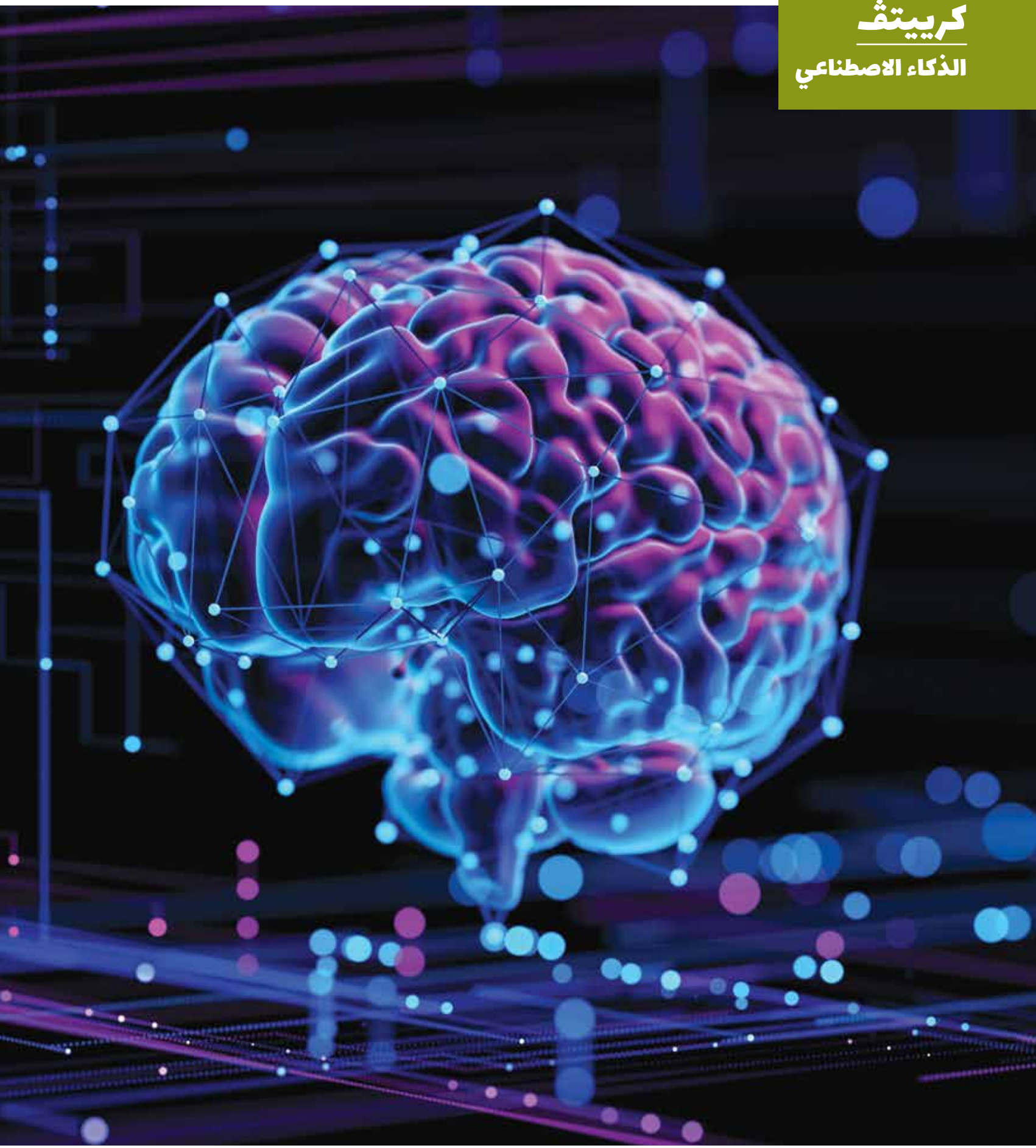

وعي الآلة.. خرافة أم حقيقة!

الاقتصاد - هيئة التحرير

في التاسعة والسبعين من عمره، يستيقظ رائد الطب البديل الأمريكي ذو الأصول الهندية، "ديباك تشوبرا"، كل صباح بسؤالٍ للذكاء الاصطناعي، يستكشف سؤال اليوم كيف أن كل عنصر نستخدمه لتجربة العالم المادي لا وجود له في ذلك العالم؟، إنه بالفعل لغز فلسفي يشغل باله على مدار ثلاثة عقود، رغم امتلاكه حاليًا شريك تفكير رقمي لمساعدته في الإجابة عنه، لكنه سؤال يثير جدلاً واسعًا هذه الأونة بين الخبراء والمختصين، حول ما يمكن أن يُطلق عليه "وعي الآلة"، وما يرتبط به من سؤال آخر: هل من الممكن أن يأتي اليوم الذي نرى فيه الآلات كالبشر كاملة الوعي؟.

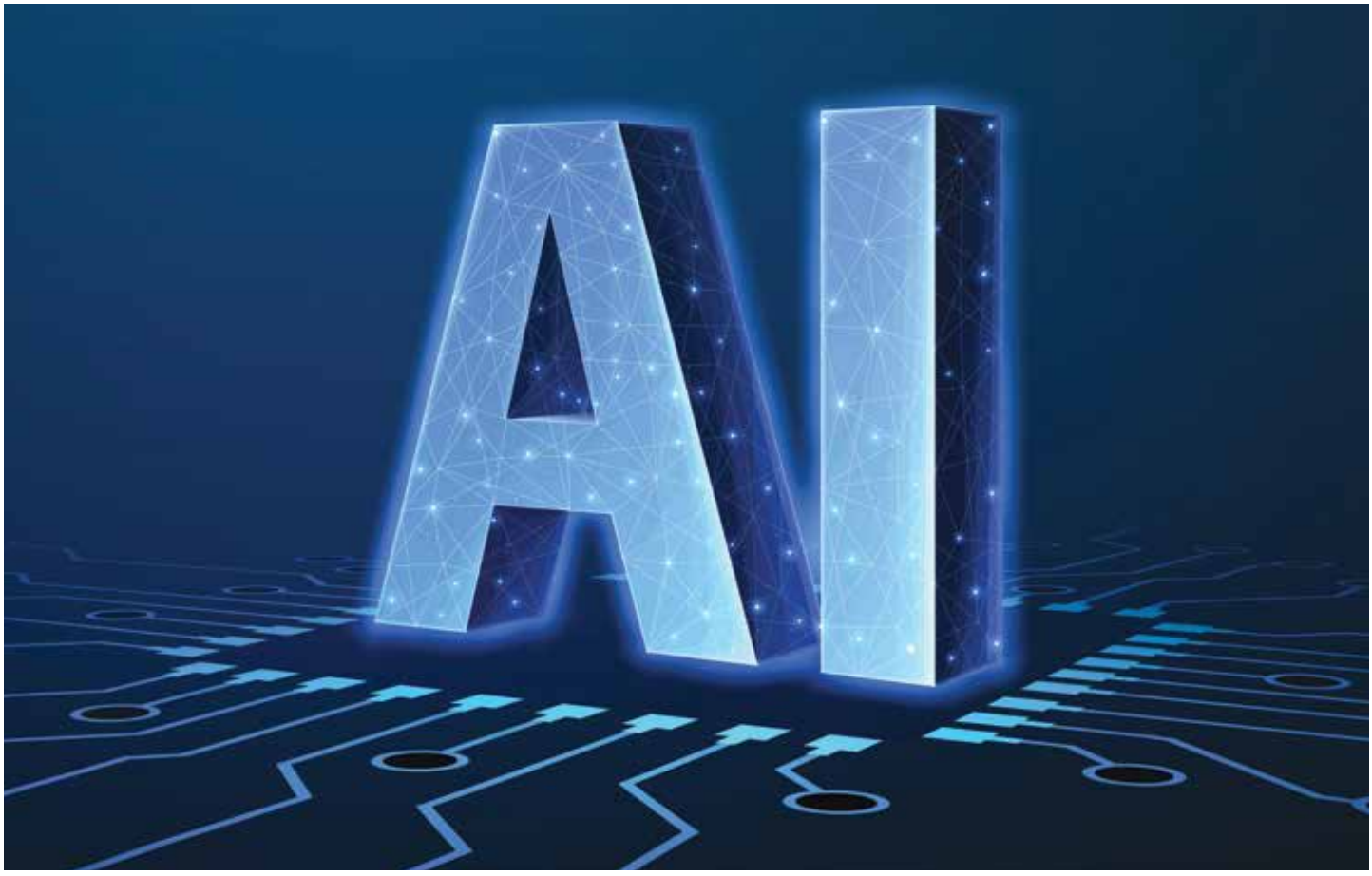

الاستثمار في الذكاء الاصطناعي من الوعي إلى الفرص

ويستثمر "تشوبرا" في الذكاء الاصطناعي من خلال تطوير نسخة رقمية منه تمثل توأمًا رقميًا يعتمد على الذكاء الاصطناعي، يؤدي دور المدرب الصحي، والباحث المساعد، والمرشد الروحي، هذا التوأم يمثل نموذجًا رائدًا للتكامل بين الإنسان والتكنولوجيا، لا كمجرد أداة، بل كشريك معرفي واستثماري يمكن توظيفه في أسواق متعددة كالصحة الرقمية، والتعليم، والإرشاد الذاتي، ويرى "تشوبرا" أن الذكاء الاصطناعي لا يجب أن يكون منافسًا للوعي البشري، بل شريكًا في تعزيز القدرات، مؤكدًا أن الذكاء الاصطناعي يحاكي الذاكرة والتنظيم والتعلم، لكنه لا يمتلك دافعًا أو إدراكًا ذاتيًا، مما يجعله أداة قوية لكن غير مستقلة، وهو ما يفتح آفاقًا للاستثمار الآمن دون تهديد جوهري للعنصر البشري.

ويُبرز "تشوبرا" التحول الزمني في الوصول إلى المعرفة كمؤشر على العائد الاستثماري في أدوات الذكاء الاصطناعي، مستذكرًا بحثًا طبيًا استغرق منه أسابيع في السبعينيات، بينما توفره الأدوات الحالية في لحظات، هذه السرعة في الوصول للمعلومة تمثل قيمة اقتصادية حقيقية، تؤثر مباشرة في كفاءة الأعمال واتخاذ القرار، وتكشف عن فرص هائلة في قطاعات كالرعاية الصحية، والخدمات القانونية، والاستشارات المالية.

ما بين وعي الآلة والجدوى الاقتصادية

وقد حذَّر الرئيس التنفيذي للذكاء الاصطناعي في مايكروسوفت، "مصطفى سليمان"، من الإفراط في نسب الوعي إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي، مؤكدًا أن الإدعاء بامتلاك الآلة للوعي هو "وهم مكلف"، قد يضلل المستخدمين ويؤثر على قراراتهم الاستثمارية، ويؤكد أن هذه الأنظمة، رغم قوتها الحسابية، تفتقر إلى التجربة الذاتية التي تُعدّ جوهر الوعي الحقيقي، وبالنسبة للمستثمرين، فإن فهم الحدود المعرفية والتقنية للذكاء الاصطناعي يُعد أمرًا حاسمًا لتقدير المخاطر، خاصة في المشاريع التي تعتمد على التفاعل العاطفي أو تتطلب قرارات حساسة.

عدم اليقين كنقطة انطلاق للاستثمار

ويُشير الباحث في فلسفة الذكاء الاصطناعي بجامعة كوبنهاجن، "نينيل أولدنبورغ"، إلى أن الغموض في فهم كيفية عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي لا يُقلل من قيمتها، بل يفتح أبوابًا للاستكشاف وفرصًا غير محدودة للاستثمار في البحث والتطوير؛ إذ يشبّه "أولدنبورغ" الذكاء الاصطناعي بمتاهة ذات نتائج واضحة، ولكن بمسارات غير مرئية، وهو ما يعكس ديناميكية الابتكار التقني ويدعم تمويل المشاريع الناشئة في مجالات مثل: Explainable AI وتحسين النماذج العصبية.

ويُعزز أولدنبورغ هذا الطرح بحجج فلسفية تستند إلى إمكانية نقل الوعي أو محاكاته عبر وسائط غير بيولوجية، مما يفتح نقاشًا استثماريًا حول ما إذا كانت الأنظمة المعقدة بما يكفي قد تُنتج أشكالاً من "الوعي الوظيفي" الذي يمكن توظيفه في الصناعات الإبداعية أو الصحة النفسية الرقمية. هذا الطرح قد يحفز دخول رؤوس الأموال الجريئة إلى مشاريع تعتمد على الذكاء الاصطناعي العاطفي أو المحاكاة العصبية.

ديباك تشوبرا

نينيل أولدنبورغ

مصطفى سليمان

مايا أكرمان

"تطوير أنظمة ذات بنية معقدة يمكن أن يُنتج أشكالًا جديدة من "الوعي الاصطناعي" الوظيفي، ما يفتح مجالات استثمارية واعدة في الصناعات التي تعتمد على اتخاذ القرار المعقد.

"الإدعاء بامتلاك الآلة للوعي "وهم مكلف"، قد يضلل المستخدمين ويؤثر على قراراتهم الاستثمارية، فإن فهم الحدود المعرفية والتقنية للذكاء الاصطناعي يُعد أمرًا حاسمًا لتقدير المخاطر.

الفرص في البحث العصبي والأنظمة الإدراكية

ويشير "أولدنبورغ" إلى أن الدراسات الحديثة في علم الأعصاب تربط الوعي البشري بتفاعلات معقدة بين مناطق دماغية متعددة، ويقترح أن استكشاف أنماط مماثلة في الذكاء الاصطناعي قد يُمكّن من بناء نماذج أقرب إلى الإدراك. من منظور اقتصادي، فإن هذا المجال يفتح آفاقًا للاستثمار في أبحاث تقاطع علم الأعصاب مع الذكاء الاصطناعي، خصوصًا في قطاع الرعاية الصحية النفسية، وتحليل السلوك البشري، والتطبيقات المعتمدة على واجهات الدماغ-الحاسوب (BCIs).

وعي اصطناعي أم أداة فائقة الذكاء؟

ويرى الباحث "أنطون فويتشينكو" أن الذكاء الاصطناعي، على الرغم من محاكاته للسلوك البشري، لا يمتلك القدرة على الحدس أو البصيرة، وهي خصائص تُميز

التفكير البشري. ومع ذلك، فإن تطوير أنظمة ذات بنية معقدة يمكن أن يُنتج أشكالاً جديدة من "الوعي الاصطناعي" الوظيفي، ما يفتح مجالات استثمارية واعدة في الصناعات التي تعتمد على اتخاذ القرار المعقد أو تحليل السيناريوهات مثل إدارة المخاطر أو قيادة فرق العمليات.

الاقتصاد النفسي للذكاء الاصطناعي

وتشير الرئيسة التنفيذية لشركة "ويف" الأمريكية، "مايا أكرمان"، إلى أن الإقبال المتزايد على روبوتات المحادثة يكشف عن سوق ناشئة مدفوعة بالاحتياجات النفسية والعاطفية للأفراد، حيث يُفضل البعض التفاعل مع كيانات رقمية على التواصل البشري. هذا الاتجاه يُمثل فرصة اقتصادية ضخمة في مجالات مثل الرعاية النفسية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، ومرافقي الصحة الرقمية، وتطبيقات المساعدة الذاتية.

ولكنها تحذر من أن هذه السوق تنطوي على تحديات أخلاقية واستثمارية، أهمها الإفراط في الاعتماد على حلول اصطناعية قد تؤدي إلى عزلة اجتماعية أو اضطرابات نفسية. لذلك، فإن بناء نماذج أعمال مسؤولة وواعية لهذه المخاطر يُعد ضرورة لأي مستثمر في القطاع، خاصة في ظل الحاجة المتزايدة للتنظيم والحوكمة في هذا المجال.

الذكاء الاصطناعي دون إدراك

ويوضح نائب رئيس شركة "بالينار" لتكنولوجيا المعلومات، "فيفيك سينغ"، أن الذكاء الاصطناعي، رغم قدرته الفائقة على تحليل الأنماط والتعلم من البيانات الضخمة، يظل أداة بدون دافع ذاتي أو منظور عاطفي. من وجهة نظر استثمارية، هذا يضع الذكاء الاصطناعي في خانة الأدوات الإنتاجية لا في خانة الكيانات المستقلة، ما يعزز الثقة في استخدامه لتحسين الكفاءة وتخفيض التكاليف في القطاعات الصناعية، والمالية، واللوجستية.

ويؤكد "سينغ" أن الذكاء الاصطناعي يتفوق في المهام المتخصصة، لكنه يفتقر إلى الرؤية الشمولية التي تميز القرارات البشرية، وهذا يعني أن المستثمرين يجب أن يوجهوا رؤوس أموالهم إلى تطبيقات ضيقة المجال لكنها عالية التأثير، مثل التشخيص الطبي، والتجارة الإلكترونية، وتوقعات السوق.

وهم الوعي والفرص التنظيمية

وفي ظل الجدل المتصاعد حول مدى وعي أنظمة الذكاء الاصطناعي، تُشير

فيفيك سينغ

فرانشيسكا روسي

المسؤولة عن حوكمة الذكاء الاصطناعي في شركة IBM، "فرانشيسكا روسي"، إلى أن الخطر الأكبر لا يكمن في وعي الذكاء الاصطناعي ذاته، بل في "وهم الوعي" لدى المستخدمين. هذا الوهم يُمكن أن يُغير سلوك الأفراد ويؤثر على قراراتهم المالية أو العاطفية، ما يفتح مجالاً لتطوير أنظمة مدروسة التصميم تهدف إلى تقليل الارتباط العاطفي بالآلات.

وترى "روسي" أن الاستثمار في الحوكمة الذكية للذكاء الاصطناعي يُعد فرصة إستراتيجية، خصوصًا مع تنامي الحاجة لتشريعات تحد من المخاطر النفسية والاجتماعية. وتدعو إلى تصميم أنظمة تبدو كأدوات إنتاجية لا ككائنات حية، وهو ما يُمكن أن يدفع بمشاريع تطوير أدوات التواصل الآلي نحو نموذج استثماري أكثر أخلاقية واستدامة.

استثمار يقوده الوعي البشري

في ضوء هذه الطروحات، يتضح أن الذكاء الاصطناعي، رغم عدم امتلاكه لوعي ذاتي، يمثل فرصة اقتصادية كبرى، شريطة أن يُدار ضمن إطار أخلاقي وتنظيمي واضح. الفجوة بين القدرات التقنية والمعرفة الذاتية تخلق مساحة واعدة للابتكار، لا في محاكاة الإنسان فحسب، بل في دعم القرارات، وتحسين الكفاءة، وتوسيع نطاق الخدمات في مختلف القطاعات، وسواءً في الصحة، أو التمويل، أو التكنولوجيا النفسية، فإن الذكاء الاصطناعي اليوم هو أداة استثمارية متعددة الوجوه، تقدم فرصًا ضخمة لمن يحسن فهم حدودها، ويتقن توظيفها دون الوقوع في أوهامها. ■

لاڤندر

بلاستيك الكربون

"بلاستيك الكربون" يقود الاستثمار الأخضر

الاقتصاد - هيئة التحرير

في صباح أحد أيام كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، كان فريق من العلماء داخل مختبرات "معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا" يقف أمام تجربة فريدة من نوعها، قد تُغير مجرى الصناعات البتروكيميائية بشكل كبير؛ حيث ضوء أحمر يومض على شاشات الأجهزة بالمختبر لتعلن عن نجاح أول عملية لتحويل غاز ثاني أكسيد الكربون – من الغازات الدفيئة الأشهر والأخطر – إلى بلاستيك قابل للاستخدام الأدمي، فلم يكن هذا حلمًا أو خيالاً علميًا، بل بداية لعصر جديد: إنه عصر "بلاستيك الكربون"، حيث تدعم هذه التقنية المبتكرة، جهود العالم المتواصلة للتخفيف من آثار التغيرات المناخية، والاستغلال الأمثل لأحد أخطر الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

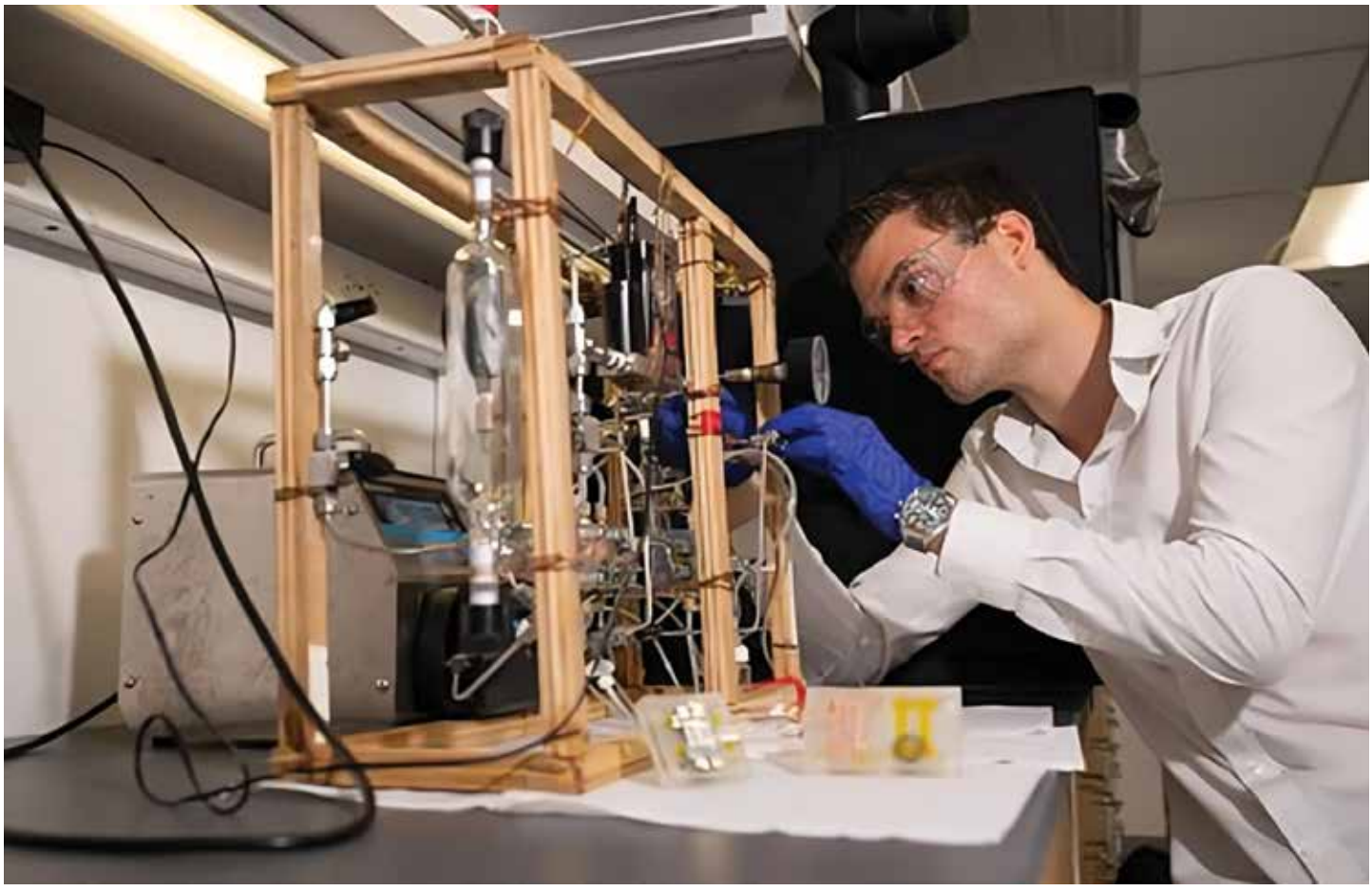

ماكسيم زيليابوفسكي يعمل على النظام الذي يحول ثاني أكسيد الكربون إلى بلاستيك

بلاستيك من العدم.. أو من التلوث!

في خطوة غير مسبوقة، نجح باحثو "معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا" في ابتكار نظام قادر على تحويل ثاني أكسيد الكربون إلى بلاستيك، ما يدعم جهود مكافحة التغير المناخي، ويستغل أحد أكبر مصادر التلوث بطريقة مبتكرة.

وصرَّح رئيس الفريق البحثي، "ماكسيم زيليابوفسكي"، بأن التقنية الجديدة تُمكّن من إنتاج جزيئات مفيدة مثل: الإيثيلين، وأول أكسيد الكربون مباشرة من ثاني أكسيد الكربون، دون الاعتماد على النباتات أو عمليات التمثيل الضوئي التقليدية، وأشار إلى أن هذه التقنية مازالت في طور الاختبار، لكنها تنتج بالفعل تركيزات أعلى من الجزيئات المطلوبة مقارنةً بالتقنيات السابقة، وأوضح أن النظام التجريبي يُنتج 11% من الإيثيلين، و14% من أول أكسيد الكربون، ما يفتح آفاقًا اقتصادية واعدة على مستوى الصناعات التحويلية.

جهود عالمية لترويض الكربون

هذه المحاولات ليست حديث الساعة؛ فمنذ أكثر من عقد، بدأ علماء من جامعة شيفيلد البريطانية تجارب على تحويل ثاني أكسيد الكربون إلى بوليمرات مثل "بولي أكريلاميد"، واعتبروا أن هذه الخطوة بمثابة "ثورة" في قطاع البتروكيماويات، كما نجح علماء جامعة مانشستر أيضًا في تحويل ثاني أكسيد الكربون إلى بلاستيك مُتجدد باستخدام البكتيريا الزرقاء؛ حيث أظهر هذا النوع من البكتيريا قدرة واعدة على إنتاج السيترالات، وهي مكون أساسي في صناعة البلاستيك المُستدام مثل البلاستيك الشفاف، من خلال عملية التمثيل الضوئي.

وفي السياق ذاته، أعلن مركز أبحاث التقنية وجامعة "لابينرنتا" للتكنولوجيا في فنلندا، عن نتائج مشروعهما البحثي الذي

"توقعات بأن يصل حجم سوق البلاستيك العالمي المُعتمد على ثاني أكسيد الكربون إلى 8.8 مليار دولار بحلول عام 2033م.

"7.3% نمو متوقع لـ "بلاستيك الكربون" في المملكة بحلول عام2030م وإيرادات مُتوقعة تقدر بحوالي 62 مليون دولار.

استمر لمدة ثلاث سنوات، حول احتجاز الكربون واستخداماته المختلفة، ومنها إنتاج مواد خام بلاستيكية متجددة منه ومن الهيدروجين الأخضر، حيث تمكَّن الفريق من تحويل الكربون الناتج عن حرق النفايات إلى منتجات عالية القيمة المضافة، مثل: البولي بروبيلين، والبولي إيثيلين، إذ تُعدّ هذه المواد الخام من أكثر أنواع البلاستيك شيوعًا في الحياة اليومية، ويعتمد إنتاجها حاليًا بشكل أساسي على المواد الخام التقليدية، وهو ما يمهد الطريق لظهور فرصًا استثمارية كبيرة لصناعات مُستدامة جديدة.

وذكر المسؤول عن مشاريع أبحاث المواد الخام المتجددة في شركة "بوريياليس" الفنلندية، "أسمو سافالامبي"، أنه يمكن استغلال ثاني أكسيد الكربون في تصنيع منتجات بلاستيكية طويلة الأمد، كالطلاءات والعوازل المستخدمة في الكابلات الكهربائية، وتطبيقات الأنابيب المختلفة، فضلاً عن منتجات التغليف القابلة لإعادة التدوير.

من اقتصاد نفايات إلى اقتصاد دائري

تشير التقديرات إلى أن العالم اليوم ينتج أكثر من 380 مليون طن متري من البلاستيك المصنوع من الوقود التقليدي سنويًا، وتُسهم معالجة المنتجات النفطية المستخدمة في البلاستيك - لا سيما حرق النفايات - في آثار مناخية سلبية، كالجفاف والطقس المتطرف وموجات الحر الناتجة عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

من هنا، تبرز أهمية التحول إلى البلاستيك المشتق من ثاني أكسيد الكربون، الذي يدعم الاقتصاد الدائري، ويقلل النفايات والانبعاثات، وعلى الرغم من أن زجاجات البلاستيك القابلة للتحلل تحتاج 18 شهرًا لتتحلل، إلا أن البلاستيك التقليدي يستغرق ما يصل إلى 1000 عام!

في المقابل، فإن تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه، والتي ظهرت منذ سبعينيات القرن الماضي، باتت تُستخدم بطرق أكثر فاعلية اليوم؛ حيث يُحتجز ثاني أكسيد الكربون من المداخن أو الهواء المحيط، ليتم ضخه تحت الأرض وعزله بشكل دائم، فهناك حاليًا نحو

400 منشأة عاملة أو قيد التشغيل، لالتقاط الكربون في العالم، بقدرات تتجاوز 100 مليون طن سنويًا، وتشير تقديرات دولية إلى أن دمج الكربون في صناعات عدة، مثل البلاستيك والأسمنت ووقود الطائرات، يمكن أن يساعد في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري السنوية بنحو 20 مليار طن بحلول عام 2050م، أي ما يعادل نصف الانبعاثات العالمية الحالية.

نمو متوقع وفرص استثمارية

وثمة بيانات تتوقع بأن سوق البلاستيك المُعتمد على ثاني أكسيد الكربون سيبلغ 8.8 مليار دولار بحلول 2033م، مقارنة بـ 3.1 مليار دولار في عام 2024م، ويتوقع أن يصل إلى 3.4 مليار دولار في عام 2025م، بمعدل نمو سنوي مركب 11.6%.

وتُعد أمريكا الشمالية السوق الأكبر حاليًا، بحصة 44.5%، أما في المملكة العربية السعودية، فتتوقع شركة "جراند فيو ريسيرش" التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها، نمو السوق بنسبة 7.3% سنويًا بين 2025م و2030م، ليصل إلى 61.8 مليون دولار، لافتةً إلى تصدر قطاع "البولي كربونات" قائمة الإيرادات في عام 2024م، بقيادة قطاع "البولي كربونات".

وبشكل عام، تُظهر المؤشرات في الشرق الأوسط وإفريقيا، نموًا قويًا في استخدام هذه التقنية، بدعم من الاستثمارات الضخمة في احتجاز الكربون وخطط "صافي الانبعاثات الصفرية"، وذلك أمام ما تقدمه قطاعات البتروكيماويات والتعبئة والتغليف والبناء من فرص استثمارية واعدة، خاصةً مع الاستثمارات الضخمة في تقنيات احتجاز الكربون واستخدامه كجزء من خطط صافي الانبعاثات الصفرية.

ومن جانبها، قالت شركة "إيكونيك" البريطانية، التي تُنتج بالفعل البولي يوريثان من ثاني أكسيد الكربون، إن تكلفة طن ثاني أكسيد الكربون لا تتعدى 100 دولار

للطن المتري، مقارنة بـ 2000 دولار للطن المتري من المادة الخام التقليدية، مما يعني أن مصنعًا ينتج 50 ألف طن سنويًا، يُمكنه توفير 10 ملايين دولار سنويًا من خلال التحول إلى استخدام الكربون المُلتقط كمواد خام.

العالم يغرق... في البلاستيك!

ومع التوقعات بوصول استهلاك البلاستيك العالمي إلى مليار طن سنويًا بحلول عام 2050م، ومع إعادة تدوير أقل من 20% من هذا الكم الهائل، تتفاقم أزمة النفايات البلاستيكية، وتشير التقديرات إلى أن 40% من البلاستيك المُنتج عالميًا هو من نوع "الاستعمال القصير"، ما يزيد من حجم الكربون المنبعث في البيئة، في المقابل، يمكن للشركات العاملة في هذا المجال تحقيق أرباح إضافية من خلال اعتمادات الكربون، نتيجة استخدام الكربون الملتقط كمادة خام، بدلاً من إطلاقه في الغلاف الجوي.

التحدي الأكبر... والفرصة الأعظم

ويؤكد رئيس برنامج "كربون إكس 2" في شركة "فورتوم" لإعادة التدوير في فنلندا، "توني رين" أن التقنية الجديدة تسهم في تعزيز الأمن الصناعي والبيئي، خاصة مع توقع ندرة المواد الخام التقليدية مستقبلاً، ويدعم هذا التوجه مفهوم "الاقتصاد الدائري" الذي يُعد مفتاحًا لفرص استثمارية واعدة. أما الخبير الأمريكي في مجال الصناعات المُستدامة، "ريك لينجل"، فشدد على ضرورة تحويل ثاني أكسيد الكربون إلى بوليمرات، بدلاً من مجرد احتجازه، مؤكدًا أن الحلول البيئية العظيمة تتطلب أفكارًا ثورية، متوقعًا أن يؤدي تعاون القطاع الصناعي وتشديد السياسات البيئية إلى تسريع تبني هذه المواد الجديدة، غير أن بعض التحديات لا تزال قائمة، مثل ارتفاع تكلفة إنتاج البوليمرات الكربونية مقارنةً بالتقليدية، وحاجتها لطاقة أكبر.

ويُعد السوق الألماني والهندي من أكثر الأسواق نشاطًا في هذا المجال؛ إذ تشهد صناعة الكيماويات في الهند نموًا ملحوظًا بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 9.3% في عام 2025م، ومن المتوقع أن تصل إلى 304 مليارات دولار بحلول عام 2030م، ويدفع هذا النمو السوق نحو خيارات صديقة للبيئة، بعيدًا عن البوليمرات التقليدية المصنوعة من البتروكيماويات، وفي ألمانيا، وفي إطار التزامها باتفاقية باريس لتغير المناخ وأجندة 2030م، لتحقيق الاستدامة، فقد اعتمدت بالفعل البوليمرات القائمة على ثاني أكسيد الكربون كبديل صديق للبيئة للبلاستيك التقليدي.

من الانبعاثات إلى الابتكارات

ويبقى أن تحويل ثاني أكسيد الكربون إلى بلاستيك قد لا يكون مجرد إنجاز تقني، بل تحول استراتيجي في مسار البشرية نحو الاستدامة، وفي وقتٍ يزداد فيه الضغط على البيئة، تصبح مثل هذه الابتكارات ليس فقط ضرورة، بل فرصة استثمارية وتكنولوجية لا يمكن تجاهلها.

والسؤال الآن، هل يكون "بلاستيك الكربون" هو الحل السحري الذي يُحول مصدر التلوث إلى أداة للبقاء؟ يبدو أن العلم يقول: نعم. وفي جامعة ستوكهولم بالسويد، يعمل فريق بحثي بقيادة استاذ الكيمياء "جيان يوان"، على استخدام ثاني أكسيد الكربون لإنتاج إيثيلين خالٍ من الوقود التقليدي، وهو مركب أولي للبولي إيثيلين، باستخدام الطاقة الكهربائية المتجددة. ■

consequat.
cillum dolore
nodo consequat. Duis aute irure
sse cillum dolore eu fugiat nulla pariatur.

كيف تدير الشركات إرث موظفيها القدامى؟

الاقتصاد: هيئة التحرير

في إحدى المدن الصناعية، تقع شركة تصنيع بريطانية عريقة تأسست منذ عشرات العقود، داخل مبناها القديم يجلس رجل خمسيني من أوائل الموظفين الذين انضموا إليها منذ بداياتها الأولى، وكان "George" يعرف كل زاوية وكل ملف في الأرشيف، تمامًا كما يعرف تفاصيل العقود والمراسلات وعلى دراية تامة بأسماء العملاء القدامى، وأسرار الماكينات التي لم تعد تُستخدم، وحتى تفاصيل أول صفقة تجارية وقّعها المؤسس بخط يده.

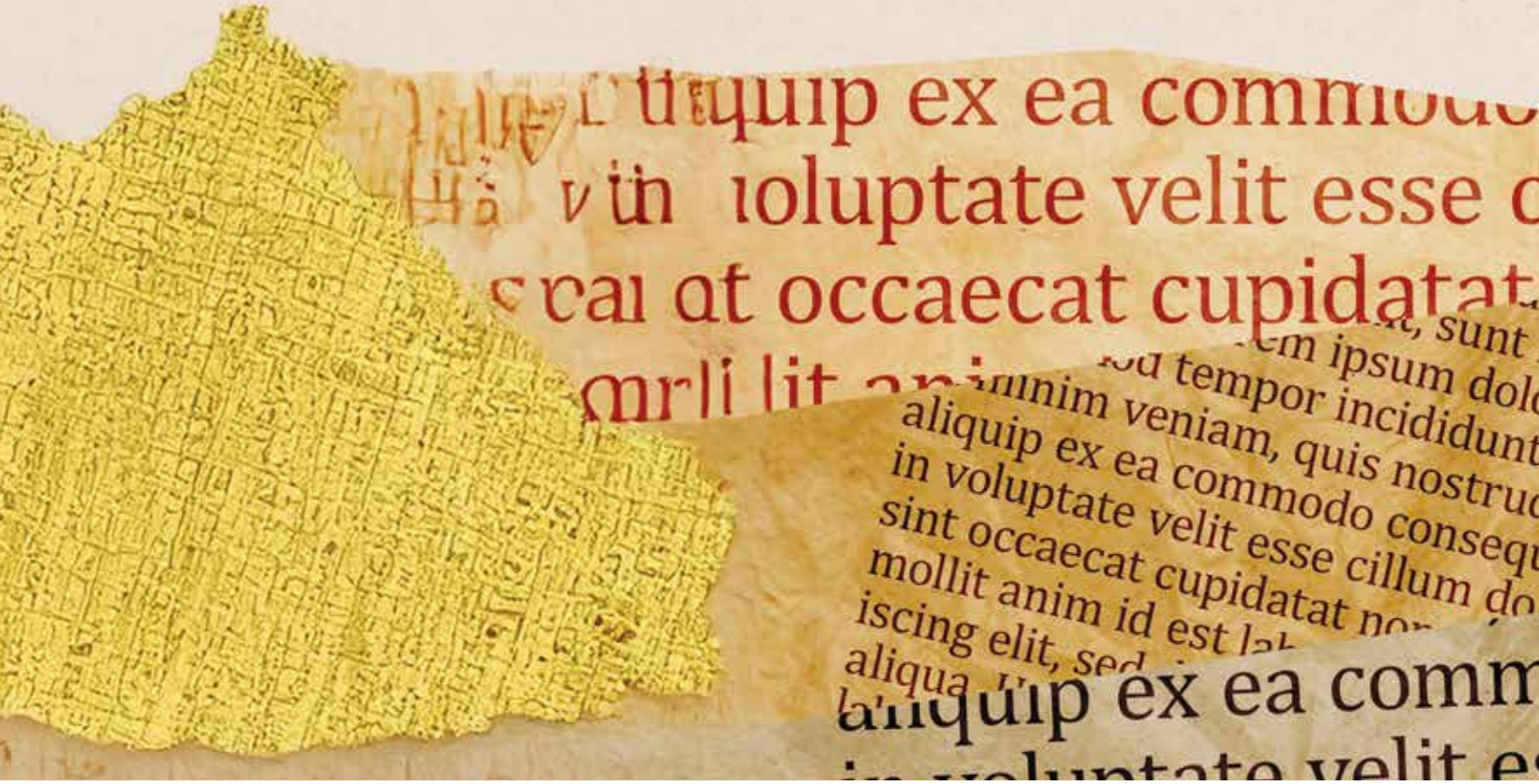

ولكن مع مرور الزمن، بدأ يتسلل إلى الشركة تغيير جذري، حيث تم تحديث أنظمة التشغيل التقليدية إلى برمجيات حديثة، وطُوّر هيكل الحوكمة وفقًا لأحدث المعايير العالمية، ودخل الذكاء الاصطناعي إلى خطوط الإنتاج عبر شراكات مع شركات ناشئة، ومع كل خطوة من خطوات التحديث هذه، بدأت تظهر مقاومة صامتة من "George" ومن هم على شاكلته من الموظفين القدامى، فلم تكن المقاومة نابعة من رفض التغيير نفسه، بل من شعور عميق بأن الزمن تجاوزهم، وأن أساليب عملهم التقليدية لم تعد تتماشى مع متطلبات العصر الرقمي.

وتُطرح اليوم في الشركة أسئلة جوهرية: كيف يمكن الحفاظ على قيمة الخبرة والولاء المكتسبين عبر عقود، مع ضرورة التكيف مع رؤى وتكنولوجيا المستقبل؟ هذه المعضلة ليست محصورة في هذه الشركة فقط، بل تواجه آلاف المؤسسات حول العالم، ما يجعلها واحدة من أكبر التحديات الإدارية المعاصرة، والمعروفة دوليًا بـ "The Legacy Employee Dilemma" أو محليًا بـ "معضلة الموظفين القدامى".

ويشهد الاقتصاد العالمي تحولات متسارعة وغير مسبوقة في أنماط العمل والإدارة والتشغيل. ففي الثلاثة عقود الماضية أصبح تطور الأعمال وأنماطها الإدارية والتشغيلية في حالة تغييرات شبه دائمة، وأصبحت الشركات أمام ضرورة الموازنة بين مواكبة المستجدات الطارئة على المشهد الاقتصادي العالمي، وبين البحث عن طرق تمكنها من إدارة نقاط قوتها، والتي منها موظفوها الأوائل أو القدامى الذين شهدوا تأسيس الشركة وشاركوا في بنائها وأسهموا في نموها وازدهارها، وعادةً يكونون الأكثر ولاءً وانتماءً للشركة دون غيرهم، فقد قضوا فيها حياتهم الوظيفية وكبرت الشركة على أيديهم، وكذلك كبرت مكانتهم فيها ويمتلكون قوةً وسلطةً كبيرة بداخلها ومعرفةً بكل تفاصيل الأعمال الدقيقة.

حماة الهوية المؤسسية

وغالبًا ما يُنظر إلى هؤلاء الموظفين بوصفهم حماة الهوية المؤسسية، فهم من يملكون المعرفة التاريخية العميقة بالشركة، ويتميزون بولاء وانتماء نادرين، نتيجة سنوات طويلة من العمل والتضحية. لكن، من الجانب الآخر، ومع تطور بيئة الأعمال وتغير الأساليب الإدارية، بدأ يُنظر إليهم أحيانًا كـ "أعباء" على ديناميكية الابتكار والتغيير، رغم أن الموظفين الأكبر سنًا دائمًا ما يتألقون عندما يتعلق الأمر بالنضج والاحترافية، مما يؤدي إلى أخلاقيات عمل قوية، فمع الموظف الأكبر سنًا، غالبًا ما تجد نفسك مع شخص يعمل بجد لإنجاز المهمة بشكل صحيح، فضلاً عن قدرتهم أيضًا في توفير المهارات لأعضاء الفريق الأصغر سنًا، وذلك من خلال نقل معارفهم وخبراتهم، فالثقة التي ينضج بها الموظفون القدامى يمكن أن تكون لها تأثير إيجابي على الموظفين الأصغر سنًا انطلاقًا من أنه عندما يكون فريق العمل واثقًا مما يفعله، فإن العمل يسير بشكل أكثر فعالية.

"يُنظر إلى الموظفين القدامى بوصفهم حماة الهوية المؤسسية، فهم من يملكون المعرفة التاريخية العميقة بالشركة، ويتميزون بولاء وانتماء نادرين، نتيجة سنوات طويلة من العمل والتضحية.

القيمة الحقيقية للموظف القديم

في الاقتصاد الاستثماري، حيث تُقاس كل خطوة بعائدها، لا يمكن تجاهل أن الموظف القديم يمثل أصلاً معنويًا ذا قيمة عالية. تمامًا مثل الأصول الثابتة، يحمل الموظف المخضرم في جعبته رأسمالاً معرفيًا Intangible Asset يتجاوز الشهادات والمهارات التقنية الحديثة. هؤلاء الموظفون يمتلكون: ذاكرة مؤسسية قادرة على تفسير سلوك العملاء والأسواق بناءً على الخبرة المتراكمة، وعلاقات استراتيجية قد تمتد لعقود مع الشركاء والموردين، وانتماء داخلي يترجم غالبًا إلى التزام، واستعداد لبذل جهد إضافي دون مطالبات مباشرة.

فإنهم يشكّلون عنصر استقرار وثقة داخل المؤسسة، ويعملون كحلقة وصل غير مرئية بين الماضي والمستقبل، يسهمون في الحفاظ على الهوية التنظيمية وتوجيه الأجيال الجديدة من الموظفين. كما أن خبرتهم التراكمية تتيح لهم تقديم حلول عملية مستمدة من الواقع، لا من الكتب أو النظريات.

ولكن، رغم هذه المزايا النوعية، فإن القيمة لا تكون مكتملة ما لم تتواكب مع القدرة على التكيّف والمرونة في الأداء، وهنا تظهر الفجوة. إذ قد يتحول هذا الأصل المعنوي إلى عبء إذا لم يواكب التحولات التكنولوجية والسلوكية الحديثة، أو إذا تمسّك بمفاهيم تقليدية تضعف من ديناميكية المؤسسة. ومن هنا، تصبح مسؤولية الإدارة مزدوجة: الحفاظ على هذا الأصل وتحديثه في آنٍ معًا، عبر تمكينه من التطور لا فقط تقديره على ما كان عليه.

الجيل الجديد وصراع الرؤى

غالبًا ما يكون المديرون الجدد أو الفرق الإدارية الحديثة في المؤسسات الطامحة للتطور حاملين لأفكار تطويرية تستند إلى أسس علمية وحديثة مثل الحوكمة، الإدارة بالبيانات، التحول الرقمي، والتوسع الاستثماري الخارجي.

ولكن هؤلاء المديرين يصطدمون بعقبات كثيرة، أبرزها: المعارضة الضمنية من قبل بعض الموظفين القدامى، خاصة أولئك الذين كانوا مقربين من المؤسس، والميل للروتين ورفض الطرق الجديدة في إدارة المشاريع أو تقييم الأداء، والشعور بالخطر من فقدان النفوذ أو المكانة الاجتماعية داخل المؤسسة، لا سيما عند تعيين جيل أصغر في مناصب قيادية. وكل هذه التحديات تخلق ما يشبه "الثقب الأسود الإداري" داخل الشركات، حيث تُستهلك الطاقة في مقاومة التغيير بدلاً من الاستثمار فيه.

استراتيجية الاستثمار في الكفاءات المتنوعة

الحل لا يكون في الاستغناء عن الموظفين القدامى، ولا في تسليمهم دفة القيادة دون تجديد، بل في صياغة سياسات إدارية مرنة تستوعب التنوع العمري والوظيفي داخل الشركة، كإعادة تأهيل الموظفين القدامى: فبدلاً من وضعهم في هامش التطوير، يمكن إطلاق برامج تدريب مصممة خصيصًا لهم، تراعي: الفروقات العمرية في أساليب التعلم، والتدريب العملي بدلاً من النظري، ودمجهم في مشاريع رقمية بسيطة لتعزيز الثقة، وأيضًا الدمج بين الأجيال: فإنشاء فرق عمل مختلطة (Mixed Teams) بين موظفين قدامى وشباب يعمل على:

أولاً تسهيل نقل المعرفة، وثانيًا تخفيف حدة الصدام الثقافي، وثالثًا تطوير مهارات القيادة التشاركية، وأخيرًا توظيف القدامى كمستشارين داخليين: فقد لا يكون من الضروري أن يبقى الموظف القديم في المنصب التنفيذي، لكن يمكن الاستفادة منه كمستشار أو مشرف على الجودة المؤسسية.

عائد استثماري للتنوع العمري

من منظور اقتصادي بحت، فإن التنوع في بيئة العمل يُنتج قيمة حقيقية يمكن قياسها بوضوح في مؤشرات الأداء. فقد أثبتت الدراسات أن الشركات التي تحتضن فرقًا عمرية متباينة تحقق مستويات أعلى من الابتكار، حيث تُخلق بيئة ديناميكية يتفاعل فيها التفكير الاستراتيجي الناضج مع الحلول غير التقليدية التي يقدّمها الجيل الشاب. وتشير الأبحاث إلى أن الإنتاجية ترتفع بنسبة قد تصل إلى 20% في فرق العمل المختلطة التي تجمع بين خبرة الكبار وحماس الشباب، وهو ما يُترجم إلى نمو مباشر في العائد على الاستثمار (ROI).

علاوة على ذلك، تُعدّ التكاليف المرتبطة بالدوران الوظيفي (Turnover Costs) — بما فيها تكاليف الاستقطاب والتدريب وفقدان المعرفة — عبئًا حقيقيًا على ميزانية الموارد البشرية. لكن وجود الموظفين القدامى، الذين غالبًا ما يتمتعون بدرجة عالية من الولاء المؤسسي، يقلل من هذه التكاليف على المدى الطويل. فكل سنة إضافية يقضيها موظف مخضرم في موقعه تمثّل توفيرًا حقيقيًا في النفقات التشغيلية، واستقرارًا في الأداء المؤسسي يصعب تعويضه.

وفي بيئة يسودها التفاهم والتكامل بين الأجيال، يمكن تحويل ما يُعتبر تقليديًا "معضلة إدارية" إلى "فرصة استثمارية" عالية العائد، فبدلاً من استنزاف الموارد في محاولة معالجة الفجوات العمرية، يمكن للمؤسسة أن تستثمر في بناء نماذج عمل هجينة تحفّز التعلم المتبادل، وتدعم نقل المعرفة رأسًا من الخبرة إلى الحداثة، مما يعزز الكفاءة والقدرة التنافسية في السوق.

وفي النهاية، فإن الشركة التي تنجح في الاستثمار الحقيقي ليست تلك التي تضعف أمام الضغوط، ولا تلك التي تُغيّر جذورها لمجرد مجاراة السوق، فالشركة الذكية هي التي تدير التنوع كأصل، وتحوّل مقاومة التغيير إلى شراكة تطوير. ■

صباح التركي
twitter: @sabah_alturki

للصبر آخر!

التباس مفاهيم المعايير المتضادة على الإنسان واعتبارها نتاجًا واحدًا، غالبًا ما تكون محصلته سلبية، ولتبسيط الأمور وإزالة حالة "الغبش" التي يقع فيها البعض (جهات وأفراد) نتيجة لعملية الخلط تلك والنتائج السلبية المترتبة عليها. ويمكن تسليط الضوء على حقل "الاقتصاد والتجارة" حينما لا يتم التفريق مهنيًا بين عامل "الصبر البنّاء" و"إضاعة الوقت" في مشاريعها!

يُعرف الصبر في أحد جوانبه بأنه الثبات على الحق أو الطريق الذي به خير حتى لو تأخر النجاح (نجاح يضاهي مدة الصبر) على ألا يكون ذلك مرتبطًا بالتمسك بالوهم والأمل الزائف، بل بمجابهة المصاعب والعمل الدؤوب لا بالركود والانتظار السلبي.

ولا يمكن للصبر أن تكون نتائجه إيجابية اقتصاديًا إلا بعد دراسة، كفئة ومحدثة دائمًا لمفاصل العمل، والتي تأخذ بعين الاعتبار مسبقًا أي متغيرات أو معاضل قد تحدث لاحقًا تؤثر على تقدمه ونجاحه.

أما مسألة التمسك بأمر واضح الفشل دون مراجعة أو تقييم، فهنا سيتحول مبدأ الصبر إلى تبرير للاستمرار في طريق لا يؤدي إلى نتيجة، وهو ما يوصف بإضاعة الوقت (جهد ومال وضياع فرص تنموية)!

تقع بعض الدول والشركات في "المفهوم الخاطئ للصبر" في بعض مشاريعها وأعمالها، على أنه استراتيجية قد تؤتي ثمارها لاحقًا رغم أن مؤشرات النجاح المستقبلية ضئيلة جدا! أما أسباب الولوج إلى هذا المستنقع فمتعددة، بعضها يعود إلى نقص الكفاءة (إداريا - أطر العمل) أو إلى ضعف الدراسات الأساسية والنظرة الاستشرافية لتلك المشاريع أو إلى عدم إعادة التقييم والتطوير في كل مرحلة موازاة بما يستجد من ظروف تتعلق بتلك المشاريع، وأحيانًا يلعب عامل الفساد الإداري دوره باستمرارية الفشل.

والأمر (بصورة أو أخرى) ينطبق على الأفراد في مشاريعهم التجارية أو تعاملهم مع أسواق المال، فحينما يتم الاستمرار في مشاريع خاسرة دون تعديل أو تعلم بدعوى "الصبر" فإن النتائج ستكون وخيمة! وأيضًا حينما يتم التعامل مع أسواق الأسهم دون فهم مسبق (اقتصادي - مالي – فني) فنتيجته الخسارة إما بالمال أو الوقت أو بكليهما !

وقفات:

- "متعلق بالسهم" مصطلح شائع بين المضاربين، ويعني أن السعر السوقي للسهم منخفض عن سعر الشراء، وقد مضى وقت طويل (أشهر أو سنوات) دون العودة إلى سعر الشراء، هنا قد يُستجلب خطأ مفهوم الصبر كمبرر نفسي لتقبل الخسارة دون النظر إلى وجاهة أسباب "التعليقة"!

- مقالات سابقة بعنوان: (هيئة السوق وشركة تداول وحجم السيولة!) و (أبجديات النجاح في سوق الأسهم!) و (ساحة الحرب!) و (ستة سلندر وثلاثة غيار). حري بأي متداول الاطلاع عليها.

تقرير
الاستثمار

الاستثمار الأجنبي.. الشرقية تتصدر

الاقتصاد: هيئة التحرير

اختار رائد أعمال شاب من إحدى دول الخليج، يحمل طموحًا كبيرًا لتوسيع شركته الناشئة خارج حدود بلاده، المملكة العربية السعودية لتكون وجهةً لتطلعاته، وتحديدًا المنطقة الشرقية، التي تُعد قلب الاقتصاد الوطني ومركزًا للنشاط التجاري والصناعي في المملكة.

ولم يكن رائد الأعمال هذا استثنائيًا في خياره؛ فقد سبقه آلاف المستثمرين الأجانب الذين وجدوا في المملكة في ظل رؤيتها الطموحة بيئة استثمارية واعدة، تجمع بين الاستقرار والتنظيم، والانفتاح على الأسواق العالمية، رغم التحديات الجيوسياسية وتقلبات الاقتصاد العالمي.

فإن هذه القصة ليست مجرد مثال عابر، بل هي صورة واقعية لما تحقق على أرض المملكة منذ إطلاق رؤية 2030، التي حولت المملكة إلى وجهة استثمارية عالمية جاذبة، خصوصًا في ظل الظروف الجيوسياسية المتشابكة التي عصفت بكثير من الاقتصادات العالمية، فما هي أسرار هذا النجاح الاقتصادي؟ وكيف نجحت المملكة في جذب هذه الكميات الهائلة من الاستثمارات الأجنبية التي تعيد رسم خارطة الاستثمارات العالمية؟

أرقام تدل على نجاح ملموس

على مدار السنوات الماضية، أثبتت المملكة أنها ليست مجرد دولة نفطية تعتمد على ثرواتها الطبيعية فحسب، بل باتت من أبرز الدول التي تتبنى استراتيجيات تنموية جادة ومتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، ما يعكس توجهًا واضحًا نحو اقتصاد متنوع مستدام قائم على المعرفة والتقنية والتطوير العمراني.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بلغت نحو 977 مليار ريال بنهاية عام 2024م، مقارنةً بـ 897 مليار ريال في العام السابق، بمعدل نمو سنوي يقارب 9%، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي 2022م، ومايو 2025م، فقد ارتفعت بنسبة 60%، في حين ارتفعت استثمارات المملكة الخارجية بنسبة 46%، وهو مؤشر قوي على تحسن العلاقة بين المملكة ورأس المال العالمي.

ولا يقتصر النجاح على جذب الشركات الأجنبية فحسب، بل يتجلى أيضًا في تنوع المشاريع الاستثمارية، حيث استقطبت المملكة نحو 203 مشروعًا استثماريًا جديدًا بقيمة 9.3 مليار دولار في النصف الأول من عام 2025م بزيادة 1.7% عن الفترة نفسها

> **977 مليار ريال رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2024م والمنطقة الشرقية تتصدر بنسبة 39%.**

> **203 مشروعًا أجنبيًا جديدًا في المملكة خلال النصف الأول من عام 2025م، باستثمارات 9.3 مليار دولار.**

أنجليكا شيمب

من العام السابق، وتتصدر الرياض هذه المشهد بـ 100 مشروع وبقيمة 2.3 مليار دولار، تليها الدمام بـ 21 مشروعًا بقيمة 1.3 مليار دولار، ثم جدة بـ 13 مشروعًا بقيمة 1.2 مليار دولار.

ومن بين القطاعات الواعدة، يتصدر قطاع الاتصالات بوجود 11 مشروعًا بقيمة 1.9 مليار دولار، يليه قطاع العقارات بـ 9 مشاريع بقيمة 1.8 مليار دولار، مما يؤكد التنوع والعمق في الاستثمارات الأجنبية.

وقد أشادت رئيسة مركز الأعمال السويسري في الشرق الأوسط، "أنجليكا شيمب"، بالتطورات والخطوات الجادة التي تتخذها المملكة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وقالت: "تشهد دول الشرق الأوسط وخاصةً المملكة تغيرات سريعة للغاية، وهذا أمر يجب على الشركات مراعاته، إذ يخلق هذا فرصًا، فعلى سبيل المثال، تتطور القوانين واللوائح بسرعة، أحيانًا تستيقظ في الصباح لتجد شيئًا ما قد تغير، لذا، كشركة، عليك أن تكون قادرًا على التعايش مع هذه الديناميكية".

52 ألف شركة أجنبية مسجلة في المملكة

وقبل نحو تسع سنوات، وحين إطلاق رؤية 2030، كان عدد الشركات الأجنبية المُسجلة في المملكة 5 آلاف شركة فقط، لكن عددها بلغ العام الجاري 52 ألف شركة، بمُعدل يُقدر بنحو 5700 شركة، نجحت المملكة في استقطابها سنويًا، بإجمالي استثمارات مستهدفة تُقدر بقيمة 500 مليار ريال، خلال السنوات الخمس المقبلة.

وحددت رؤية 2030، الوصول بعدد

المقرات الإقليمية للشركات الأجنبية إلى 500 مقر، لكنها حاليًا وقبل 5 سنوات على تحقيق المستهدفات، وصل عدد هذه المقرات إلى 660 مقرًا، ومن المستهدف أن يصل إلى 1000 مقر.

الشرقية محور استراتيجي في الاقتصاد الوطني

وتشكل المنطقة الشرقية محورًا استراتيجيًا حيويًا في الاقتصاد الوطني، بفضل موقعها الجغرافي الذي يربط المملكة بالأسواق الإقليمية والعالمية، واحتضانها لأكبر الموانئ والمرافق اللوجستية، بالإضافة إلى توفر موارد طبيعية غنية، هذه العوامل جعلت منها الخيار الأول للمستثمرين الأجانب الراغبين في توسيع أعمالهم ضمن بيئة مستقرة ومزدهرة.

فقد تصدرت المنطقة الشرقية هذا المشهد بجدارة، إذ أصبحت واجهة استثمارية عالمية متميزة، وقوة استثمارية لا تُضاهى، متصدرةً قائمة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمليارات الريالات، فبحسب البيانات الرسمية، استحوذت المنطقة الشرقية على 39% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، أي ما يعادل 382.1 مليار ريال بنهاية عام 2024م متجاوزة بذلك العاصمة الرياض التي حلت في المرتبة الثانية بنسبة 34% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يؤكد هذا التفوق الواضح مكانة المنطقة كمركز استثماري وجاذب رئيس للأموال الأجنبية، بفضل مقوماتها الاقتصادية الفريدة وبيئتها الاستثمارية الداعمة.

عوامل النجاح في جذب الاستثمارات

ويعود النجاح الكبير الذي حققته المنطقة الشرقية في جذب الاستثمارات إلى مجموعة من العوامل الحيوية، تبدأ بموقعها الجغرافي الاستراتيجي على الخليج العربي، حيث تضم ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام، أحد أكبر الموانئ في المنطقة، الذي يشكل نقطة وصل مهمة بين الأسواق العالمية والمحلية، كما تلعب البنية التحتية المتطورة دورًا بارزًا، إذ تضم المنطقة الشرقية شبكات متقدمة من الطرق والمطارات والمناطق الصناعية، إلى جانب توافر خدمات لوجستية عالية الجودة تدعم حركة البضائع ورؤوس الأموال بسلاسة.

أما من الناحية الاقتصادية، فتتمتع المنطقة بموارد طبيعية هائلة، خاصة النفط والغاز، مما يشكل قاعدة صلبة تدعم الاقتصاد المحلي، وفي الوقت نفسه تدفع الحكومة لتنويع القطاعات الاقتصادية لتشمل التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والتعدين، وغيرها من المجالات الواعدة، ويعكس ذلك مدى ثقة المستثمرين الأجانب في قدرة المنطقة على توفير

فرص استثمارية ناجحة ومستقرة، ويُبرز الدور الحيوي الذي تلعبه المنطقة في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي الوطني.

وتستضيف المنطقة الشرقية حاليًا عددًا من المشاريع العملاقة التي تجذب استثمارات بمليارات الدولارات، مما يجعلها في مقدمة الوجهات الاستثمارية. من بين هذه المشاريع، توسعة الموانئ، وتطوير المناطق الصناعية، والاستثمار في الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تطوير قطاع العقارات الذي يشهد نمواً ملحوظاً بفضل التسهيلات الأخيرة التي تسمح للأجانب بتملك العقارات.

توفير بيئة استثمارية محفزة

تعمل المملكة، وخصوصًا في المنطقة الشرقية، على توفير بيئة استثمارية محفزة من خلال تشريعات متقدمة تهدف إلى حماية حقوق المستثمرين وتبسيط الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى حوافز مالية وضريبية جذابة. يأتي ذلك في إطار سعي المملكة لجعل بيئتها الاستثمارية أكثر عدالة وشفافية، مما يعزز ثقة المستثمرين الأجانب ويشجعهم على زيادة استثماراتهم في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك خطة لرفع الحد الأقصى للملكية الأجنبية في الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية، مما سيمنح المستثمرين فرصًا أوسع للتحكم في استثماراتهم، ويعزز من مكانة السوق المالية السعودية كواحدة من أكبر الأسواق في المنطقة.

تجسد المنطقة الشرقية الرؤية الطموحة للمملكة في بناء اقتصاد متنوع ومستدام يعتمد على أكثر من مصدر دخل، ويتخطى الاعتماد التقليدي على النفط والغاز. فهي موطن لمشاريع استراتيجية في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية، إلى جانب كونها مركزًا رئيسيًا للصناعات التحويلية والتعدين.

ويُتوقع أن تستمر المنطقة الشرقية في لعب دور المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي السعودي، مما يجعلها محط أنظار المستثمرين من جميع أنحاء العالم الذين يبحثون عن فرص استثمارية واعدة في منطقة تتمتع بمزايا نسبية فريدة من نوعها، سواء من خلال موقعها الاستراتيجي، أو توفر البنية التحتية المتطورة، وتنوع الفرص الاستثمارية، والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

وتثبت المنطقة الشرقية أنها الوجهة الأبرز لجذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة، ويبرز هذا التصدر كدليل على نجاح خطط التنمية المستدامة لرؤية 2030، ويؤكد الدور المحوري الذي تلعبه المنطقة في دفع المملكة نحو اقتصاد أكثر تنوعًا وازدهارًا. ومع استمرار تعزيز البيئة الاستثمارية وتطوير المشاريع الضخمة، فإن المنطقة الشرقية ستظل مركز الثقل الاقتصادي في المملكة، والمنصة الأساسية التي تبني عليها المملكة مستقبلها الاستثماري في خضم المنافسة العالمية المتزايدة. ■

أمير الشرقية يُدشّن معرض "وظائف 2025م" ويؤكد دعم القيادة لتمكين الكفاءات الوطنية

دشّن صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز، أمير المنطقة الشرقية، يوم 26 أكتوبر 2025م، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن بندر بن عبدالعزيز، نائب أمير المنطقة الشرقية، فعاليات معرض "وظائف 2025م" في نسخته الحادية عشرة، الذي نظمته غرفة الشرقية في معارض شركة الظهران إكسبو، بمشاركة عدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص وشركات التوظيف والتدريب والتأهيل.

واطلع سموهما خلال جولتهما في أجنحة المعرض على الخدمات والفرص الوظيفية التي تقدمها الجهات المشاركة، واستمعا إلى شرحٍ من رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، حول أبرز أهداف المعرض، ومكوناته، والبرامج المصاحبة له، والفرص المطروحة أمام الباحثين والباحثات عن عمل.

وأكد سمو أمير المنطقة الشرقية أن ما توليه القيادة الرشيدة – أيدها الله – من دعمٍ واهتمامٍ بالكوادر الوطنية وتوفير فرص العملٍ لهم، يجسّد حرصها الدائم على تمكين أبناء الوطن للمشاركة الفاعلة في سوق العمل، وتعزيز دورهم في مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة، مشيراً سموه إلى أهمية استمرار الجهود في تطوير المهارات الوطنية وتأهيل الكفاءات الشابة، بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل الحديثة ويعزز تنافسية الاقتصاد الوطني.

ونوّه سموه إلى أن المعرض يمثل أحد النماذج الداعمة لتوجهات رؤية 2030 في رفع نسب التوطين، وتمكين الشباب والشابات من فرص عمل نوعية تواكب التحولات الاقتصادية والتنموية الكبرى التي تشهدها المملكة.

من جانبه، ثمّن رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية بدر الرزيزاء، رعاية سمو أمير المنطقة الشرقية وحضور سمو نائبه، مؤكدًا أن ذلك يمنح المعرض دعمًا مؤسسيًا كبيرًا يعزز من أثره في دعم التوظيف وتمكين الكفاءات الوطنية، لافتًا إلى أن المعرض يُعد منصة مميزة تجمع تحت سقف واحد نخبة من الشركات والمؤسسات المحلية والإقليمية، وتتيح التواصل المباشر بين الباحثين عن عمل ومسؤولي الموارد البشرية وأصحاب القرار.

وأضاف الرزيزاء أن نسخة هذا العام تتميز بتوسّع قطاعات المشاركة وإطلاق مبادرات نوعية لتأهيل الشباب من خلال "جادة الإرشاد المهني" التي تقدم جلسات توجيهية وبرامج تدريبية تعزز جاهزية الباحثين عن العمل، وتدعم بناء علاقات مهنية تسهم في تطوير مستقبلهم الوظيفي.

ويُذكر أن غرفة الشرقية أطلقت مبادرة إقامة معارض التوظيف منذ عام 2013م، واستمرت من خلالها في تقديم خدمات نوعية تهدف إلى تعزيز التوطين، وربط الكفاءات الوطنية بفرص العمل المتاحة في مختلف القطاعات، فيما يشكل معرض "وظائف 2025م" امتداداً لهذه الجهود، ومنصة وطنية تُسهم في تمكين أبناء وبنات الوطن من المساهمة في مسيرة التنمية والازدهار.

وفي ختام الحفل، كرم سمو أمير المنطقة الشرقية الرعاة والداعمين للمعرض، مثمنًا جهودهم في دعم المبادرات الهادفة إلى تعزيز التوظيف وتمكين الشباب السعودي. ■

"منتدى القطيف الاستثماري": نافذة على الفرص الاقتصادية الواعدة في قلب الشرقية

برعاية كريمة من أمير المنطقة الشرقية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، وبحضور سمو نائبه صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن بندر بن عبدالعزيز، انطلقت فعاليات منتدى القطيف الاستثماري 2025م، الذي نظّمته غرفة الشرقية يوم الأربعاء 29 أكتوبر 2025م في قاعة قصر النخيل بسيهات، مستعرضًا آفاق الاستثمار ومقومات التنمية في محافظة القطيف.

وسلّط المنتدى الضوء على أبرز المزايا الاستثمارية التي تزخر بها محافظة القطيف، مدعومة برؤية استراتيجية ومشاريع نوعية كمخطط دارين الاستراتيجي، الذي يشكّل نموذجًا للتنمية المتكاملة. وهدف المنتدى إلى تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية، ودفع عجلة الاستثمارات، وتحفيز مساهمة القطاع الخاص في تنمية المحافظة من خلال توفير برامج تمويلية مبتكرة وتوسيع قاعدة الفرص الاقتصادية المتاحة.

وأكد رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، أن رعاية وتشريف سمو أمير المنطقة ونائبه، تعكس التزام القيادة بدعم مسيرة التنمية الاقتصادية في محافظة القطيف، مشيرًا إلى أهمية هذا الدعم في فتح آفاق أوسع للتواصل بين القطاعين العام والخاص، مما يُسهم في تسريع تنفيذ المشاريع التنموية وتحسين بيئة الاستثمار. وأشار الرزيزاء إلى أن محافظة القطيف تُعد من المناطق الاقتصادية الصاعدة في المملكة، لما تتميز به من موقع جغرافي فريد يتوسط المدن الصناعية الكبرى مثل: الدمام، الجبيل، رأس تنورة، ورأس الخير، فضلاً عن بيئتها البحرية الغنية، وتنوع خارطتها الاستثمارية التي تشمل قطاعات التجارة والصناعة والخدمات واللوجستيات والزراعة. وأوضح أن المنتدى يأتي استكمالاً لنجاحات النسخ السابقة، ويعكس التزام غرفة الشرقية بتطوير المشهد الاقتصادي في المحافظة، عبر منصة فعّالة تجمع المستثمرين وصنّاع القرار والجهات التمويلية، لصياغة مستقبل أكثر إشراقًا للتنمية في المنطقة الشرقية.

ومن جهته، أكد رئيس مجلس أعمال غرفة الشرقية بمحافظة القطيف، حسين المقرن، أن القطيف تُعد واحة استثمارية حقيقية، نظرًا لموقعها الحيوي الذي يربط العاصمة الإدارية للمنطقة الشرقية (الدمام) بالعاصمة الصناعية (الجبيل)، إلى جانب إطلالتها البحرية على الخليج العربي، ما يفتح المجال أمام أنشطة متنوعة في قطاعات النقل البحري، والصناعات البحرية، والسياحة الساحلية، وغيرها من الفرص الواعدة.

وسط حضور 70 ألف زائر..
أعمال وحرف يدوية تتحول إلى دخلٍ مستدام

شهد معرض (الحرف والأعمال اليدوية 2025م)، الذي نظّمته غرفة الشرقية على أرض معارض الظهران إكسبو بالخبر، وحظي برعاية وتشريف صاحب السمو الملكي، الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود، أمير المنطقة الشرقية، واختتمت فعاليته يوم السبت 11 أكتوبر 2025م، إقبالاً واسعًا من الزوار والمهتمين بالمهن اليدوية والتراثية، فضلاً عن منتجات الأسر المنتجة، حيث تحوّل المعرض الذي شهد خلال أربعة أيام متتالية نحو 70 ألف زائر من المنطقة الشرقية وخارجها، إلى منصة تُروى من خلالها قصص نجاح ملهمة لأشخاص استطاعوا تحويل شغفهم إلى مشاريع منتجة ودخل مستدام.

ويهدف معرض الحرف والأعمال اليدوية، إلى إيجاد نوافذ تسويقية تُمكّن الأسر المنتجة وأصحاب الحرف والأعمال اليدوية من عرض منتجاتهم، وفتح المجال أمامهم للتواصل المباشر مع الجمهور، وتعريف الزوار بإبداعاتهم ووسائل التواصل معهم، بما يعزز من استمرارية أعمالهم وتحقيق الاستقلال المالي بإيجاد الدخل المناسب لهم.

وقال رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، الذي أبدى سعادته بنجاح المعرض وازدياد عدد زواره إلى حوالي الـ70 ألف زائر تعرفوا على منتجات الأسر المنتجة وأصحاب الحرف والأعمال اليدوية وساهموا في دعمهم ليكونوا قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، إن المعرض كان بمثابة منفذ تسويقي هام وفر أرباحًا لأصحاب الأجنحة المشاركة، بما يعزز من استمراريتهم في العمل وإيجاد الدخل المناسب، مبينًا أن معرض الحرف والأعمال اليدوية 2025م، جاء استمرارًا لما توليه غرفة

الشرقية من أهمية للأسر المنتجة، وذلك لما لهذا القطاع من إمكانية في المساهمة بتنمية الاقتصاد وتنشيط عملية الإنتاج والتسويق وتوفير فرص العمل لفئات المجتمع، وأكد بأن الغرفة تسعى إلى أن تكون رائدة في تبنيها المبادرات ذات الارتباط بالمجتمع، كونها جزء من هذا المجتمع، وتجد من مسؤوليتها المساهمة في تنميته ورفعة شأنه ورفع مستوى عطائه لخدمة الوطن ككل، مشيرًا إلى أن الغرفة تولي اهتمامًا خاصًا بالمسئولية الاجتماعية، وتحرص على تنفيذ العديد من الأنشطة ذات البعد الاجتماعي.

وقد حظي معرض العام، بمشاركة أكثر من 305 من الأسر المنتجة وأصحاب الحرف والأعمال اليدوية، وأكثر من 29 جهة من الجهات الحكومية، والجمعيات الأهلية الحاضنة والممكنة، وللحفاظ على الاستمرارية لمنتجات الأسر المنتجة أتاحت الغرفة للزوار دليلاً تسويقيًا مطبوعًا وإلكترونيا يتضمن أسماء كافة الأسر المنتجة المشاركة، إضافة إلى التعريف بمنتجاتهم وعناوينهم لتيسير عملية الاتصال بهم فيما بعد؛ إذ يُسهل بدوره على الزوار بعد انتهاء المعرض أن يتواصلوا مع الأسر المنتجة لطلب منتجاتهم.

ويعد معرض الحرف والأعمال اليدوية أحد مبادرات غرفة الشرقية، منذ عام 2015م، ويأتي بهدف الارتقاء بالأسر المنتجة وأصحاب الحرف والأعمال اليدوية في المنطقة وجعلها قيمة مُضافة في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال توفير نوافذ تسويقية لها بمساحات مناسبة تعرض من خلالها منتجاتها. ■

"راد 2025م" يبرز مبادرات الريادة الرقمية في قطاع ريادة الأعمال

برعاية صاحب السمو الملكي، الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود، أمير المنطقة الشرقية، تنطلق فعاليات ملتقى ومعرض "راد 2025م"، خلال الفترة من 24 إلى 26 نوفمبر الجاري، على أرض معارض شركة الظهران الدولية للمعارض (الظهران إكسبو)، بتنظيم من غرفة الشرقية وبشراكة استراتيجية مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت".

ويأتي هذا الملتقى استمرارًا لجهود دعم وتمكين رواد ورائدات الأعمال، وتعزيز منظومة ريادة الأعمال في المملكة، حيث يهدف إلى استعراض الفرص الاستثمارية الواعدة، وتسليط الضوء على تجارب ناجحة في مجال الابتكار، وعرض منتجات وخدمات ريادية، إلى جانب دعم الشراكات وتبادل الخبرات، وتنمية المهارات الريادية وبناء القدرات التنافسية في بيئة تفاعلية محفزة.

وثمّن رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، رعاية سمو أمير المنطقة للملتقى، مشيرًا إلى أن هذا الدعم يمثل دافعًا قويًا للغرفة في مواصلة دورها الفاعل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتمكين شباب وشابات الأعمال.

وأوضح أن "راد 2025م" يمثل محطة استراتيجية للقاء المستثمرين، والجهات التمويلية، والمؤسسات الحكومية والخاصة، حيث يُعد منصة وطنية لخلق مساحات تواصل فعالة، واستكشاف الفرص، وبناء شراكات تدفع إلى نمو القطاع الريادي، مؤكدًا أن النسخة الثامنة من الملتقى تتماشى مع مستهدفات رؤية 2030 خصوصًا في تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

وأضاف الرزيزاء أن الملتقى يركّز هذا العام على مفاهيم الابتكار الرقمي، وتطوير المهارات المستقبلية، وابتكار حلول تمويلية مرنة تلبي تطلعات رواد الأعمال، كما يسعى إلى تعزيز التكامل بين المنشآت الريادية والجهات الكبرى، من خلال شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص، منوهًا إلى أن المعرض المصاحب للملتقى يعكس مدى ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر في المجتمع، لافتًا إلى أن الشباب باتوا ينظرون للعمل الريادي كخيار أساسي يتيح لهم استثمار طاقاتهم وتحقيق طموحاتهم، مشيرًا إلى أن النسخة الحالية ستركز على الابتكار في الإنتاج والتسويق واستكشاف احتياجات الأسواق، مع تسليط الضوء على نماذج متميزة من الشباب القادر على إحداث تغيير حقيقي في مختلف القطاعات، من التقنية والخدمات إلى الصناعة والتجارة. ■

المهندس
محمد المحمدي
مدير إدارة تطوير الأعما
في شركة رتال للتطوير
الأستاذة
هديل العيسى
مسؤولة صادرة الشرقية تبدع
بمركز الملك عبدالعزيز الثقافي
العالمي (إثراء)

RAD
ملتقى ومعرض ريادة الأعمال
Entrepreneurship Forum & Exhibition

راد
RAD

غرفة الشرقية تستعد لإقامة حفل الاستقبال السنوي لقطاع الأعمال

تحت رعاية أمير المنطقة الشرقية، صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، تنظم غرفة الشرقية حفل "الاستقبال السنوي"، وذلك خلال شهر ديسمبر المقبل على أرض شركة معارض شركة الظهران اكسبوا.

ويعد حفل الاستقبال السنوي، الذي تحرص الغرفة على تنظيمه أواخر كل عام، أكبر تجمع لقطاع الأعمال وكافة رواد العمل الاقتصادي وممثلي الشركات والهيئات والقنصليات العربية والأجنبية، فضلاً عن كبار مُمثلي المؤسسات الرسمية الحكومية في المنطقة، والذي تسعى الغرفة بتنظيمه إلى تعزيز الصلات والروابط وتحفيز التفاعل بين كافة أطراف العمل الاقتصادي في المنطقة.

وثمَّن رئيس مجلس إدارة الغرفة "بدر بن سليمان الرزيزاء"، رعاية سمو أمير المنطقة للحفل السنوي وكافة أنشطة وفعاليات غرفة الشرقية، مؤكدًا أن ذلك يعكس مدى اهتمام سموه بأنشطة القطاع الخاص بما يمثله من تعزيز لمسيرة القطاع ورجال الأعمال في خدمة المنطقة والوطن.

وقال الرزيزاء، إن حفل الاستقبال السنوي الذي تحرص العرفة على تنظيمه كل عام ينطلق من مسؤوليتها الراسخة بتطوير وتنمية الحركة الاقتصادية في المنطقة، ويهدف إلى تحفيز التفاعل وتقوية الروابط وتعميق آليات التواصل بين قطاع الأعمال في المنطقة، وأشار إلى أن الحفل بمثابة مُلتقى تجتمع فيه الخبرات وأصحاب التجارب الاقتصادية والاستثمارية الناجحة وتتبادل فيه الرؤى والأفكار حول كيفية المشاركة بفاعلية أكبر في مسيرة الاقتصاد الوطني.

وأضاف الرزيزاء، بأن حفل هذا العام يأتي في ظل استحقاقات كبرى يشهدها الاقتصاد الوطني في إطار تنفيذ رؤية 2030، التي وضعت بدورها القطاع الخاص ضمن مرتكزاتها الرئيسية في تحقيق مستهدفاتها التنموية، وقال "إن الغرفة تولي أهمية كبيرة لقيم (التواصل وتعزيز الروابط) بين أصحاب الأعمال في المنطقة اهتمامًا كبيرًا، وذلك من منطلق إيمانها بالدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه التواصل في تبادل الآراء وطرح الموضوعات التي تهم قطاع الأعمال، والمشاركة الفاعلة فيما تخطوه البلاد من خطوات جادة نحو التنمية المستدامة، مشيرًا إلى ما تقوم به الغرفة من فعاليات وبرامج ومنتديات وورش عمل على مدار العام بهدف صقل مهارات ومعرفة قطاع الأعمال بالشأن الاقتصادي، وتطوراته، ومساراته للحاضر، والمستقبل.

الشرقية نحو نموذج وطني واعد للمدن الذكية والاستثمارات المستدامة

في خطوة تعكس طموحات التحول الوطني نحو مدن ذكية ومستدامة، نظّمت غرفة الشرقية يوم الثلاثاء 7 أكتوبر 2025م ملتقى "المدن الذكية وتعزيز الاستدامة"، الذي أكد أن المنطقة الشرقية أصبحت على أعتاب أن تكون نموذجًا وطنيًا متقدمًا للمدن الذكية، مستندة إلى بنية تحتية رقمية متطورة، وكوادر وطنية ذات كفاءة عالية، واستثمارات تنموية تتسق مع مستهدفات رؤية 2030.

وشهد الملتقى الذي عُقد في المقر الرئيس لغرفة الشرقية، حضور نخبة من المتخصصين والمهتمين في مجالات التقنية والتخطيط العمراني والاستدامة، وناقش خلال جلساته المحاور الحديثة لأنظمة المدن الذكية حول العالم، وسبل رفع كفاءة الطاقة، وتمكين الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب تسليط الضوء على تجارب محلية وعالمية ناجحة.

وأجمع المتحدثون في الجلسة الرئيسة، التي شارك فيها وكيل أمين المنطقة الشرقية للتحول الرقمي والمدن الذكية نائل بن إبراهيم الحقيل، ومدير إدارة التخطيط العمراني بالأمانة المهندس فواز العتيبي، وأدارها المدير التنفيذي لشركة انتماء المهندس يوسف الشهراني، أن المدن الذكية لم تعد رفاهية تقنية، بل أصبحت ركيزة تنموية تقوم على الاتصال التقني، والاستدامة البيئية، والكفاءة الاقتصادية، والمرونة الاجتماعية، وأكدوا أن المنطقة الشرقية تمتلك جميع المقومات للانتقال إلى مفهوم المدينة الذكية المتكاملة، حيث تتضافر جهود الأمانة والمطورين العقاريين والمقاولين، مدعومة ببنية تحتية رقمية حديثة، ووجود كفاءات وطنية، ومشاريع إسكانية رائدة، وتوجه حكومي داعم، وخريطة استثمارية واسعة تشمل السياحة الذكية، والطاقة المتجددة، والمايكروغريد، ومراكز التحكم الحضري، والأحياء السكنية الذكية، والعقارات التجارية المدعومة بالحلول الرقمية.

ومن جانبه، شدد رئيس غرفة الشرقية الأستاذ بدر سليمان الرزيزاء، على أن المدن الذكية تمثّل نموذجًا حضاريًا متكاملاً، يحقق تكاملاً فاعلاً بين القطاعين العام والخاص، ويوفّر بيئة حاضنة للمبدعين والشركات الناشئة، ويخلق فرصًا استثمارية متنوعة في مجالات التكنولوجيا، والنقل الذكي، والخدمات الرقمية، وأوضح الرزيزاء أن الملتقى يهدف إلى تحفيز اعتماد الابتكارات الحديثة، وتبني الأنظمة الذكية التي من شأنها تحسين كفاءة المدن، وتحقيق أهداف الاستدامة، معتبرًا الملتقى منصة للتبادل المعرفي ومشاركة التجارب الناجحة، وخطوة نحو مستقبل أكثر ذكاءً ومرونة واستدامة.

ومن جانبه أشار عضو مجلس إدارة غرفة الشرقية ورئيس لجنة المقاولات، حمد بن حمود الحماد، إلى أن التحول نحو المدن الذكية لا يقتصر على التطوير التقني فقط، بل يُعد توجهًا استراتيجيًا يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة، ورفع جودة الحياة، وتعزيز الاقتصاد الوطني. وأكد الحماد أن من أبرز أدوات هذا التحول هو اعتماد نمذجة معلومات البناء (BIM)، التي تتيح بناء نموذج رقمي متكامل للمباني، يشمل جميع المعلومات التشغيلية والهندسية، بما يُحسّن الكفاءة، ويُقلل الهدر، ويُسرّع عمليات اتخاذ القرار.

وقد شهد الملتقى معرضًا مصاحبًا عرض أحدث التقنيات والحلول الذكية، وأتاح مساحة لتبادل الخبرات والمعرفة بين الجهات المشاركة، مما أسهم في رفع وعي القطاع الخاص بدوره الأساسي في تسريع التحول الذكي الذي تعيشه مدن المملكة، خاصة في المنطقة الشرقية.

غرفة الشرقية تحتفي باليوم الوطني الـ 95 بعروض فلكلورية وأهازيج وطنية

في أجواء وطنية مفعمة بالفخر والانتماء، احتفت غرفة الشرقية، يوم الأربعاء 24 سبتمبر 2025م، باليوم الوطني الـ 95 بتقديم عروض تراثية وفقرات فلكلورية وأهازيج وطنية متميزة، وذلك في مقرها الرئيسي بالدمام.

وقد تصدّرت "العرضة السعودية" جدول الفعاليات، حيث شارك فيها بحماس عدد من قيادات الغرفة ومسؤوليها وموظفيها، إلى جانب حضور واسع من المراجعين والزوار، في تفاعل جسّد الروح الوطنية وقيم الانتماء لتراث المملكة الثري.

كما شملت الفعاليات فقرات فلكلورية وأهازيج وطنية وعروضًا فنية عبّرت عن تاريخ الوطن وهويته الثقافية، إلى جانب أركان خاصة بالمأكولات الشعبية والحرف والأعمال اليدوية التي أبرزت مدى غنى المنتجات المحلية وأصالتها.

ومن الفقرات اللافتة، تلك اللوحة التفاعلية التي خُصصت لأجل كتابة العبارات الوطنية، حيث حرص المشاركون على التعبير عن حبهم وولائهم للوطن من خلال تدوين كلمات نابعة من القلب، مما أضفى على الأجواء الاحتفالية طابعًا حميميًا.

وتأتي هذه الفعالية ضمن حرص غرفة الشرقية الدائم على مواكبة المناسبات الوطنية، والعمل على تعزيز روح المشاركة الجماعية بين منسوبيها، ترسيخًا لقيم الوحدة الوطنية والولاء للقيادة، فضلاً إلى حرصها على التذكير بإنجازات المؤسس (طيّب الله ثراه)، والتضحيات الكُبرى التي بُذلت في سبيل بناء وطن قوي ومتماسك بين الأمم، وصولاً إلى الإنجازات التنموية التي تعيشها المملكة اليوم ووضعتها في مصاف دول العالم المتقدم.

وتؤكد غرفة الشرقية، أن مثل هذه الفعاليات تُسهم في تعزيز الولاء والانتماء وترسيخ قيم الهوية الوطنية بخاصة لدى الأجيال الشابة، وتدعم تعميق ارتباطهم بالموروث الثقافي الغني بالتضحيات والخبرات، في وطنٍ يحظى باهتمام قيادته الرشيدة، ورؤيته الطموحة لمستقبلٍ مشرق، تتكامل الجهود لبناء مجتمعٍ نابض بالحياة، واقتصادٍ متنوع، وإنسانٍ فاعلٍ يسهم في رفعة وطنه ومكانته بين الأمم.

قطاع التأمين.. محور استراتيجي لنمو الاقتصاد الوطني

استضافت غرفة الشرقية مُمثلة باللجنة المالية، يوم الأحد 5 أكتوبر 2025م، الرئيس التنفيذي لهيئة التأمين، المهندس ناجي الفيصل التميمي، وكل من وكيل الهيئة للاستراتيجية وتطوير القطاع، المهندس عبدالله طه، ووكيل الهيئة للشؤون التنظيمية والقانونية والتنفيذ، أحمد أبو عمارة، وذلك لبحث سبل تعزيز التعاون والعمل المشترك، والتعرف على استراتيجية الهيئة بعد استقلاليتها عن البنك المركزي السعودي، والفرص والتسهيلات المقدمة من الهيئة.

وأكد المهندس ناجي التميمي أن تطوير قطاع تأميني متقدم وفعّال لا يُعد فقط هدفًا تنظيميًا للهيئة، بل هو ركيزة استراتيجية تعزز الاستقرار الاقتصادي، وترفع من جاذبية المملكة للاستثمار، مشيرًا إلى أن الهيئة تسعى إلى بناء بيئة تنظيمية حديثة قائمة على الشفافية وتكافؤ الفرص، تمكّن المستثمرين من المشاركة بفاعلية في نمو القطاع، وأضاف التميمي أن الهيئة أطلقت حزمة من المبادرات والإصلاحات التي فتحت الباب لدخول شركات عالمية، وخلقت فرصًا استثمارية في تقنيات التأمين، وإعادة التأمين، والحلول المساندة، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين في مستقبل هذا القطاع الحيوي ودوره في تحقيق مستهدفات رؤية 2030.

ومن جانبه، أكد رئيس غرفة الشرقية بدر الرزيزاء أن قطاع التأمين أصبح أحد الركائز الأساسية لنمو الاقتصاد الوطني، لما يوفره من أدوات فعالة لإدارة المخاطر وحماية الأفراد والممتلكات، إلى جانب دوره في تهيئة بيئة آمنة للاستثمار وتعزيز الاستقرار المالي، وأشار إلى أن تحويل هيئة التأمين إلى كيان مستقل يعكس اهتمام الدولة بتطوير هذا القطاع ورفع كفاءة تنظيمه، بما يضمن مرونة أعلى في مواكبة التغيرات السوقية، وتحفيز الابتكار، والنمو المستدام في صناعة التأمين، تحقيقًا لمستهدفات رؤية 2030. ■

السينما السعودية: صناعة واعدة تُحفّز الاستثمار وتدعم الاقتصاد الإبداعي

أكد المدير التنفيذي لجمعية السينما بالمنطقة الشرقية، هاني بن أحمد الملا، أن صناعة السينما لم تعد مجرد وسيلة ترفيهية أو فنًا بصريًا، بل قطاعًا اقتصاديًا عالميًا يتجاوز حجمه السنوي 300 مليار دولار، مشيرًا إلى أن الأفلام تشكّل أصولاً استثمارية طويلة الأجل، تحقق عوائد مالية مستمرة عبر قنوات متعددة مثل العرض المتكرر والتوزيع الرقمي.

جاء ذلك خلال مشاركته في لقاء الثلاثاء الشهري لقطاع الأعمال الذي نظّمته غرفة الشرقية يوم الثلاثاء 2 سبتمبر 2025م، وأداره رئيس الغرفة، بدر بن سليمان الرزيزاء، بحضور لافت من رجال الأعمال والمثقفين والمهتمين بصناعة السينما.

وأوضح الملا أن المملكة باتت تمثّل سوقًا سينمائيًا واعدًا بفضل الدعم اللامحدود من القيادة الرشيدة، وما توفره من برامج تمكينية وصناديق تمويلية متخصصة، تتيح فرصًا استثمارية هائلة للمستثمرين المحليين والدوليين، وتجعل المملكة في موقع استراتيجي لتكون لاعبًا رئيسيًا في هذا القطاع المزدهر، ودعا الملا قطاع الأعمال إلى اغتنام الفرص المتاحة في مجالات متعددة، تشمل: تمويل الإنتاج المحلي والدولي، وإنشاء صناديق استثمارية سينمائية، والاستثمار في البنية التحتية مثل الاستوديوهات ومنصات البث، والتوزيع المحلي والإقليمي والدولي، ودعم خدمات ما بعد الإنتاج، وأكد أن كل تحدٍ يواجه القطاع يحمل في طيّاته فرصة استثمارية واعدة لمن يملك الرؤية والابتكار.

واستعرض الملا التطور المتسارع في القطاع السينمائي بالمملكة، مشيرًا إلى أن المملكة أصبحت السوق السينمائي الأول عربيًا، حيث تجاوزت إيرادات شباك التذاكر 845 مليون ريال، مدعومة بشبكة قوية تضم أكثر من 63 دار عرض و633 شاشة في 21 مدينة سعودية، وبنية تحتية حديثة ونظام حوافز فعّال تجاوز حجم إنفاقه 1.29 مليار ريال، شمل دعم أكثر من 13 فيلمًا سعوديًا خلال عام 2024م.

وحول دور جمعية السينما، أوضح الملا أن الجمعية تسعى لتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية، وتقديم الدعم الفني والاستشارات المتخصصة، إلى جانب تأهيل وتدريب المواهب السعودية وتمكينها من الوصول إلى منصات العرض عبر مبادرات متعددة منها: (مهرجان أفلام السعودية، مركز "سينماتك الخبر" كمركز دعم وحاضنة للمواهب، الموسوعة السعودية للسينما، ستوديو صنّاع الأفلام).

واختتم الملا حديثه بالتأكيد على أن قطاع السينما السعودي يشكّل سوقًا ناشئًا وواعدًا، ويمثل إحدى ركائز الاقتصاد الإبداعي ضمن رؤية 2030 التي فتحت الأبواب أمام صناعة السينما لتكون مساهمًا حقيقيًا في الناتج المحلي من خلال منظومة متكاملة من التشريعات المحفزة والدعم الحكومي المستدام.

نائب محافظ هيئة الاتصالات لقطاع التقنية يستعرض أبرز الفرص الاستثمارية

عقدت غرفة الشرقية مُمثلة بلجنة الاتصالات والتقنية لقاءً مع نائب محافظ هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية لقطاع التقنية المهندس رائد بن إبراهيم الفايز، بحضور عضو مجلس إدارة الغرفة رئيس لجنة الاتصالات والتقنية ناصر بن راشد آل بجاش الهاجري، بحضور عدد من رجال وسيدات الأعمال والمتخصصين في قطاع التقنية.

وتناول اللقاء الذي عقد الأحد 26 أكتوبر 2025م، تحديات القطاع التقني محليًا وعالميًا، كما استعرض سبل التغلب عليها وأثر المتغيرات العالمية على الأسواق التقنية، في ظل تسارع الابتكار والتحول الرقمي المتواصل.

وقال الهاجري بأن اللقاء بحث سبل تعزيز الشراكة بين الجانبين بهدف تمكين التحول الرقمي بما يخدم قطاع التقنية، كما ناقش مبادرات الهيئة الهادفة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وتحفيز الاستثمار في قطاع الاتصالات والتقنية، بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030، مشيرا إلى الدور الفعال الذي تؤديه الهيئة في تمكين التحول الرقمي الوطني، وتعزيز التنافسية في سوق الاتصالات، وتحسين جودة الخدمات الرقمية المقدمة لقطاع الأعمال على حد سواء، وتمكين ريادة الأعمال الرقمية، وتحفيز الابتكار.

ولفت الهاجري إلى أن الغرفة ساهمت وبشكل كبير من خلال المنتديات وورش العمل والبرامج التوعوية على التأكيد بأن التقنية أصبحت عاملاً محفزًا للاستثمار خصوصًا بعد الدعم الكبير الذي يجده القطاع من الحكومة حفظها الله، مؤكدًا على أن قطاع التقنية بات أحد أهم المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي، ومصدرًا رئيسًا لفرص الاستثمار والوظائف النوعية، مشيدًا بالمبادرات التي تنفذها الهيئة لدعم التحول التقني في المملكة، وبناء بيئة رقمية متقدمة تواكب تطلعات المرحلة المقبلة، وتوفر فرصًا استثمارية واعدة أمام القطاع الخاص.

كما تناول اللقاء أحدث التطورات في سوق التقنية، والتوجهات العالمية نحو الاقتصاد الرقمي، وناقش التحديات التي تواجه بعض المنشآت التقنية في تطوير أعمالها أو الوصول إلى خدمات اتصالية ذات كفاءة عالية، منها التمويل والحاجة المستمرة للتأهيل والتدريب.

كما استعرض اللقاء عددًا من الحلول منها صياغة مبادرات تمويلية مرنة لدعم الشركات التقنية الناشئة والمشاريع المبتكرة، وتنظيم برامج تدريبية متخصصة. ■

"غرفة الشرقية" و"موانئ": شراكة استراتيجية لدعم الاقتصاد الوطني

استقبل النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، حمد بن محمد البوعلي، يوم الاثنين 6 أكتوبر 2025م، رئيس الهيئة العامة للموانئ، المهندس سليمان بن خالد المزروع، وجرى خلال اللقاء مناقشة أوجه التعاون المشترك بين الجانبين، واستعراض تطلعات قطاع الأعمال تجاه تطوير منظومة الموانئ الوطنية، والفرص المستقبلية لتعزيز أداء الهيئة. وعلى هامش الزيارة، نظّمت الغرفة لقاءً موسعًا بحضور المهندس المزروع، أدارَه الأستاذ البوعلي، وشهد حضورًا لافتًا من رجال وسيدات الأعمال والمهتمين بقطاع النقل والموانئ.

وفي كلمته خلال اللقاء، أكد البوعلي أن الموانئ تمثل ركيزة أساسية في هيكل الاقتصاد الوطني، وتحظى باهتمام كبير ضمن مستهدفات رؤية 2030 بوصفها شريانًا حيويًا يدعم مختلف المشاريع التنموية في شتى القطاعات. وأشار إلى أن المملكة تمكنت من بناء شبكة موانئ متكاملة تتمتع بإمكانات لوجستية متقدمة، ما جعلها الأكبر والأكثر نموًا في المنطقة من حيث الربط البحري والكفاءة التشغيلية، مضيفًا أن هذا النجاح يعكس الدور المحوري الذي تؤديه الهيئة العامة للموانئ في تطوير القطاع من خلال تحديث الإجراءات التنظيمية والتشغيلية، والعمل المستمر على رفع الكفاءة واستغلال الإمكانات المتاحة بما يحقق الأهداف الوطنية، وأكد أن هذه الجهود أسهمت في خلق بيئة استثمارية جاذبة، وفتحت المجـال أمام القطاع الخاص للعب دور أكبر في مختلف الأنشطة المرتبطة بالموانئ. ■

وفد تجاري باكستاني يبحث فرص التعاون التقني والاستثماري

نظَّمت غرفة الشرقية يوم الأربعاء 3 سبتمبر 2025م، لقاءً استثماريًا مع وفد تجاري من جمهورية باكستان، بحضور سعادة السفير الباكستاني لدى المملكة، السيد أحمد فاروق، ورئيس مجلس إدارة الغرفة، بدر بن سليمان الرزيزاء، إلى جانب عضو مجلس الإدارة، ناصر بن راشد آل بجاش الهاجري، وعدد كبير من رجال وسيدات الأعمال من الجانبين، ومجموعة من المهتمين والمختصين في مجالات التقنية والاستثمار.

وشهد اللقاء مشاركة 18 شركة باكستانية متخصصة في مجالات متقدمة تشمل: (تكنولوجيا المعلومات، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، هندسة البيانات المالية، حلول تخطيط موارد المؤسسات (ERP)، خدمات الحوسبة السحابية).

وتخلّل اللقاء استعراض فرص التعاون المتاحة بين قطاع الأعمال في المملكة ونظرائهم في باكستان، خصوصًا في المجالات التقنية التي تشهد تطورًا متسارعًا وتحظى باهتمام متزايد ضمن مستهدفات رؤية 2030.

وأكّد المشاركون في اللقاء على أهمية تعزيز الشراكة بين البلدين في القطاعات المستقبلية، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة، وفتح قنوات مباشرة بين الشركات السعودية والباكستانية بما يخدم التطلعات التنموية للطرفين. ■

.. وآخر مصري لاستكشاف فرص استثمارية واعدة

نظَّمت غرفة الشرقية يوم الأحد 14 سبتمبر 2025م، لقاءً استثماريًا مميزًا مع الوفد التجاري المصري، ضم نحو 20 شركة في مجالات متعددة، وذلك بالتعاون مع شركة "رايت تراك سيلكت"، وبحضور النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة الغرفة، حمد بن محمد العمار الخالدي، والأمين العام عبدالرحمن بن عبدالله الوابل، والرئيس التنفيذي لشركة "رايت تراك سيلكت"، سوزان رياض.

وشهد اللقاء مشاركة واسعة من رجال وسيدات الأعمال والمهتمين بفرص الاستثمار في المملكة، كما تم عقد ورشتي عمل، حيث قدم المدير العام لشركة "انتل" في السعودية، أحمد العبد الجبار، ورشة حول "القيادة المبتكرة في عصر الذكاء الاصطناعي"، بينما أدار مدير الاستثمار الإقليمي لمجموعة شركات المنيري القابضة، معاذ سيف الدين، ورشة بعنوان "الريادة المؤسسية من المفهوم إلى التنفيذ".

واستعرض اللقاء من خلال حوار موسع مع الجهات الحكومية المختصة، الخطوات والإجراءات والتسهيلات التي تقدمها المملكة للراغبين في تأسيس مشاريع استثمارية، مؤكدين دعم الدولة المستمر لتحفيز القطاع الخاص وتعزيز الشراكات الدولية. ■

قاعات الغرفة

المكان الأمثل لتوفر الخدمات المساندة ومنتدى رجال الأعمال.

- الترويج عن منتجاتكم وخدماتكم.
- عقد اجتماعاتكم ومحاضراتكم وندواتكم.

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

قاعة الجزيرة

- تتسع لعدد ٩٤ مقعداً.
- امكانية ربط القاعة بقاعة الشيخ سعد المعجل.
- الموقع الدور الأرضي.

قاعة الشيخ حمد القصيبي

- قاعة استقبال واجتماعات منفردة جانبية.
- تتسع لأكثر من ١١٠ شخصاً.
- الموقع في الدور الأول.

قاعة الشيخ سعد المعجل

- مجهزة بكل إمكانات النقل والترجمة والاتصال.
- تتسع لأكثر من ٤٤٦ مقعداً.
- القاعة مجهزة بأحدث نظام مايكروفونات.
- (مايكروفون لكل مقعد).
- الموقع في الدور الأرضي.

صـالة الطعـام مجـاناً

الخدمات التي يتم تقديمها في هذه القاعات :-

- تسجيل المناسبة بالفيديو .
- الترجمة الفورية .
- أجهزة ترجمة فورية.
- العرض من خلال جهاز الكمبيوتر .
- جهاز عرض شرائح .
- جهاز عرض رأسي .

لمزيد من المعلومات والحجز يمكنكم الاتصال:
إدارة التسويق: غرفة الشرقية. الدمام . هاتف :٨٥٩٨١٦٨ - ٨٥٩٨١٨٦ - ٨٥٩٨١٦٩

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الخدمات الخاصة
Private Services

خدماتنا

- تقديم خدمات مباشرة في مقر منشأتكم – خدمة مكانك
- أولوية تقديم الخدمات الكترونيًا ومن خلال المراكز والفروع
- خصم على برامج التدريب وقاعات الاجتماعات والمحاضرات
- تخصيص ممثل علاقات المشتركين للمنشأة

والعديد من المزايا والخدمات...

لمزيد من التفاصيل

T. +966 13 859 8090
F. +966 13 859 8199

private@chamber.org.sa
www.chamber.org.sa/private

حاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال
ASHARQIA CHAMBER
BUSINESS INCUBATOR
حَلِّق
بِحُلمِك
مكاتب عمل خاصة ومشتركة | بيئة عمل نموذجية | توجيه وارشاد مستمرين
لقاءات مع المستثمرين | تنمية مشروعك الواعد
غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER
@acbincubator
www.chamber.org.sa/incubator
للتسجيل